

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة

إعداد

إيمان محمود أحمد "برهم زيد"

إشراف

د. رائد نعييرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة

إعداد

إيمان محمود أحمد "برهم زيد"

هذه الأطروحة بتاريخ 28/06/2018م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. رائد نعييرات / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. جمال بداد / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

إليك يا ماجد أجمل الإهداء معطر بالحب والامتنان

وقد نظمت لك في قلبي شعر ممل بالعرفان

واستقيت منه رسالتي درساً بدأت به العنوان

فوجودك أنت له تأثير على سعادتي كصوت تطرب له الأشجان

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور رائد نعيان على دعمه المتواصل لإنجاز دراستي وتحقيق حلمي بنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث إن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهمية الدراسة	5
4.1	الدراسات السابقة	5
1.4.1	الدراسات التي ناقشت عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي	6
2.4.1	الدراسات التي تحدثت عن الثورة الليبية	7
5.1	فرضية الدراسة	11
6.1	الإطار النظري	11
1.6.1	التدخل الخارجي: النشأة والمفهوم	12
2.6.1	مفهوم التدخل الخارجي	13
3.6.1	تعريف التحول الديمقراطي	14
4.6.1	مسار التحول الديمقراطي	16
5.6.1	مداخل ونظريات عملية التحول الديمقراطي	16
6.6.1	التحول الديمقراطي ما بعد الثورة	17
7.1	منهجية الدراسة	20
8.1	فصول الدراسة	21
	الفصل الثاني: الثورة الليبية: الأسباب والمآلات	22
1.2	مقدمة	23
2.2	خلفية تاريخية عن ليبيا وفترة حكم القذافي	24
1.2.2	النظام السياسي الليبي في عهد القذافي	26

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.1.2.2	الحياة الحزبية	29
2.1.2.2	المجتمع المدني	30
3.1.2.2	المشاركة السياسية	31
4.1.2.2	القوى السياسية المعارضة	32
5.1.2.2	حرية الصحافة والإعلام	33
2.2.2	المؤسسة العسكرية في عهد القذافي	34
3.2.2	الأوضاع الاقتصادية والعدالة التوزيعية للموارد والثروات	38
4.2.2	علاقات القذافي الإقليمية والدولية	39
3.2	أسباب اندلاع الثورة وعسكرتها	42
1.3.2	الجغرافيا السياسية الليبية والقبلية وأثرها على الثورة	42
1.1.3.2	الجغرافيا السياسية	42
2.1.3.2	القبلية	45
2.3.2	رد القذافي العنيف وأثره على عسكرة الثورة	49
3.3.2	انتشار السلاح وأماكن تواجده	49
4.3.2	تشكيل الجسم الثوري	51
5.3.2	التدخل الخارجي	53
4.2	خاتمة	54
	الفصل الثالث: التدخل الخارجي وأثره على إعادة بناء الدولة	56
1.3	تمهيد	57
2.3	المواقف العربية والإقليمية والدولية من الثورة الليبية	58
1.2.3	الموقف العربي	58
1.1.2.3	موقف جامعة الدول العربية	58
2.1.2.3	موقف مجلس التعاون الخليجي	60
3.1.2.3	مواقف الدول الخليجية التي تدخلت بشكل فعلي	62
2.2.3	الموقف الإفريقي ودول الجوار الليبي	68
1.2.2.3	موقف الاتحاد الأوروبي	69
2.2.2.3	مواقف دول الجوار الليبي	70
3.2.3	الموقف الأممي من الثورة في ليبيا	76

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3.2.3	موقف مجلس الأمن الدولي	76
2.3.2.3	موقف حلف شمال الأطلسي "الناتو"	78
4.2.3	الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا	80
5.2.3	الموقف الأمريكي من الثورة الليبية	85
6.2.3	الموقف الروسي من الثورة الليبية	85
3.3	دوافع الدول العربية والإقليمية والدولية من التدخل في الثورة الليبية	88
1.3.3	الدوافع العربية	88
2.3.3	الدوافع الإفريقية	90
3.3.3	الدوافع الأوروبية	91
4.3.3	الدوافع الأمريكية	94
5.3.3	الدوافع الروسية	95
4.3	آثار التدخل الخارجي في ليبيا	95
1.4.3	أثر التدخل الخارجي في تفتيت قوى الثورة وعسكرتها	95
1.1.4.3	دور حلف شمال الأطلسي "الناتو" في تفتيت قوى الثورة	96
2.1.4.3	دور الدول العربية والإقليمية في تفتيت قوى الثورة	97
2.4.3	أثر التدخل الخارجي على فشل النخب في التوافق على عملية التحول الديمقراطي	98
5.3	نتائج التدخل الخارجي في ليبيا	102
1.5.3	تنامي الميليشيات المسلحة	102
2.5.3	ظهور وتنامي "داعش"	105
	الفصل الرابع: الخلاصة والنتائج	106
1.4	مقدمة	107
2.4	أثر التدخل الخارجي على مسار الثورة وعسكرتها	107
3.4	أثر التدخل الخارجي على تفتيت قوى الثورة	109
4.4	أثر التدخل الخارجي على فشل النخب في التوافق على إدارة المرحلة الانتقالية	109
5.4	تأثير التباين في المصالح الدولية والإقليمية على زيادة حدة الصراع بين النخب	110

الصفحة	الموضوع	الرقم
114	الخاتمة	
117	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة

إعداد

إيمان محمود أحمد "برهم زيد"

إشراف

د. رائد نعييرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة، وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة، باعتباره أحد أهم أسباب تعثر ثورة 17 فبراير/شباط في ليبيا، إذ نرى انعكاسات التدخل الخارجي في الشأن الليبي من خلال انقسام القوى المحلية واشتداد القتال فيما بينها؛ حيث ولدت الصراعات الدائرة في ليبيا خطراً يكمن في انقسام ليبيا جغرافياً إلى عدة مراكز نفوذ نستطيع أن نسميها أقاليم في ليبيا الجديدة، ما ينبئ باستمرار فشل التحول الديمقراطي وانهيار الدولة من خلال ممارسة النفوذ الأجنبي لنهب الثروات الليبية.

طرحنا الدراسة عدة تساؤلات تتعلق بأثر التدخل الخارجي على فشل التحول الديمقراطي وتفتيت الدولة في ليبيا، وفي سبيل الإجابة عن هذه التساؤلات قدمت الدراسة فرضية مفادها أن للتدخل الخارجي في الثورة الليبية الأثر الكبير على مسارها وعسكرتها، وأدى التباين في مصالح القوى الدولية إلى زيادة حدة الصراع بين النخب وتفتيت قوى الثورة، وظهور مناطق النفوذ لأمرء الحرب، ما قاد إلى تفتيت الدولة وفشل عملية التحول الديمقراطي.

بُنيت الدراسة على أساس منهجين؛ المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة تعثر مسار التحول الديمقراطي في ليبيا وتشخيصها من خلال التوصيف الدقيق لمسار هذا التحول، وأهم المحطات التي شكلت عائقاً أمام المضي قدماً نحو تشكيل نظام ديمقراطي، ومنهج دراسة الحالة للتعرف على الحالة الليبية بطريقه تفصيلية دقيقة من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالحالة، ومعرفة العوامل المتداخلة والمتشابكة المسببة للظاهرة، والتي تشكل وضعا استثنائياً يصعب إصدار الحكم عليه دون الخوض في أدق التفاصيل للوصول إلى نتائج واضحة.

قُسمت الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية؛ تناول القسم الأول مقدمة الدراسة والإطار النظري، أما القسم الثاني فقد تناول أسباب الثورة الليبية ومآلاتها حيث بينت الدراسة بالمناقشة والتحليل طبيعة التحديات التي واجهت الثورة في ليبيا من خلال خصوصية الحالة الليبية، وطبيعة المسارات التي اتخذتها الثورة، للتغلب على هذه التحديات، وذلك من خلال مناقشة خصوصية النظام السياسي الليبي، والعلاقة التي تشكلت في ظل النظام السابق بين الجغرافيا والثروة، والثروة والحكم ومؤسسات الدولة، وكيف رسمت كل هذه العلاقات الثورة باستراتيجياتها وخصائصها، وناقشت الدراسة في قسمها الثالث آليات التدخل الخارجي في الثورة الليبية، سواء العربي-الإقليمي- أو الدولي، وتأثير ذلك على مسار الثورة الليبية، والعلاقة مع القوى الثورية، وكيف أثرت هذه العلاقات في علاقات القوى مع بعضها البعض، وتأثير ذلك على تفتيت الدولة ونشوء إمارات الحرب وفقاً لمناطق النفوذ والتوزيع الجغرافي المستمدة من الدعم الخارجي، وانفرد القسم الرابع بتوضيح الخلاصة والنتائج، فقد خلصت الدراسة إلى أن التباين في المصالح الدولية والإقليمية زاد من حدة الصراع بين النخب الليبية، وبالتالي فشلت هذه النخب في التوافق على شكل الدولة الليبية وإفراز حكومة مدنية ديمقراطية تبسط نفوذها على كافة الأرض الليبية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

بدأت الثورات العربية بحراك سياسي في عدة دول عربية، مطالبة بتغيير النظام السياسي في البلاد -ممثلاً بقمة الهرم السياسي- واستبداله بنظام آخر، حيث اعتقد الكثير بأن رحيل النظام أو تنحي الرئيس سوف يضع حداً للمشاكل التي تعاني منها البلاد، إلا أن المشاكل تفاقم وأظهرت أن التغيير لا بد أن تصحبه عملية إصلاحية حقيقية؛ تقوم على إحداث تغيير جذري في شكل الحكم والنظام السياسي، وإلا سيكون مجرد تغيير شكلي قائماً على تغيير الشخوص لا تغيير السياسات.

على الرغم من أن الدوافع وراء هذه الحركات الشعبية قد تنوعت واختلفت من دولة إلى أخرى، تبعاً للتباينات في تركيبة المجتمعات ونظام الحكم في بعضها الآخر، إلا أن جُل هذه الأنظمة كانت متسلطة وقمعية، وعبرة عن دكتاتوريات فاسدة لا تراعي إلا مصالحها. فإذا ما تمعنا في الثورات العربية، نلاحظ أن الدافع الحقيقي وراء هذه التحركات كان الرغبة الحقيقية في عملية ديمقراطية ترسخ مفهوم المواطنة الحقيقية، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، تتمثل في الحرية الشخصية، وحقوق وكرامة الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، تضمن للمواطن الحياة الكريمة؛ أي أن العدالة الاجتماعية كانت مطلباً أساسياً ودافعاً لهذه الثورات.

ترافقت هذه التراكمات على مدى عقود مع عدم الرغبة في إجراء أية إصلاحات حقيقية من قبل الأنظمة الحاكمة، ما أدى إلى اندلاع هذه الثورات وتسارع انتشارها، والتي حولت هذه الدول من حالة الاستقرار الاستبدادي إلى حالة من الفوضى الديمقراطية غير المستقرة، أنهكت هذه البلاد وأدخلتها في متاهات سياسية واقتصادية واجتماعية جمة.

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على قيام ثورة 17 فبراير/شباط 2011م، التي قامت ضد نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، والتي كانت متأثرة بموجة الثورات العربية التي اندلعت مطلع عام 2011م، خاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي،

وثورة 25 يناير/كانون ثاني المصرية التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك، جرت في ليبيا أخطر وأعمق التحولات حتى اللحظة؛ إذ إن ليبيا لا تزال تشهد فوضى أمنية ونزاعاً على السلطة أفرزت انقسام البلاد إلى سلطتين؛ حكومة وبرلمان معترف بهما دولياً في الشرق، وحكومة وبرلمان يديران العاصمة بمساندة تحالف "قجر ليبيا". ليبيا الآن منقسمة بشكل عميق، فالقوى المتصارعة على الأرض لم تستطع الاتفاق على إرساء قواعد اللعبة السياسية حول توزيع السلطة وبناء الدولة، فالشأن الليبي لم يكن ليبيا من الأساس، فقد برزت على الساحة قوى إقليمية ودولية هيمنت على القوى المحلية منذ البداية، وتصدرت المشهد منذ صدور القرارين الدوليين 1970 و1973، اللذين تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام¹، وفرض الثاني حظراً للطيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة²، وهو الأمر الذي حد كثيراً من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية، وحرّم قواته البرية من غطائها الجوي، كما تمسكّ حلف شمالي الأطلسي "الناتو" بالتطبيق الحرفي للقرار 1973، والذي لا يسمح بأكثر من حماية المدنيين، مع محاولة إنهاء الصراع بتسوية سياسية معينة، وفي ظل ذلك التوازن وصلت المسألة إلى ما يشبه حالة الجمود في أرض الواقع.

على الأرض نرى انعكاسات التدخل الخارجي في الشأن الليبي وانقسام القوى المحلية واشتداد القتال فيما بينها؛ وذلك من خلال انقسام ليبيا جغرافياً إلى عدة مراكز نفوذ نستطيع أن نسميها أقاليم في ليبيا الجديدة، وفي سياق تفكك الدولة في ليبيا يظهر للعيان أن الصراعات الأكثر خطراً تكمن في توزيع السلطة بين المدن والأقاليم، ما ينبئ باستمرار فشل التحول الديمقراطي وانهيار الدولة من خلال ممارسة النفوذ الأجنبي لنهب الثروات الليبية.

2.1 مشكلة الدراسة

في 12 مارس/آذار 2011، ناشدت الجامعة العربية مجلس الأمن فرض حظر جوي على ليبيا، إثر اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، وبتاريخ 17 مارس/آذار 2011 صوت

¹ موقع الأمم المتحدة. قرارات مجلس الأمن العام 2011،

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2011.shtml>

² الجزيرة نت. القرار الأممي 1973 بشأن ليبيا، <http://www.aljazeera.net>

مجلس الأمن لصالح فرض هذا الحظر، وهو القرار رقم 1973 الذي يقضي بتحويل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة -فرادى وجماعات- باتخاذ الإجراءات الضرورية كافة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة - ما عدا الإنزال البري- لحماية المدنيين.

لا شك أن للثروات التي تنعم بها ليبيا وموقعها الجغرافي القريب من أوروبا أسباباً جعلت الدول الغربية تتدخل في مجريات الثورة الليبية، إلا أن الأنشطة التي قام بها "الناتو" أثناء الحرب ضد القذافي أصابها التلكؤ، وفي خضم الجدل القائم حول إيجاد تفسير لذلك كانت التحليلات تقضي إلى أن السبب هو محاولة "الناتو" تدجين الثوار لإجبارهم على طلب المساعدة الدائمة.

ومهما يكن السبب وراء ذلك فمن الواضح أن دور المجتمع الدولي تغير كثيراً بعد سقوط القذافي، إذ لم تبذل الأمم المتحدة و"الناتو" وبقية القوى التي شاركت في العمليات العسكرية ضد القذافي أية جهود حقيقية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية، وجمع السلاح، ودمج المسلحين في الحياة العسكرية والمدنية، ولم تقم الأطراف الإقليمية والدولية بمساعدة ليبيا في مواجهة ظاهرة التطرف والعنف وتداعياته، بل قام بعضها بمساعدة قوى محلية دون غيرها، حيث أدى هذا التدخل في المشهد الليبي إلى تحويل ليبيا لساحة صراع بين القوى المتنافسة على المصالح.

إن مسار التحول الديمقراطي الذي دخلته ليبيا ما بعد ثورة 17 فبراير/شباط كان معقداً تداخلت فيه العديد من العوامل، أثرت بشكل مباشر في دخول البلاد حالة من الفوضى والانفلات الأمني، عدا عن الصراعات التي نشبت بين الفئات المسلحة التي أدت إلى فشل المرحلة الانتقالية، وبذل من إقامة دولة ليبيا الموحدة بدأت أقاليم تطالب بالانفصال، والمنظومة الاجتماعية راحت تتفكك وتتهار، ومن هنا ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

كيف أثر التدخل الخارجي في تفتيت المجتمع السياسي الليبي، وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة؟

كما ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف أثر التدخل الخارجي على مسار الثورة الليبية وعسكرتها؟
2. كيف أدى التباين في مصالح القوى الدولية والإقليمية إلى زيادة حدة صراع النخب السياسية في ليبيا؟
3. ما هي تداعيات التدخل الخارجي على فشل النخب في التوافق على إدارة المرحلة الانتقالية؟
4. كيف أدى التدخل الخارجي إلى تفتيت قوى الثورة وإنشاء أمراء الحرب الموزعين جغرافياً حسب أماكن النفوذ في ليبيا؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها موضوعاً حيوياً وحساساً، وظاهرة تعاني منها معظم الدول التي شهدت حراكاً شعبياً وثورات أطاحت بالأنظمة الحاكمة، حيث كان من المفترض أن تؤدي هذه الثورات إلى الاستقرار السياسي، وإقامة أنظمة مدنية ديمقراطية تخرج البلاد من الأزمات المتلاحقة التي مرت بها، ولكن ما نشهده الآن من حالات الفشل في عملية التحول الديمقراطي، وانتهاج العنف السياسي سبيلاً للوصول إلى السلطة، يجعل من الضرورة البحث في الأسباب التي أدت إلى هذا التحول الدراماتيكي لهذه الثورات وخروجها عن مساراتها، وللحالة الليبية خصوصيتها؛ حيث شاركت القوى الدولية والإقليمية وبشكل فعلي في مجريات الثورة، وساهمت فعلياً في إسقاط حكم العقيد القذافي، ولأن دورها لم ينته بانتهاء الثورة وإسقاط العقيد، ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور القوى الإقليمية والدولية في عدم توافق القوى والنخب السياسية الليبية على برنامج سياسي لإنجاح عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، ما أدى إلى تفكك الدولة الليبية إلى أقاليم تسيطر عليها الميليشيات المسلحة.

4.1 الدراسات السابقة

مع اندلاع الثورات العربية بعد العام 2011، ظهرت الدراسات والأبحاث العلمية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، من حيث الأسباب التي دفعت بالشعوب العربية إلى التمرد على

أنظمة الحكم الحاكمة منذ عدة عقود، كما ظهرت عدة دراسات سلطت الضوء على حال البلاد العربية التي أصابها رياح التغيير، وما آلت إليه أوضاع هذه الدول؛ حيث فشل مسار التحول الديمقراطي في بعضها، وتحول إلى العنف والعنف المضاد، وحاولت هذه الدراسات الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تأزم المراحل الانتقالية، ووصولها إلى ما وصلت إليه الآن.

ومن أجل سند ادعاء هذه الدراسة وتدعيم مفاهيمها، استعرضت الباحثة مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع فشل عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، للوقوف على أسبابه. حيث يتم تقسيم الدراسات إلى محورين، المحور الأول سيحتوي الدراسات التي تتحدث عن العالم العربي بشكل خاص، والتي حاولت تفسير عملية التحول الديمقراطي ما بعد الثورات العربية، والمحور الثاني سيتناول الدراسات التي تحدثت عن الثورة الليبية بشكل خاص.

1.4.1 الدراسات التي ناقشت عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

دراسة حسنين توفيق إبراهيم (2014) بعنوان "معوقات التحول الديمقراطي في دول (الربيع العربي)"¹. حلل الباحث الوضع العربي بعد الثورات عام 2011، والتحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية في هذه البلدان، وقام الباحث بتناول كل دولة على حدة، انطلاقاً من الاختلاف في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، وبالتالي اختلاف التحديات التي واجهت هذه الدول خلال المرحلة الانتقالية، فقد تطرق الباحث إلى أهم العوامل التي أعاققت عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول، مثل ضعف الأحزاب والنخب السياسية وهشاشتها، وغياب الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني، وعدم قدرة السلطة القائمة على إدارة المرحلة الانتقالية، إضافة إلى الفساد وقواه المتجذرة في مؤسسات هذه الدول، ولم تغفل الدراسة دور القوى الإقليمية والدولية غير الداعمة لعملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

¹ إبراهيم، حسنين. معوقات التحول الديمقراطي في بلاد الربيع العربي. الديمقراطية 2014، <http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/1045.aspx>

دراسة أبو الحسن بشير عمر (2014) "مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"¹. في هذه الدراسة حاول الباحث التعرض لمشاكل التحول الديمقراطي في العالم العربي، عبر الإجابة عن عدة أسئلة قامت عليها الدراسة، لمعرفة أسباب تعثر هذا المسار في العالم العربي وكيف يمكن معالجته، كما تطرق الباحث لظاهرة الإرهاب وكيف أعاققت عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى الاستقطاب السياسي والمذهبي والطائفي الذي ينتشر في المجتمعات العربية، وكيف شكل هذا الاستقطاب تهديداً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي، كما تناول الباحث الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في هذه الدول، وكيف أدى عجز الأنظمة الحاكمة عن إيجاد الحلول المناسبة لها إلى تفاقمها، ما أدى إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة.

حاولت هذه الدراسات تحليل الأوضاع في الدول العربية التي طالتها رياح التغيير، حيث تطرقت إلى بنية هذه الدول، وما ورثته من الفساد الذي كان السبب في فشل عملية التحول الديمقراطي، وهو ما لا يمكن إغفاله أو تجاوزه، وما استفادت منه هذه الدراسة يقوم على اعتبار أن ما قدمته الدراسات السابقة يعتبر أرضية لفهم طبيعة الثورات، وأسبابها، والبنية في الدول التي قامت بها الثورات، وكيف ساعدت أو أعاققت عملية التحول الديمقراطي، مع أن الدراسة الحالية ستركز على العنصر الخارجي وديناميكياته كحالة بارزة في الثورة الليبية.

2.4.1 الدراسات التي تحدثت عن الثورة الليبية

تعددت الدراسات التي تحدثت عن الحالة الليبية ما بعد الثورة، فقد تناولت الكثير من الدراسات التحديات التي تعصف بمسار التحول الديمقراطي، حيث تمت الاستعانة ببعض هذه الأدبيات السابقة التي سنحاول من خلالها دعم وتفسير الحالة الليبية، من خلال طرح أبرز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وسيتم عرضها بما يتوافق مع فصول الدراسة.

¹ عمر، أبو الحسن. دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية. الحوار المتمدن، 2014، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43130>

كتاب **البهلول اشتيوى (2013)** بعنوان: "ثمن الحرية ليبيا والسنوات العجاف"¹. تناول فيه الكاتب السياسة الداخلية في ليبيا منذ الانقلاب العسكري عام 1969، كما سرد تقسيمات جهاز الأمن والجيش الليبي، وأخذ بالتحليل المزاجية في السياسة الخارجية الليبية، وتناول جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية طيلة حكم القذافي إلى أن وصل إلى تحليل مجريات ثورة 17 شباط فبراير/شباط وأرجع فشلها إلى نظرية المؤامرة.

كتاب **فولفرام لآخر، ترجمة عدنان عباس علي (2014)** بعنوان "تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة"². تناول فيه الكاتب بالتحليل العوامل التي رسمت مسار عملية الانتقال السياسي في ليبيا، وأشار الكاتب هنا إلى مؤسسات النظام القديم من جهاز الأمن، والجيش، والإدارات المحلية والإقليمية والنظام القضائي، التي انهارت جميعها وحلت محلها ترتيبات مرحلية، كما سلط الضوء على القوى السياسية الفاعلة في ليبيا الجديدة كالقوى المسيطرة على المؤتمر العام، والقوى الإسلامية، والقوى المحلية من عشائر وقبائل وقوى إقليمية، كما وازن الكاتب بين مصالح القوى الفاعلة من مكاسب القوى المحلية ومكاسب خارجية لصالح القوى الإقليمية.

كتاب **يوسف الصواني. ريكاردو رينيه لاريمونت، (2013)** بعنوان "الربيع العربي.. الانتفاضة والإصلاح والثورة"³، وقد تناول المؤلفان عوامل قيام الثورة في دول "الربيع العربي" حيث أفرداً لكل دولة جزءاً من التحليل في كتابهما، وعزياً قيام ثورة 17 فبراير/شباط في ليبيا إلى عدة عوامل تلخصت في: ارتفاع نسبة أعداد الشباب في ليبيا وطموحهم في الحصول على فرص اقتصادية وسياسية في الدولة في الوقت الذي انفردت فيه طبقة صغيرة بخيرات الدولة، ما ولد شعوراً بالظلم دفع هؤلاء الشبان إلى المشاركة السياسية المضادة للدولة بالتحاقهم بصفوف الثوار.

¹ اشتيوى. بهلول، ثمن الحرية ليبيا والسنوات العجاف، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

² لآخر. فولفرام، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

³ الصواني. يوسف، لاريمونت. ريكاردو رينيه، الربيع العربي.. الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

تقرير لسيدي أحمد ولد أحمد سالم (2014) حول ندوة بعنوان: "الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات... المستقبل والتحديات"¹. صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، اشتمل التقرير على آراء مجموعة من السياسيين الليبيين حول الوضع في ليبيا ما بعد الثورة وعلى مجمل التحديات التي تواجه بناء الدولة الليبية والتي كان من أهمها غياب الدولة الليبية ومؤسساتها الفعلية وميراث النظام القديم، وما خلفه من ضعف في جميع نواحي الحياة الليبية.

دراسة لفردريك ويرى (2014) بعنوان "إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق ما بين السياسة وإعادة بناء الأمن"². صادرة عن مركز كارينغي للشرق الأوسط، تناولت الدراسة الوضع الأمني في ليبيا ما بعد الثورة في ظل غياب جيش موحد قادر على حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، والذي أدى إلى ظهور العديد من الجماعات المسلحة التي تتبع القبائل والمناطق الليبية ومحاولة كل منها فرض سيطرتها على البلاد، وادعائها بامتلاك الشرعية الثورية التي تعطيها الحق في الإبقاء على حمل السلاح والدخول في صراعات جانبية وحرب أهلية أضرت بمستقبل بناء الدولة الليبية.

دراسة صادرة عن مركز المزمأة للدراسات والأبحاث (2013) بعنوان "المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق"³. تناولت الدراسة العديد من المحاور التي حاولت تفسير الحالة الليبية، حيث اشتمل المحور الأول على الإشكالية القبلية في ليبيا ما بعد الثورة، وكيف ساهم نظام القذافي في إنعاش الدور القبلي وسيطرته على الأوضاع في البلاد؛ بسبب الفراغ الدستوري والقانوني والتشريعي الذي كانت تعاني منه الدولة الليبية، والذي جعل القبائل تلعب الدور الأكبر في تسيير الأمور في البلاد من خلال أعراف وقوانين سنتها القبائل واعتمدتها قانوناً وسنداً في حفظ النظام في ظل غياب دور الدولة.

¹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات... المستقبل والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات <http://studies.aljazeera.net/ar/events/2014/02/2014220114816409847.html>

² ويرى، فريدريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق ما بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارينغي للشرق الأوسط، [Khttp://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943](http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943)

³ مركز المزمأة للدراسات والبحوث، دراسة: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق"، 2014/1/20، <http://almezmaah.com/2014>

قامت هذه الدراسات على تحليل الوضع في ليبيا ما بعد الثورة، ومعرفة أهم الإشكاليات والتحديات التي حالت دون اكتمال مسار التحول الديمقراطي، بل إنها أدخلت البلاد في حالة من الانقسام والصراع المسلح، فكتاب البهلول اشتيوي (2013) أخذ بالسرد التاريخي سياسة ليبيا منذ الانقلاب العسكري عام 1969 إلى أن وصل إلى وصف مجريات ثورة 17 فبراير/شباط، والعوامل التي أدت إلى قيامها دون التطرق إلى تحليل مرحلة ما بعد الثورة، فقد صدر الكتاب عام 2013، حيث ستتطلب هذه الدراسة من بعد هذا التاريخ، لاستكمال مجريات عملية التحول الديمقراطي ما بعد سقوط القذافي، وتسليط الضوء على أهم العوامل التي أدت إلى فشل التحول الديمقراطي في ليبيا.

أما كتاب فولفرام لآخر (2014) فقد تناول القوى السياسية الفاعلة في ليبيا الجديدة؛ كالقوى المسيطرة على المؤتمر العام والقوى الإسلامية، والقوى المحلية من عشائر وقبائل وقوى إقليمية، كما وازن الكاتب بين مصالح القوى الفاعلة من مكاسب القوى المحلية ومكاسب خارجية لصالح القوى الإقليمية، وهذا ما ستحاول الدراسة التأكيد عليه بتحليل علاقة القوى الخارجية بالقوى الداخلية الفاعلة على الساحة الليبية.

كتاب يوسف الصواني. ريكاردو رينيه لاريمونت، (2013)، تناول عوامل قيام ثورة 17 فبراير/شباط، وعزاها إلى خمسة عوامل رئيسية، كما أبدى المؤلفان تفاؤلاً تجاه مرحلة ما بعد الثورة، وهذا على عكس ما جرت عليه المرحلة الانتقالية، حيث تفكك الدولة والمجتمع في ليبيا، وهذا ما تسعى الدراسة إلى تبيانها؛ أي عدم قدرة قوى الثورة على بناء الدولة في ليبيا بسبب التدخل الخارجي.

أما تقرير (سالم، 2014) فقد تحدث عن التحديات التي تواجه الوضع الحالي في ليبيا، وكيف أدى غياب الدولة ومؤسساتها إلى عرقلة المرحلة الانتقالية، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة التأكيد عليه وتحليل وضع المؤسسات الليبية وأثرها على نجاح الثورة، أما دراسة (ويري، 2014) فقد تناولت الوضع الأمني والصراعات المسلحة التي دخلتها ليبيا ما بعد الثورة وانقساماتها وإشكالية المؤسسات الأمنية التي أصبحت من أكبر المخاطر التي تهدد أمن واستقرار

البلاذ، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة توضيحه، وكيف أن الدور الذي لعبه القذافي في إضعاف الجيش الليبي أدى إلى وصول الوضع الأمني إلى ما وصل إليه من تفتت وانقسامات، أخيراً الدراسة الصادرة عن مركز المزملة للدراسات والأبحاث (2014) والتي تحدثت عن دور القبيلة في إدارة البلاد في عهد القذافي، وكيف انتعش دورها في ظل الحكم الاستبدادي، وكيف لعبت دوراً في زيادة حالة الانقسام في المجتمع الليبي، وتأجيج حالة الخلاف بين أطراف الصراع داخل ليبيا، حيث ستعمل هذه الدراسة على توضيح حجم هذا الدور، وكيف أثر بشكل مباشر على الوضع في البلاد، وكيف شكل عائقاً أمام بناء الدولة الليبية بل ساعد في تفتتها وانقسامها.

ستحاول هذه الدراسة أن تضيف بعداً معرفياً جديداً تستكمل به النظريات المعرفية السابقة، وذلك من خلال تفسير علاقة التدخل الخارجي بفشل إعادة بناء الدولة وفشل مسيرة التحول الديمقراطي، وستوضح الأسباب التي أدت إلى زيادة حدة الانقسام ما بين النخب من خلال مدخل التدخل الخارجي كعامل مستقل وأساسي، حيث إن الدراسة الحالية ستقوم على تحديد العناصر الداخلية رغم أهميتها وتناولها فقط من زاوية كم ساعدت في تغول التدخل الخارجي، وكم تأثرت لاحقاً بحجم هذا التدخل ليتحول التدخل الخارجي إلى عامل أساسي في تفتت الدولة الليبية وإفشال عملية التحول الديمقراطي، وما تلاه من مخرجات بتحول الدولة الليبية إلى جغرافيا متقطعة يقودها أمراء حرب ويسيطرون عليها.

5.1 فرضية الدراسة

للتدخل الخارجي في الثورة الليبية الأثر الكبير على مسارها وعسكرتها، وأدى التباين في مصالح القوى الدولية إلى زيادة حدة الصراع بين النخب وتفتت قوى الثورة، وظهور مناطق النفوذ لأمرء الحرب، ما قاد إلى تفتت الدولة وفشل عملية التحول الديمقراطي.

6.1 الإطار النظري

تتمحور الدراسة حول مفهوم التدخل الخارجي كسبب رئيسي في تفتت الدولة في ليبيا، وفشل عملية التحول الديمقراطي بعد سقوط القذافي، حيث ستحاول الدراسة توضيح الأسباب

التي أدت لفشل هذه العملية، وكيف شكلت مفصلاً في انحراف مسار التحول الديمقراطي، وزادت من تعقيد المرحلة الانتقالية، وسيحاول الإطار النظري رسم صورة واضحة لعملية التحول الديمقراطي من الناحية النظرية من خلال وضع تعريف لعملية التحول الديمقراطي، والتطرق إلى مساره ومراحله، وتوضيح مداخل ومقاربات لتفسير عملية التحول الديمقراطي كأساس لتحليل هذه العملية في العالم العربي ما بعد الثورات.

1.6.1 التدخل الخارجي: النشأة والمفهوم

1. يعتبر التدخل الخارجي في شؤون الدول ممارسة اتبعتها الجماعات البشرية على مدار التاريخ، إما بهدف دعم نظام سياسي ضد مجموعة معينة من مواطنيه، أو بهدف دعم مجموعة معينة من المواطنين ضد السلطة الرسمية في الدولة، وشكل التدخل الخارجي أحد الأسباب الرئيسية في سقوط الأنظمة أو استقوائها، كما أن التدخل الخارجي أخذ أشكالاً متعددة؛ فتارة يتم من خلال دعم المجموعات المناهضة للنظام، وتارة أخرى بمقاطعة النظام وفرض عقوبات عليه، أما الحالة الأكثر شيوعاً لمفهوم التدخل الخارجي فتتمثل في العمل العسكري بهدف إسقاط النظام، أو المساعدة في إسقاطه.

2. جاءت معاهدة وستفاليا عام 1648 لمنع التدخل الخارجي في شؤون الدول الداخلية رافعة مبدأ سيادة الدول، إلا أن الحربين العالميتين الأولى والثانية تجاوزتا هذا المبدأ، مع نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول الحرب الباردة فقد تم تقليل مستوى التدخل الخارجي إلى درجة أنه أصبح فقط في الحالة التي يطلب بها النظام مساعدة دولة أخرى، فاخذ طابع المساعدة بدل شكل التدخل الخارجي.

3. مع نهاية الحرب الباردة اتسع نطاق التدخل الخارجي ضمن مفهوم التدخل الإنساني بهدف حماية حقوق الإنسان والمساعدة في نشر الديمقراطية، وكانت البدايات في يوغوسلافيا، وما تلاها من تدخل في الشؤون الداخلية للدول متجاوزة مبدأ سيادة الدولة في حال تعرض حقوق الإنسان للخطر.

2.6.1 مفهوم التدخل الخارجي

عرف المعجم الوسيط التدخل الخارجي على أنه تدخل دولة في صراع ليست طرفاً فيه وبهدف تحقيق مصلحة خاصة بها، أما في اللغة الإنجليزية فقد جاء التدخل ضمن مفهومين intervention h, interference، ويعني ذلك التدخل بهدف تسوية النزاعات، أو التدخل بالقوة أو التهديد بها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى¹.

ومن هنا نجد انه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم التدخل، إلا أن الأدبيات السياسية والقانونية تناولت المفهوم ضمن نطاقين، النطاق الواسع، والنطاق الضيق.

فالنطاق الواسع للمفهوم تناول التدخل الخارجي من زاوية كل ما تقوم به الدول في سياستها الخارجية، فعرفه كاليري هوستي على أنه " جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين، أو البناء الدستوري للدولة المسؤول عن رسم السياسة الخارجية²، من هنا نلاحظ أن التدخل الخارجي يعني كل عمل قسري موجه ضد الدولة، سواء المقاطعة الاقتصادية، أو الحملات الدبلوماسية، أو العقوبات العسكرية.....إلخ.

أما المفهوم الضيق للتدخل الخارجي فيعني استخدام القوة العسكرية، أو الإكبار والتدخل المباشر في الصراع من قبل دولة أو منظمة أو مجموعة من الدول بهدف تغيير الوضع الراهن، أو إكبار الدولة على انتهاج سياسة مغايرة³.

يعرف مارتين وايت التدخل على أنه عمل مباشر وعنيف فهو تهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها لتحقيق مصالح وطنية لدولته، ولكنه لا يرقى لمستوى الحرب المعلنة بين دولتين⁴.

¹ المعجم الوسيط. 2004، ص 275.

² عبد الرحمن. يعقوب محمد، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

أبو ظبي. 2004، ص16.

³ المرجع السابق. ص15.

⁴ المرجع السابق. ص15.

على الرغم من أن التدخل الخارجي يثار حوله جدل كبير وواسع في العالم الخارجي، إلا أنه في العالم العربي يأخذ طابعاً مميزاً، حيث إن التدخل الخارجي يعيد إلى الأذهان صراع القوى الاستعمارية على مناطق النفوذ في المنطقة العربية، والتي تعتبر أصلاً أحد أبرز أسباب النزاعات في المنطقة العربية؛¹ فالدول الغربية لم تخف رغباتها في الحفاظ على مصالحها في العالم العربي، وبالتالي كانت دائماً تحافظ على علاقات مع جهات معينة، أو مع دول معينة في الإقليم، كما أن الدول الغربية دائماً شجعت على الصراعات البينية والجهوية في العالم العربي بهدف عدم الاستقرار والسيطرة على خيارات العالم العربي، لذا لطلما تم النظر إلى العلاقة مع العالم الغربي على أنها علاقة خارج إطار الوطنية في العالم العربي.

بعيد اندلاع ثورات "الربيع العربي" ثار جدل كبير في العالم العربي حول الاستعانة بالعالم الخارجي للتخلص من بعض الأنظمة الدكتاتورية، فهناك من عارض الاستعانة بأي شكل كونها ستقود إلى استجلاب الاستعمار للمنطقة من جديد، وهناك من أيد الاستعانة مسترشداً بقاعدة أنه لا يمكن التخلص من الدكتاتورية المتجذرة في الأنظمة العربية إلا بقوة خارجية، وتم ذلك من خلال الاستعانة بالمؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن.

3.6.1 تعريف التحول الديمقراطي

"هو التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، فهو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية، ويعترف بوجود معارضة لنظام الحاكم، ويضمن حرية الرأي والتعبير في قضايا وموضوعات لم يكن مسموحاً بمناقشتها من قبل، ويؤمن بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، كما تقع عليهم مسؤولية الرقابة على من هم في السلطة، وفي المقابل يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين".²

¹ الخزندار. سامي، أسباب ومكونات الصراعات الداخلية العربية. الجزيرة نت.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0F3A3346-A14E>

² مفهوم التحول الديمقراطي، موقع السياسي دوت كوم http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=2175

وهناك من يعرف التحول الديمقراطي على أنه "عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على إيجاد نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد الدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، فهو يجسد التحول من نمط الهيكل التسلطي أو الأوتوقراطي للحكم نحو نمط يقر بالتعددية، ويوسع هامش الحرية، ويسعى إلى احترام حقوق الإنسان، وهو بذلك يعني الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم غير تسلطي، دون أن يصل بالضرورة إلى حد الحكم الديمقراطي، وهناك من يرى أن التحول الديمقراطي هو عملية التخلص من النظم الأوتوقراطية، والأخذ بالعيش تحت ظروف ديمقراطية تسمح بتأسيس نظام يمكن من خلاله إقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس من الحرية".¹

كما يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى "العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة... إلخ، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه، كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحية فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي".²

¹ مفهوم التحول الديمقراطي، جريدة الرأي الإلكترونية، <http://alrai.com/article/27564.html>

² إبراهيم، حسن بن توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات.

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/>

4.6.1 مسار التحول الديمقراطي

يقترح دانكورت روستو (D. Rustow) مساراً عاماً يتألف من أربع مراحل تسلكه الشعوب خلال عملية التحول الديمقراطي، هي:¹

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية؛ حيث تتشكل هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين، وهذا لا يعني التوافق العام عليها.
- مرحلة تمهيدية تتميز بصراعات سياسية طويلة الأجل؛ فالديمقراطية تولد من رحم الصراع ولا تنتج عن تطورات سلمية، وهذا الصراع قد يكون حاداً يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية أو يسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.
- مرحلة القرار، حيث تقرر أطراف الصراع السياسي التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.
- مرحلة ترسيخ الديمقراطية، فقد يكون قرار تبني القواعد الديمقراطية ناتجاً عن إحساس أطراف الصراع بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط، لا عن قناعة ورغبة في تبني القواعد الديمقراطية؛ غير أن الأطراف المختلفة تتكيف تدريجياً مع هذه القواعد إلى أن تصبح أشد قناعة وإيماناً بها.

5.6.1 مداخل ونظريات عملية التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من المداخل والنظريات لتفسير عملية التحول الديمقراطي، والتي تتحكم بها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هي:²

➤ **المدخل الأول** يرتبط بالنظرية البنوية، والتي تحدث عنها بارينغتون مور (B. Moor)، وهي تعنى بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي؛ حيث لا يتحدد

¹ المغيربي، زاهي والحصادي، نجيب، التحول الديمقراطي في ليبيا.. تحديات ومآلات وفرص، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، ص 1.

² المرجع السابق.

المسار نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر استجابة لمبادرات النخب، بل وفق البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية.

➤ **المدخل الثاني** المقاربة التحديثية لصاموئيل ليبست (S. Lipset)، والتي تحدد الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، وتؤكد أهمية العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية، حيث تستدل بحقيقة أن البلدان الأكثر ديمقراطية تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية تفوق البلدان الدكتاتورية.

➤ **المدخل الثالث** المقاربة الانتقالية لدانكورت روستو (D. Rustow) والتي تلتزم في العمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخبة تفسيراً لعملية التحول من الحكم التسلسلي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي، حيث يتمحور اهتمام أنصار هذه المقاربة حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

بناءً على ما تقدم يمكن القول: المقاربات النظرية - بسبب كونها نظرية - عاجزة عن تفسير خصوصيات أية تجربة، فالمقصود منها وضع إطار عام يندرج تحته العدد الأكبر من التجارب البشرية، لذا فهي عرضة لهدر الكثير من التفاصيل المهمة لفهم تجربة بعينها، أما في سياق تحليل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، فتري الباحثة أن المقاربة الانتقالية هي الأقدر على تفسير عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؛ وذلك استناداً إلى اعتبارين، هما: عوز الدراسات التي تكشف أثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وحقيقة أن التحدي الأنّي الذي يواجه الليبيين لا يتمثل في ترسيخ الديمقراطية بل التأسيس لها، ومجمل ما يمكن أن نخلص إليه من هذه المقاربات هو وجود صعوبات كبيرة تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

6.6.1 التحول الديمقراطي ما بعد الثورة

يفجر التغيير الثوري عادة مجموعة من الصراعات الفكرية والأيديولوجية والاجتماعية التي تُدخل المجتمع في حالة من الغليان التي يحتاج بعدها فترة ليستقر، وبما أن الثورة نتاج

مجموعة من الأزمات، لذا فهي صورة للتعبير عن الشعور بالحرمان والمعاناة التي عاشتها الشعوب في ظل الأنظمة السلطوية، ليس هذا فحسب؛ ففي مرحلة ما بعد الثورة تظهر حالة من عدم القدرة على التوفيق ما بين المطالب والمصالح، ويتفجر من جديد نوع من الصراعات بين الجماعات في محاولة كل جماعة تأكيد مصالحها وفرض وجودها.¹

ما بعد الثورة تدخل البلاد فترة انتقالية تنتقل النظام من وضعه السلطوي إلى نظام ديمقراطي، وهذه المرحلة من أخطر المراحل التي يمكن أن تمر فيها البلاد؛ نظراً لطبيعتها المعقدة وحالة عدم اليقين التي تكتنفها حول مخرجاتها، وانتشار الفوضى وتفجر الصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتغير خريطة التحالفات السياسية، وظهور المطالب الفئوية في ظل حالة ارتفاع سقف التوقعات والمطالب التي يمكن أن تحدثها الثورة بعد سنوات من الظلم والقهر والاستبداد.²

من هنا تكون مراحل الانتقال الديمقراطي عرضة للصراعات والعنف السياسي ما بين النخب، كذلك زيادة الصراع ما بين الأقليات والطوائف داخل المجتمع في ظل حالة الغموض حول مصير كل فئة من هذه الفئات، وحققها في تقرير المصير، والمشاركة في الحياة السياسية، وتصادد حدة التعصب الذي يشكل الوجه الفكري للعنف ويعبر عنه على شكل سلوك عنيف يستخدم القوة والإكراه.

يولد العنف بعد الثورات نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل، يقودها عامل واحد أو أكثر تتعكس آثاره على قضايا كثيرة قد تصبح محل جدل وخلاف كبيرين وتفتح أبواباً من العنف والصراع، على رأسها عدم وجود الثقة الكافية ما بين فئات وطوائف المجتمع، وفقدان القدرة على التوافق ولو بالحد الأدنى على ملامح المرحلة المقبلة، وفشلها في إيجاد مشروع وطني جامع ورؤية مستقبلية واضحة، تضمن مشاركة فاعلة لجميع أطراف المجتمع دون إقصاء أو

¹ زاید، أحمد. التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية. الأهرام. 2015، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2027.aspx>

² دراسة صادرة عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.. بعنوان التداعيات النفسية لتحولات ما بعد الثورات العربية وأسبابها، 2015، <http://www.rcssmideast.org/Article/3231/>

تميز، وهناك عدة أسباب أخرى لفشل عملية التحول الديمقراطي واستخدام العنف ما بعد الثورات أهمها:¹

1. ارتفاع سقف توقعات أفراد المجتمع بحدوث تغيير جذري في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي ظل عدم تحسن هذه الظروف خاصة الاقتصادية منها يصاب المجتمع بحالة من الإحباط والغضب قد تدفع باتجاه العنف والتعبير عن الرفض بأسلوب التظاهر والشغب.

2. كتابة الدستور وتحديد هوية الدولة؛ حيث تعتبر قضية كتابة الدستور من أكثر القضايا الخلافية التي قد تصل إلى حد الصدام ما بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة؛ حيث تحاول كل فئة وضع نصوص دستورية تضمن لها عدالة المشاركة في الحياة السياسية المقبلة وصون حقوقها.

3. الانتخابات: إجراء الانتخابات في مراحل الانتقال الأولى، والتي تعاني فيها البلاد من إرث النظام السلطوي بكل ما يحمله من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، وفي ظل حالة الصراع الموجودة ما بين النخب، ما يسبب زيادة حدة الاستقطاب السياسي والجدل العميق الذي قد يدفع للعنف.

4. ضعف بنية الدولة وخاصة الأمنية منها، وتراخي قبضتها وضعفها عن القيام بدورها في حفظ الأمن والاستقرار، وما يترتب عليه من انتشار للجريمة والإرهاب؛ كلها عوامل تدفع أفراد المجتمع لرفض الحالة التي وصلت لها البلاد والخروج لرفض هذا الواقع الذي يهدد أمنهم وسلامتهم، ويعطل مسيرة التنمية الاقتصادية.

5. عدم وجود قنوات مشاركة فاعلة في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني وضعف الأحزاب القدرة على تنظيم الأفراد، ودعم مشاركتهم في الحياة السياسية، ما يؤدي إلى زيادة الاحتقان الذي يدفع في النهاية باتجاه العنف.

¹ إبراهيم، حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مرجع سابق.

7.1 منهجية الدراسة

هناك نوعان من المناهج العلمية التي ستستخدمها الدراسة في تحليل وتفسير الحالة الليبية وهما:

1_ المنهج الوصفي التحليلي والذي سيقوم بجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليل المتغيرات المؤثرة في الظاهرة قيد البحث؛ لمعرفة حجم تأثير كل متغير وربط وتفسير المعلومات والبيانات وتصنيفها والخروج بنتائج يمكن تعميمها في المستقبل على ظواهر مشابهة.

من هنا استخدم المنهج الوصفي لوصف ظاهرة تعثر مسار التحول الديمقراطي في ليبيا وتشخيصها، من خلال التوصيف الدقيق لمسار هذا التحول، وأهم المحطات التي شكلت عائقاً أمام المضي قدماً نحو تشكيل نظام ديمقراطي، وتحليل المتغير المستقل (التحول الديمقراطي) وارتباطه بالمتغير التابع (التدخل الخارجي) للكشف عن العلاقة السببية بين هذه المتغيرات، وتحليل الظروف والبيئة التي جرت فيها هذه الثورة ونتائجها، وكيف أحدثت شرخاً في المجتمع الليبي وعرقلت المرحلة الانتقالية، من خلال توضيح السلسلة السببية بين الثورة في ليبيا والتدخل الخارجي وأثره على افشال عملية التحول الديمقراطي، حتى نستطيع الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم على ظواهر مشابهة قد تحصل في المستقبل.

2_ دراسة الحالة: هذا المنهج يهدف إلى التعرف على الحالة الليبية بطريقة تفصيلية دقيقة من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالحالة ومعرفة العوامل المتداخلة والمتشابكة المسببة للظاهرة، والتي تشكل وضعاً استثنائياً يصعب إصدار الحكم عليه دون الخوض في أدق التفاصيل للوصول إلى نتائج واضحة.

كما ستتخذ الدراسة من مدخل التحول الديمقراطي عند دانكوت روسو (Rustow)، ومدخل التدخل الخارجي، محدداً أساسياً في تفسير وتحليل الحالة في ليبيا، كون الحالة الليبية

مزجت بين التحول الثوري الدموي الذي استند إليه روسو، وفي الوقت نفسه اتخذت من مسار التدخل الخارجي استراتيجية سواء في التخلص من النظام، أو في التوافق وإعادة بناء الدولة.

8.1 فصول الدراسة

الفصل الأول: مقدمة الدراسة والإطار النظري

الفصل الثاني: الثورة الليبية: الأسباب والآلات

سيقوم الفصل على مناقشة وتحليل طبيعة التحديات التي واجهت الثورة في ليبيا من خلال خصوصية الحالة الليبية، وطبيعة المسارات التي اتخذتها الثورة، للتغلب على هذه التحديات، وذلك من خلال مناقشة خصوصية النظام السياسي الليبي، والعلاقة التي تشكلت في ظل النظام السابق بين الجغرافيا والثروة، والثروة والحكم ومؤسسات الدولة، وكيف رسمت كل هذه العلاقات الثورة باستراتيجياتها وخصائصها.

الفصل الثالث: التدخل الخارجي في الثورة وإعادة بناء الدولة

يناقش هذا الفصل آليات التدخل الخارجي في الثورة الليبية، سواء العربي - الإقليمي - أو الدولي، وتأثير ذلك على مسار الثورة الليبية، والعلاقة مع القوى الثورية، وكيف أثرت هذه العلاقات في علاقات القوى مع بعضها البعض، وتأثير ذلك على تفتيت الدولة ونشوء إمارات الحرب وفقاً لمناطق النفوذ والتوزيع الجغرافي المستمدة من الدعم الخارجي.

الفصل الرابع: الخلاصة والنتائج

الفصل الثاني

الثورة الليبية: الأسباب والمآلات

الفصل الثاني

الثورة الليبية: الأسباب والمآلات

1.2 مقدمة

شكلت نتائج الثورة في كل من تونس ومصر دافعاً للشعوب العربية من أجل التحرك لإحداث تغيير في الأنظمة السياسية الحاكمة، فانتفض الشعب الليبي ضد نظام القذافي الذي حكمه لأكثر من أربعة عقود، وخرجت الجماهير الليبية في 17 فبراير/شباط 2011 مطالبة بإسقاط النظام، فقابلها النظام بالعنف والقمع، ولخصوصية الشعب الليبي - والتي سنتناولها لاحقاً في هذا الفصل - حمل الشعب الليبي السلاح في وجه النظام، وبذلك تحولت الثورة الليبية مباشرة إلى العنف، وانتهج الثوار السلاح سبيلاً للخلاص من حكم القذافي.

على الرغم من إرجاع الكثير من الساسة والمحللين السياسيين لأسباب اندلاع الثورة في ليبيا إلى نظرية "حجارة الديمونو" أو نظرية العدوى، وهي صحيحة إلى حد ما، إلا أن للحالة الليبية خصوصيتها، من حيث طبيعة النظام الذي حكم ليبيا لأكثر من أربعة عقود، وطبيعة الشعب الليبي، وأثر الجغرافيا السياسية على الأحداث منذ بدايتها، وصولاً إلى تأثير التدخل الخارجي منذ الأيام الأولى لانطلاق الثورة، والذي ما زال مستمراً حتى الآن.

من هنا - ومن أجل توضيح الرؤية - لا بد لنا من الرجوع إلى طبيعة النظام الليبي وسياساته خلال فترة حكم العقيد، باعتبارها السبب الرئيسي والدافع الأساسي لاندلاع الثورة، من هنا قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين، تناول في المحور الأول الخلفية التاريخية لليبيا خلال حكم القذافي، أما المحور الثاني فتناولت فيه الباحثة بالتحليل أسباب اندلاع الثورة - والتي شكل المحور الأول أساسها وعسكرتها منذ أيامها الأولى - والتي كان للتدخل الخارجي الأثر الأبرز على مجرياتها.

2.2 خلفية تاريخية عن ليبيا وفترة حكم القذافي

لم تكن ليبيا في الماضي وحدة سياسية واحدة، إذ لطالما كانت الجغرافيا هي العامل الذي يتحكم بالمتغيرات والتطورات التاريخية لأقاليمها الثلاثة: إقليم طرابلس ويشغل الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، وإقليم فزان ويشغل الجزء الجنوبي الغربي من الأراضي الليبية، أما أكبر الأقاليم فهو إقليم برقة الذي يشغل جميع الجزء الشرقي (شمالاً وجنوباً) من ليبيا، وبسبب المناطق الصحراوية فيما بينها انفصلت الأقاليم الثلاثة، وحافظ كل إقليم على هويته الخاصة به حتى ستينيات القرن الماضي، انطبع إقليم طرابلس بأنه محطة للقوافل الواردة والذاهبة إلى مختلف البلاد ومركز لتصدير العبيد؛ لأن طرابلس أهم حواضر الإقليم ولقربه من بلاد المغرب، بينما إقليم برقة الأقرب إلى المشرق ومصر فقد أثرت الدعوة السنوسية الدينية في توحيد قبائله واستقلال أجزائه عدا مدنه الساحلية، حيث ظلت الرغبة في الاستقلال لدى سكان إقليم برقة حتى بعد وحدة الأقاليم الثلاثة، وصبغت الهوية الخاصة بإقليم فزان بأنها تجمع لزعماء القبائل إذ تميز هذا الإقليم في سيطرته على الطرق الصحراوية والواحات، وبني إقليم فزان علاقاته مع قبائل إفريقيا في جنوب الصحراء والشمال¹.

أعلنت ليبيا استقلالها عام 1951 كمملكة دستورية وراثية، وكان الملك سيد محمد إدريس أول ملك لها وآخر ملك،² كان الأول من سبتمبر/أيلول عام 1969 نقطة التحول في تاريخ ليبيا عندما أطاحت "حركة الضباط الوحدويين الأحرار" في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول معمر القذافي بالنظام الملكي الليبي حيث تنازل ولي العهد آنذاك حسن رضا عن العرش، بينما كان الملك إدريس الأول السنوسي في رحلة استجمامية لليونان وتركيا. قام القذافي بعد الاستيلاء على السلطة بإجلاء القواعد العسكرية الإنجليزية والأمريكية، وبهدف التفرد بالسلطة، قام القذافي بالتخلص من كل معارضيه في مجلس قيادة الثورة الذين شاركوه بالانقلاب العسكري، مثل عوض حمزة وبشير الهوادي هما نفسيهما من تعرضا للاغتيال عام 1975،

¹ مزرا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص41.

² المرجع السابق، ص42.

بينما تم اغتيال عمر المحيشي عام 1984، وطرد الرائد عبد السلام جلود ما جعله يلجأ لقبيلته "المقارحة".¹

قدم القذافي نفسه على مدار أربعة عقود على أنه زعيم غير عادي، فهو الزعيم القائد وهو زعيم ثورة الجماهير، حيث يعتبر نفسه وثورته امتداداً للثورة الناصرية وخليفة الرئيس جمال عبد الناصر، هذا الأمر الذي ترك آثاره على كيفية إدارة السياسة الداخلية والخارجية الليبية، ما دفعه لخوض مغامرات على الساحتين الإقليمية الإفريقية والعربية وعلى الساحة الدولية²، واختار القذافي تسمية ليبيا بـ "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، في حين رفض التمثيل النيابي وأسقط شخصيته على النظام السياسي ليختزل الدولة بشخصه عن طريق تجسيد أفكاره في "الكتاب الأخضر"³، ليكون هو المرجع الوحيد للأمة الليبية فهو الدستور والقانون وهو القذافي والشعب⁴.

يعتبر القذافي نفسه منفذاً للشعب الليبي قائلاً: " هذه الجموع التي لا ترحم حتى منقذها، أحس أنها تلاحقني، تحرقني...." بل وصل به جنون العظمة ليشبه نفسه بالنبي موسى - عليه الصلاة والسلام - في مقولته: " أنا سرقت عصا موسى، وضربت بها الصحراء فانفجرت"، بل أن القذافي يعتبر نفسه منقذ ليبيا من اللصوص، قائلاً: " فأنا لا أملكها في الحقيقة، ولكن حفظتها من أيدي اللصوص، ومن أفواه الفئران، ومن أنياب الكلاب، ووزعتها على أهل المدينة باسم فاعل خير قادم من الصحراء، بوصفي محرراً من القيود والأصفاد...."⁵

¹ حنفي علي. خالد، دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود، <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm>

² مهدي. محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مرجع سابق.

³ الكتاب الأخضر: " هو كتاب فلسفي ألفه القائد الليبي السابق معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشرائية والحرية والديمقراطية، حيث يعتبر هذا الكتاب بمثابة كتاب مقدس عند معمر القذافي"، <http://mawdoo3.com>

⁴ النظام السياسي في ليبيا، موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>.

⁵ بوطالب. محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2012، ص77، ص78.

وليس من الغريب على هذا الرئيس الذي ربط سياسات دولته بتقلبات ميزاجيته ونفسيته أن يحل مجلس قيادة الثورة عام 1979، وينصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية، وزعيم مجلس قيادة الثورة، ورئيس مجلس الأمن القومي، وأن يعطي نفسه الكثير من السلطات والصلاحيات مع مرور الوقت كأن يكون وزير الدفاع ثم رئيس الوزراء، كما أنه رئيس المجلس الأعلى للقضاء الليبي ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط، ورئيس مجلس الإرشاد القومي الأعلى، وهو رئيس التنظيم السياسي الوحيد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي والمؤتمر الوطني والقومي العام.¹

لم يكتف الزعيم الملهم والمنفذ كما ادعى من إزاحة أعلام ثورته الانقلابية، بل ورث الأمن والسياسة لأبنائه وعائلته، من خلال سيطرتهم على مفاصل الدولة الرئيسية وتحكمهم بالقرار السياسي، وبذلك أقام القذافي هيكلاً سياسياً غير رسمي يوازي مؤسسات الدولة الرسمية ما أضعفها بل ودمرها، فقد تسلم نجله سيف الإسلام ملف السياسة والإصلاح في كافة مؤسسات الدولة ليظهره على أنه الوجه الإصلاحي في الدولة، إلا أن هذا الوجه الإصلاحي لم تدم خطته لأكثر من ثماني سنوات بعد أن أسقطت مشاريعه الإصلاحية اللجان الثورية المستفيدة من سياسات القذافي المعتادة في البلاد، وظهر هذا الوجه على حقيقته عندما تحول إلى نسخة أكثر اضطهاداً وعنفاً من والده القذافي عندما بدأت الاحتجاجات في بنغازي، كما وأعطى القذافي أولاده الساعدي وخميس ومعتصم الملفات الأمنية والاقتصادية.²

1.2.2 النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

ظل شكل النظام السياسي الليبي غير متبلور طيلة سبع سنوات من بداية تسلم القذافي السلطة إلى أن تشكل نمط النظام السياسي الليبي مطلع العام 1977 ليكون مغايراً للنظام الملكي، ومختلفاً عن النظام البرلماني، وأي شكل نظام سياسي معروف، بعد انقلاب 1969 على النظام الملكي، وسيطرة الضباط على الحكم نشطت تيارات سياسية مختلفة دون أطر تنظيمية (بعثية،

¹ توريث السلطة على الطريقة العربية، موقع الأهرام، <http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syassy/News/144662.aspx>

² النظام السياسي في ليبيا، مرجع سابق.

ناصرية، شيوعية، وإخوانية) حيث أبدت عدم رضاها عن سياسة القذافي تجاه المعارضة، الذي لم يحقق أي شيء من وعوده بالحرية والتعددية التي وعد بها، رفض القذافي فكرة التمثيل النيابي؛ باعتبارها تشكل حاجزاً بين الشعب والسلطة كما أنها تحتكر السلطة بيد النواب وتغيب إرادة الشعب، فتوجه نحو الحكم الشمولي وسياسة الحزب الواحد من خلال تبني تنظيم الاتحاد الاشتراكي، وعندما فشل تطبيقه بحشد شعبي لهذا التنظيم¹، لجأ خلال الفترة 1975-1977 إلى تطبيق النظام الجماهيري، وأعلن عن "سلطة الشعب" التي تعتمد على نظام يشبه نظاماً شمولياً بقوة اللجان الثورية، وتطبيق مقولات "الكتاب الأخضر" قام القذافي بتشكيل نظام سياسي خاص به عبر ما يسمى؛ لجان ومؤتمرات شعبية، إذ تتوزع في ليبيا 22 لجنة شعبية².

- اللجنة الشعبية هي الرديف للمحافظة أو البلدية؛ ويترأس كل لجنة أمين اللجنة الشعبية، وتنقسم كل شعبية على النحو الآتي: تتشكل في الشعبية الواحدة عدة مؤتمرات شعبية ولكل مؤتمر لجنة شعبية وهو بمثابة "مجلس وزراء محلي" ينفذ قرارات المؤتمر محلياً، وتبعاً لذلك تمثل المؤتمرات الشعبية أداة التشريع، بينما تمثل اللجان الشعبية أداة التنفيذ.

- مؤتمر الشعب العام الذي يتكون من مجموع المؤتمرات واللجان الشعبية والاتحادات المهنية والنقابات، فمن الصعب تقدير عدد أعضائه، إلا أن مؤتمر الشعب العام يختار أمانة عامة تتكون من خمسة أعضاء مهامها رئاسة الجلسات وتوقيع القوانين، وتختار السلطة التنفيذية، وتتلقى أوراق اعتماد ممثلي دول أجنبية. يجتمع المؤتمر العام أسبوعاً من كل عام³.

لقد كانت اللجان الشعبية اللاعب الأبرز في العملية السياسية في العقود التي خلت، إذ كانت السلطة تسير وفق خطين متوازيين الخط الأول: سلطة الشعب التي تمثلها اللجان الشعبية ومؤتمر الشعب وهي المسؤولة عن الأمور الإدارية والسياسية للدولة، والخط الثاني: سلطة

¹ مزرا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، مرجع سابق، ص44، ص45.

² النظام السياسي في ليبيا، مرجع سابق.

³ المرجع السابق

الثورة ممثلة بقمة الهرم السياسي العقيد القذافي وأعضاء اللجان الثورية، وتقوم السلطة الثورية بمهام أوسع وأقوى من سلطات اللجان الشعبية، بل من مهامها مراقبة الأخيرة.¹

بينما عرف عن المؤسسات في ليبيا أنها مؤسسات صورية، أو مجرد مؤسسات كرتونية، وكان القذافي هو الأمر الناهي، وفي جميع المجالات فقد كان يسطو على السلطة سطوة اللجان الثورية التي حالت دون المشاركة السياسية لفئات الشعب، حيث جاء في تقرير إحدى الدراسات أن حجم عزوف الشعب الليبي عن المشاركة السياسية وصل من 50-80%، هذا ولد نتائج وخيمة أهمها بروز طبقة من المتكسبين ومحتكري السلطة والثروة ليمثلوا هم أيضا سلطة يصعب التغلب عليها، في ظل غياب مؤسسات مجتمع مدني ومساءلة مجتمعية عن الفساد الإداري والسياسي الحاصل.²

بالرغم من أن ليبيا شهدت في الفترة التي أعقبت الانقلاب عام 1969 محاولة لتوحيد ليبيا بهوية سياسية وثقافية واحدة من خلال ايدولوجيا بعيدة عن القبلية، إلا أن القذافي بحكمه الجماهيري خاصة عقب العقد الأخير من حكمه اصطبغ بالمحافظة على وجوده في الحكم واستمرارية قوة حكمه، فسحق قوى المعارضة، وعمل على إحياء النعرات القبلية من خلال تقسيم البلاد أواخر التسعينيات إلى مناطق أو شعبيات على معايير وأسس قبلية، فقد ألغى المؤسسات الحكومية بأشكالها البيروقراطية وأبدلها بما سماه بـ "سلطة الشعب" على أساس أن النظام السياسي الليبي يستمد سلطته من الشعب مباشرة أو كما سماه "السلطة الشعبية" عن طريق اللجان الشعبية، والمؤتمرات الشعبية، والمؤتمر الشعبي العام، والاتحادات والنقابات والروابط المهنية³، فتحول من السلطة المركزية إلى سلطة المناطق من خلال سياسته فرق تسد ما أحدث خلخلة في بنية الدولة الليبية حيث إن جهاز الدولة اتسم بعدم الاستقرار خاصة بعد الخطوات التي قام بها القذافي وهي على النحو الآتي:

¹ مهدي. محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm>

² المرجع السابق.

³ مزارا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، مرجع سابق، ص40، ص44.

1. فقد جهاز الدولة فعاليته وقوته عندما تم نقل مقره من طرابلس إلى سرت، حيث فقد ثقل تواجده في العاصمة كما فقد الكثير من كوادره.

2. أدى الانخفاض في مستويات أسعار النفط - جراء الظروف السياسية غير المستقرة وفرض عقوبات على ليبيا- إلى تدهور البنية التحتية في ليبيا.¹

1.1.2.2 الحياة الحزبية

منذ السنوات الأولى من سيطرة القذافي على السلطة حظر تكوين الأحزاب السياسية، واعتبر تكوين الأحزاب جريمة عقوبتها الإعدام، وبنص واضح وصريح صادر عن مؤتمر الشعب العام الليبي العام أن الأحزاب السياسية محظورة، وكل من يمارس أو يلتحق بالحياة الحزبية عميل وخائن وضد تطور ونهضة البلاد، وقد مارس النظام الليبي الأساليب القمعية لكل من يلتحق بالحياة الحزبية تزامناً مع صدور قانون تجريم تشكيل الأحزاب عام 1972 واعتبارها جريمة عقوبتها الإعدام، وعلى الرغم من ذلك برزت أحزاب سياسية معارضة، أهمها "تيار الجماعة الإسلامية"، ممثلة عن جماعة إخوان المسلمين.²

وفي الكلمة التي ألقاها العقيد معمر القذافي عند إعلانه قيام ما سماه الثورة الشعبية بتاريخ 1973/4/15م جاء فيها ما يخص الأحزاب والقوى اليسارية ما يلي: "أنا لا أقبل من أي أحد أن يسمم أفكار الناس، وهو ليس بقادر على قبول التحدي... هذه حصلت في الجامعة وحصلت في الشارع... وعليه أنا أقول لكم أي أحد نجده يتكلم عن الشيوعية أو فكر ماركسي أو إلحادي سوف يوضع في السجن، وسأصدر الأمر لوزير الداخلية بتطهير أية مجموعة من هؤلاء الناس المرضى... وإذا وجدنا أي شخص من الإخوان المسلمين أو حزب التحرير الإسلامي يمارس نشاطاً سرياً اعتبرناه يمارس نشاطاً هداماً مضاداً للثورة التي قامت من أجل الشعب سنضعه في السجن... وهناك أناس أعرفهم سكت عنهم وسامحتهم، ولكن لا يمكن أن

¹ مزارا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، مرجع سابق، ص53.

² الدكتاتور المعمّر لليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://anhri.net/reports/libya>.

نسمح لهم بعد اليوم بتسميم أفكار الشعب... معنى هذا أن هناك أناساً عليهم أن يجهزوا أنفسهم من الآن لأنني سأضعهم في السجن"، وبناءً عليه تم إلقاء القبض على مئات المثقفين الليبيين من مختلف التيارات اليسارية والقومية والاتجاهات الإسلامية، ولم يبق سوى تنظيمات موالية لنظام القذافي بل هي تنظيمات خلقها القذافي، مثل حركة اللجان الثورية، والاتحاد الاشتراكي العربي.¹

2.1.2.2 المجتمع المدني

المجتمع المدني القوي هو ركيزة الأنظمة الديمقراطية والرخاء الاجتماعي، بصفته سلطة لا تتبع سلطة الحكومات، ولو نظرنا أكثر للمجتمع المدني في ليبيا طيلة حكم القذافي لما وجدناه أصلاً، فالمجتمع المدني في ليبيا خاضع لأمرين: الأول يتمثل في هيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني، والثاني التبعية التمويلية لهذه المنظمات، فإذا ما عدنا للأمر الأول وهو هيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني، نلاحظ أنها ليست كياناً منفصلاً عن هيكلية الدولة، بل هي ضمن البنية التنظيمية للنظام السياسي، ويتم تشكيل الاتحادات والروابط المهنية والنقابات بقرارات حكومية إلزامية، على أسس غير تنافسية، بل تشكل وتحل وتنظم بقرارات رسمية ولوائح قانونية، غير أن كل اتحاد مهني أو نقابة يحتكر تمثيل مصالحه الخاصة ومصالح فئته.²

أما التبعية التمويلية لمنظمات المجتمع المدني ينعكس على قوتها وضعفها، فليس من الممكن أن نتوقع دوراً فاعلاً للمجتمع المدني التابع لتمويل حكومته، وهذا ما حصل في ليبيا، فلم تكن منظمات المجتمع المدني يوماً حرة مادياً، بل تتمثل المعضلة لعقود طويلة في خضوعها لخزينة الدولة الليبية، فكان لزاماً عليها الامتثال لقوة ونفوذ القذافي وهذا ما أصبغ عليها صبغة الضعف، وعدم قيامها بدورها الاجتماعي المنشود، فهي كباقي مؤسسات وأفراد الدولة خاضعين وخانعين لسياسات القذافي.³

¹ الدكتور المعمار ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، مرجع سابق.

² المغيربي، زاهي. والحصادي، نجيب. التحول الديمقراطي في ليبيا.. تحديات ومآلات وفرص، مرجع سابق، ص13.

³ المرجع السابق، ص14.

3.1.2.2 المشاركة السياسية

حظر القذافي الاعتصامات، ومظاهر الاحتجاج، والتجمع السلمي، وأشكال التعبير الجماعي، فقد أصدر القانون رقم 45 لسنة 1972 الذي يمنع الاعتصامات والإضرابات والتظاهرات، إلا أن تحريم ممارسة أشكال المشاركة السياسية لم تكن مقيدة بقانون، وبالرجوع إلى العهد الملكي نرى أن القطاعات الطلابية والمهنية والشعبية مارست أشكال المشاركة السلمية بحرية، إلا أن ذلك انتهى تماماً مع ثورة الفاتح، فكل من يمارس الاحتجاجات والإضرابات يُتهم بالخيانة العظمى ويلقى عقابه بناء على ذلك، أما التظاهرات المساندة لنظام القذافي والمؤيدة له فهي المسموح بها فقط، بل وتحولت هذه التظاهرات إلى إلزامية عبر قرار كتابي أصدره عام 1972، ينص على إلزام جميع العاملين والموظفين المشاركة في التظاهرات التي تنظمها السلطة، ومعاينة المتخلفين.¹

أما التظاهرات الرافضة لنظام القذافي والتي خرجت منذ العام 1972 حتى عام 1976 فقد لاقى المشاركون فيها أعنف صور العذاب والقمع، وفقاً ما نشره موقع ليبيا الحرة على منتدى الحوار، إذ تم اعتقال الآلاف وزجهم في السجون والمعتقلات الليبية، بل شنق وأعدم بعضهم في الساحات والميادين، وشرّد الكثيرون خارج البلاد نفيّاً وإبعاداً، ولم يختلف الأمر كثيراً عام 1984، حيث تم إطلاق النار على المتظاهرين الليبيين الذين اعتصموا أمام مكتب القذافي الشعبي بالعاصمة البريطانية، حيث قتلت شرطة انجليزية إثر ذلك.²

ولم يتوان نظام القذافي عن الاعتداء على الناشطين والمعتصمين في ميدان الشهداء في العاصمة الليبية طرابلس عام 2007، إذ تم اعتقالهم والاعتداء على عائلاتهم وذوئهم. هذا المشهد ليس بالغريب منذ اندلاع ثورة 17 فبراير/شباط عام 2011 فلم يكن مفاجئاً تصرف قوات القذافي باستعمال الأساليب القمعية ضد المتظاهرين السلميين، فسرعان ما أطلق الرصاص الحي على المتظاهرين وتحولت الثورة السلمية إلى ثورة عسكرية عنيفة.³

¹ الدكتور المعمار ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ صورية. زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، مرجع سابق.

4.1.2.2 القوى السياسية المعارضة

انتهج القذافي بحق معارضيه أعنف الأساليب القمعية من سجن واغتيال وإخفائهم قسراً، وارتكب بحقهم جرائم يشهد عليها التاريخ ليكونوا عبرة لغيرهم ممن يرغبون في معارضته، ففي العام 1988 أعدم القذافي تسعة مواطنين على رأى الشعب الليبي بتهمة محاولة اغتيال خبراء سوفيت، وعزز ذلك عندما وصف القذافي عمليات الإعدام في خطبته أمام المؤتمر الشعبي بأنها "دروس مفيدة جداً".¹

ومنذ أوائل العام 1989 وصل عدد المحتجزين من أبناء الشعب الليبي أكثر من 500 ليبي، بالإضافة إلى عزل العديد من المدنيين والعسكريين في أماكن مجهولة عقب التمرد العسكري عام 1993، ووصل عدد المعتقلين الليبيين عام 1996 لأكثر من 1200 شخص، فقد تم اعتقالهم على يد لجان سماها القذافي "البركان" حيث داهمت محلات تجارية وشركات واعتقلت أصحابها، قالت الحكومة حينها إنهم باعوا بضائعهم بأسعار مرتفعة²، وفي منتصف العام 1995 تم نشر قائمة بأسماء 21 شخصاً من قبل الرابطة الليبية لحقوق الإنسان، أوضحت الرابطة آنذاك أنهم أشخاص تم اختطافهم قسراً ولا يعرف مصيرهم، ومنهم الزعيم الشيعي "الإمام موسى الصدر" الذي اختفى أثناء زيارته إلى ليبيا، وتجاوز اعتقال الليبيين إلى من هم غير ليبيين مقيمين في ليبيا، لتعتقل السلطات الليبية 400 تشادي مقيمين في طرابلس عقب قرار محكمة العدل الدولية بحسم الخلاف على شريط أوزو الحدودي لصالح تشاد، كما اعتقلت أشخاصاً من جنسيات أخرى من نيجيريا والصومال والأردن لأسباب غير واضحة.³

ولعل مجزرة سجن بوسليم من أكثر الشواهد الليبية على وحشية القذافي بحق معارضيه، وذلك عندما قامت قوات القذافي بفتح فوهات بنادقها على سجناء سجن بوسليم عندما قاموا

¹ السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/libya/lw/pr040700.shtml>

² المرجع السابق

³ صبرا. حسن، جماهيرية الرعب، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ص 239

بالإضرار لنيل حقوقهم الإنسانية داخل السجن، واحتجاجاً على صنوف التعذيب الذي لاقوه من إدارة السجن سقط ضحية هذه المجزرة 1269 نزيلًا قتلوا في السجن.¹

ومن القتل إلى الاختفاء القسري، فقد وثقت منظمات حقوق الإنسان الدولية والليبية اختفاء 300 حالة كانت السلطات الليبية قد أبلغت ذويهم بوفاتهم دون تسليمهم شهادة الوفاة، واقتصروا على القول إنهم ماتوا في ظروف غامضة، كما أصدرت منظمة التضامن من أجل حقوق الإنسان قائمة تتضمن 258 سجيناً قد فقدت عائلاتهم الاتصال بهم منذ اعتقالهم، ومن أبرز الشخصيات التي اختفت: عزت يوسف المقرير وجاب الله حامد مطر، وهما من الأعضاء البارزين في الجماعة الليبية المعارضة "جبهة الإنقاذ الوطني للبييا"، ومنصور الكيخيا وهو دبلوماسي ليبي وناشط بارز لحقوق الإنسان والأمين العام للتحالف الليبي الوطني، وعمرو خليفة النامي أستاذ الدراسات الإسلامية اختفى في سجون النظام الليبي منذ آخر اعتقال له عام 1984.²

5.1.2.2 حرية الصحافة والإعلام

حرية الإعلام لا مكان لها في ليبيا القذافي، والشواهد كثيرة على أصعدة كثيرة، فالعقيد القذافي طرح رؤيته الخاصة بالصحافة في كتابه الأخضر قائلاً: "أنا أشهد بنفسي أن كل الصحف الحرة هي صحف مرتشية وبذلك تكون صحفاً فاسدة"، ففي عهد القذافي لم يكن هناك سوى أربع صحف رئيسية، ثلاث منها تابعة للحكومة الليبية وهن؛ "الجمهورية"، والفجر الجديد، والشمس"، والرابعة هي صحيفة "الزحف الأخضر" تابعة لحركة اللجان الثورية، إذ يتم توزيع مطبوعات هذه الصحف بشكل إلزامي على المؤسسات الحكومية، وتحمل هذه الصحف أفكار الكتاب الأخضر، وتمجد شخص العقيد القذافي، لذا كان من الطبيعي عدم توجيه أي انتقاد لسليبيات القذافي، وعدم نشر ما يخالف أفكاره، وعلى الرغم من أن الصحافة وجدت لتناقش مواضيع وقضايا هامة تتعلق بحقوق المواطن والمواطنة وانتقاد ممارسة السلطة بكل حرية وديمقراطية، إلا أن هدف الصحافة

¹ شهر يونيو/حزيران وجريمة القتل الجماعي، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/libya/llhr/2007/pr0624.shtml>

² السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية، مرجع سابق.

هذا يتنافى مع صحافة ليبيا، لذا اعتبرت الاقتراب من هذه المواضيع هو تجاوز الخطوط الحمراء، ويمنع الخوض فيها.¹

لذلك رغم التطور الهائل الذي عرفته الصحافة، ظلت الصحافة الليبية تعاني هيمنة سلطة القذافي، وتحولت من أداة للتغيير إلى أداة بيد السلطة لتزيد من سلطتها وهيمنتها، أما المحطات التلفزيونية والإذاعية والفضائيات جميعها فمملوكة للحكومة، أي "الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى"، حيث تضع البرامج التي تتوافق مع معتقدات القذافي، واقتصرت المحطات الفضائية والأرضية على عدد محدود وهي "الجماهيرية، والفضائية الليبية، والمنوعة، وليبيا الشبابة، وقناة التواصل والهداية، وقناة البديل والرياضية".²

وعلى صعيد نشر الكتب وتداولها، فقد منعت الرقابة الجمركية الليبية دخول غالبية الكتب والصحف العربية والأجنبية، ولم تسمح إلا بتداول صحيفة "العرب الدولية" بسبب تأييدها للنظام الليبي، ومن البدهي أيضاً ما ينطبق على القوانين المقيدة للصحافة أن تنطبق على نشر الكتب، إذ يسمح فقط بنشر الكتب التي تؤيد الحكومة الليبية وتتوافق مع الكتاب الأخضر وأفكاره، وهذا ينطبق أيضاً على الإنترنت، فقد فرض النظام الليبي رقابة صارمة على تصفح المواقع الإلكترونية على الرغم من عدم وجود أطر قانونية تحرم المواطن من تصفح ما يشاء وقت يشاء.³

2.2.2 المؤسسة العسكرية في عهد القذافي

المؤسسة العسكرية الليبية أو القوات المسلحة الليبية هي ذاتها القوة التي قادت انقلاباً عسكرياً سمي بثورة الفاتح، وهي ذاتها التي عمدت إلى تنفيذ محاولات انقلاب عديدة منذ العام 1969 بقيادة وزير الدفاع العقيد آدم الحواز، كما قام الرائد بشير هوادي والنقيب المحيشي

¹ الدكتور المعمارّ ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، مرجع سابق.

² الزغبي، عبد السلام، الصحافة الليبية بين عهدين، المنارة،

http://almanamedia.blogspot.com/2011/07/blog-post_29.html.

³ المرجع السابق.

بمحاولة انقلاب فاشلة في العام 1975 أعدما على إثرها، وبعد ذلك تم إعدام مجموعة من الضباط في العام 1977، كما فشلت محاولة عسكرية بدعم قبيلة "ورفلة"، هذه المحاولات وأخرى لم يتم ذكرها جعلت هاجس الخوف لدى القذافي يتعاضد، وانعدمت الثقة بينه وبين المؤسسة العسكرية ما دفع القذافي لإبعاد العسكريين عنه واتباع خطوات منهجية لإضعاف الجيش الليبي عن طريق الممارسات التالية:¹

1. تهيش وتصفية الجيش

تقوم المؤسسة العسكرية على مبدأ التجنيد الإجباري منذ عام 1984، وبذلك فإن كل ليبي ذكراً أم أنثى يتلقى تدريباً عسكرياً، كما تمتلك ليبيا موارد وأسلحة عسكرية كبيرة، وعليه فإن ليبيا مستودع عسكري كبير حسب ما جاء في تقارير (دائرة الاستخبارات الأمنية الكندي CSIS، وجهاز ISS، ومكتبة الكونغرس الأميركي)²، ففي أواخر السبعينات سجلت ليبيا مستويات عالية من الإنفاق العسكري، فقد استوردت أسلحة ومعدات عسكرية بما يقارب قيمته "ثلاثة مليارات وثمانمائة مليون دولار" استوردتها من الاتحاد السوفييتي سابقاً، وفي العام 1980 صرفت ليبيا على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية "ثلاثة مليارات ومائة وخمسة عشر مليون دولار"، وفي العام الذي يليه بلغ إجمالي الصرف على شراء المعدات العسكرية "ثلاثة مليارات وثلثمائة وستة وأربعين مليون دولار، حصة الطائرات الحربية فيها مليار وثمانمائة وواحد وسبعون مليون دولار"، وقفز حجم الإنفاق على شرائها في العام 2008 ليصل إلى "مليار ومائة مليون دولار"، وفي عام 2009 تعاقدت ليبيا مع روسيا لشراء أسلحة تقدر قيمتها بـ "مليار دولار" وهذه كانت آخر مشاريع ليبيا التسليحية.³

على الرغم من ذلك فقد عانى الجيش من سوء توحيد مقاييس معداته، كما عانى من رداءة الخدمات المقدمة له سواء الصيانة أو مشاكل اليد العاملة، كما ألغى القذافي الرتب

¹ حداد. سعيد، أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي؟ موقع أدباء الشام، <http://www.alwasatnews.com>

² المرجع السابق.

³ المرهون. عبد الجليل زيد، الجيش الليبي وبنية التنظيمية والتسليحية، صحيفة الرياض، <http://www.alriyadh.com>

العسكرية التقليدية وشجع بناء نظام شبه عسكري؛ بمعنى خلق جيش شعبي أساسه المواطن فليس من الممكن اعتبار المؤسسة العسكرية سيدة البلاد، أو قلب النظام، إذ أخذت اللجان الثورية ولاحقاً الشعبية هذا الدور والموقع من الدولة، وهكذا ضعفت القوات المسلحة وهدمت أركانها.¹

2. تشكيل جهاز أمني وعسكري مواز

عندما نتحدث عن المؤسسة العسكرية الليبية فإننا نتحدث عن جهازين: الأول، جهاز عسكري نظامي، والثاني جهاز شبه عسكري يعد أقوى وأهم من الجيش النظامي، ويتألف من فيلق الحرس الثوري البالغ عدده 3000 عنصر، والجيش الإفريقي الإسلامي عناصره مرتزقة أفارقة تم تجنيدهم من السبعينيات والثمانينيات عددهم 1000 عنصر، بينما يبلغ عدد عناصر الميليشيات الشعبية 40.000 مهمتها دفاع إقليمي، وأجهزة شبه عسكرية لحماية النظام الليبي تتمثل في اللواء 23 بقيادة خميس نجل القذافي، بينما يقود المعتصم والساعدي نجلا القذافي أجهزة أمنية شبه عسكرية أخرى، على الرغم من قوة وعتاد هذه الأجهزة شبه العسكرية غير واضحة المعالم إلا أنها تفوق الجيش النظامي عدداً وعدة، ومهمتها القمع الداخلي ومواجهة القوات المسلحة النظامية.²

3. تولية قيادة المؤسسة العسكرية للقبائل الموالية

لم تبعد القبيلة عن الجيش بل جرى التمييز بين القبائل على سبيل أفضليتها من خلال سيطرتها واستحواذها على مناصب مهمة في الجيش، تاريخياً فإن جميع عناصر الضباط الأحرار لعام 1969 خلفيتهم قبلية قد انحدروا من قبائل ليبية صغيرة، وعلى سبيل المثال نرى أن قبيلة القذافة سيطرت بشكل شبه كامل على القوات الجوية، بينما أبعدت قبيلة "ورفلة" عن القوات الجوية، وأما عن علاقات القرابة بين المسؤولين في الجيش الليبي والقذافي فنجد الأمثلة كثيرة؛ أهمها العميد أحمد قذاف الدم الذي شغل منصب القائد الأعلى لمنطقة برقة، والعميد سيد قذاف الدم الذي شغل منصب المنسق العام للجان القيادة الشعبية الاجتماعية وهما مثالان على

¹ حداد. سعيد، أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي؟، مرجع سابق

² المرجع السابق

تعيين القذافي لأقربائه، وأعطى القذافي مناصب حساسة ومهمة لأقاربه بالمصاهرة مثل العقيد عبد الله السنوسي من قبيلة المقارحة وشقيق زوجته الثانية، والأمثلة كثيرة على جعل الحياة السياسية بمؤسساتها العسكرية عبارة عن تحالف قبلي وعائلي.¹

لقد ارتكز مفهوم الأمن في ليبيا على أمن النظام وليس أمن الدولة بأركانها؛ فكل الممارسات التي اتبعتها النظام والتي سبق ذكرها كانت لحماية النظام السياسي؛ إذ تماهى القذافي في النظام واختزل الدولة بشخصه، لذا اتسم الأمن الليبي بالخصائص الآتية:

1. الأمن فقط لحماية؛ النظام فهو ليس أمن مواطن ولا أمن وطن.
2. يستخدم الأمن الوسائل القهرية أضعاف استخدام الوسائل التهذيبية السلمية.
3. تعدد الأجهزة الأمنية والتمادي في تفريخها، ووظيفتها مصادرة الحريات العامة وإسكات الأصوات الرافضة للظلم.
4. يسعى إلى زيادة التوتر والانقسام المجتمعي وهو الركيزة الأولى لخلق غضب مجتمعي بين فئات المجتمع.²

إذاً يمكن القول إنه لا يوجد جيش قوي، وهذا مطلب القذافي بالذات، فكانت لديه عقدة من الجيش يخشاها لدرجة أنه أنشأ ميليشيات خاصة به لمناهضة جيش دولته، وإنه لمن المفارقة أن نرى سياسته تجاه الجيش كالتى اتبعتها القذافي وهو بالأصل جندي وعسكري، نعم لقد أبدل الجيش بمسمى "الشعب المسلح"، لذلك درب الشعب على حمل السلاح، إذ بلغت قيمة تدريب وتسليح الجيش غير النظامي والمسمى بـ "الشعب المسلح" قرابة "13 مليار دولار"³.

¹ حداد. سعيد، أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي؟، مرجع سابق

² المغيربي، زاهي. والحصادي، نجيب، التحول الديمقراطي في ليبيا.. تحديات ومآلات وفرص، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ص10.

³ حنفي علي. خالد، دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود، مرجع سابق.

3.2.2 الأوضاع الاقتصادية والعدالة التوزيعية للموارد والثروات

لعل تدهور مستوى معيشة الفرد في ليبيا لسنوات طويلة كان من العوامل التي غذت مشاعر الاستياء لدى المواطن الليبي على المدى الطويل، إلا أن التباين بين تقارير الأمم المتحدة بشأن النمو الاقتصادي في ليبيا والظروف الحياتية التي يعيشها المواطن على الأرض، يدفع القارئ إلى البحث والتحليل عن أسباب هذا التباين، وكيف كان هذا التباين سبباً من أسباب اندلاع الثورة، إذ جاء في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن وضع ليبيا أنها دولة تحرز تقدماً على صعيد التنمية البشرية فهذا التقرير الذي يصدر منذ عام 2003 بانتظام كشف عن أن ليبيا تحرز تقدماً وتطوراً كل عام حيث انتقلت من المركز 61 عام 2003 للمركز 58 في العام الذي يليه، وقد حافظت على نفس مستواها في العامين 2005 و2006 لتتقدم للمركز 56 في العامين 2007 و2008، وتقدمت في العام 2009 لتحل المركز 55، ثم وصلت إلى المركز 53 عام 2010 وهو العام الذي سبق الثورة بأشهر قليلة.¹

كما تمتعت ليبيا بالأمن الاجتماعي، ويرجع ذلك لسياسات التأمين الصحي والدعم السلمي، وكذلك تمتعت بنسبة معقولة من الأمن الجنائي، على الرغم من تصاعد معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة من حكم القذافي؛ وذلك بسبب تدفق المهاجرين لليبيا وخاصة الأفارقة منهم بغية الهجرة لأوروبا.²

كما جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي لعام 2007 إن ليبيا حققت انجازات اقتصادية كبيرة وذلك بسبب النمو الاقتصادي السريع الذي حققته، إلا أن معدلات التضخم ارتفعت عن معدلاتها السنوية، فعلى الرغم من المؤشرات الكثيرة التي تؤكد أن ليبيا تتمتع بالشراء النسبي بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، إلا أن الشعب الليبي عانى من الفقر والفاقة، وذلك بسبب التوزيع غير العادل للثروة الليبية وتبديدها، ففي العقود الأربعة من سلطة معمر القذافي استأثر هو وأولاده بالثروة الليبية من خلال وضع أرصدة هائلة في بنوك الغرب، كما نشطت عمليات

¹ ليبيا الأولى إفريقياً والخامسة عربياً في ترتيب مؤشر التنمية البشرية، موقع بانابرس، <http://www.panapress.com>

² عاشور، محمد مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مرجع سابق.

غسيل الأموال والتهريب التي كان مفتعلوها موظفين كباراً في الدولة وحاشية القذافي.¹ كما أن مشاركة الشركات الأجنبية في مشاريع البنية التحتية زاد من الاستثمارات وكانت صفقات مهمة للنظام الليبي ما زاد الفساد، وتصاعد أكثر عندما باع النظام الممتلكات العامة للشركات الخاصة²، فعلى الرغم من أن ليبيا دولة تمتلك النفط إلا أن شعبها فقير، وهذا ما جاء أيضاً في تقارير التنمية البشرية، فإذا ما قارنا ليبيا بدولة كقطر يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى 73 ألف دولار، ففي المقابل لا يزيد دخل الفرد الليبي على 14 ألف دولار، كما وصلت البطالة في ليبيا بين شريحة الشباب إلى 30%.³

إن زيادة العوائد النفطية وعدم التوزيع العادل لهذه العوائد جعلت المواطن الليبي يرى أن من حقه التمتع بثروات بلاده تماماً كالمواطن الخليجي، وبالرغم من أن النظام الليبي وبخلاف الأنظمة المجاورة قدم برنامجاً من المساعدات الاجتماعية ما استبعد فكرة قيام ثورة في ليبيا كجاراتها، إلا أن سياسات القذافي القمعية وشعور المواطن الليبي بالظلم والقهر بسبب حرمانه من الحياة الكريمة دفعته للثورة على نظام مستبد دام لأكثر من أربعة عقود.

4.2.2 علاقات القذافي الإقليمية والدولية

ركز القذافي في سياسته الخارجية على إظهار صورته بمظهر الرجل الثوري، إلا أن ممارساته على الساحة الخارجية؛ سواء الإقليمية أو الدولية كانت متسرعة وتفقد الحنكة السياسية خاصة عند مجابهته للقوى العظمى، أو دعمه " للعمليات الإرهابية " دفعت ليبيا ثمنها عقوبات شديدة أثرت على الأمن القومي الليبي، كما أثرت على مستوى معيشة المواطن الليبي بشكل سلبي،، فقد انعكست علاقات القذافي الإقليمية والدولية على مواقف هذه الدول ومستوى تدخلها في الثورة الليبية وما بعدها، حيث يلاحظ أن المواقف الإقليمية والدولية من الأحداث في ليبيا كانت نتاجاً لعلاقات القذافي مع هذه الدول.

¹ عاشور.محمد مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مرجع سابق.

² مزرا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، مرجع سابق، ص128.

³ القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود، مرجع سابق

استند القذافي في علاقاته مع العرب طوال سنوات السبعينات والثمانينات على قضية "الوحدة العربية"، فقد حاول تحقيق الوحدة العربية ولو كانت جزئية عبر محاولات اندماج بين ليبيا وبلدان عربية أخرى كمصر وتونس وسوريا، إلا أن ما سماه بـ "اتحاد الجمهوريات العربية" كانت نتيجته الفشل¹. واتفاقية صداقة مع الجزائر واتحاد المغرب العربي الذي ضم ليبيا وتونس والغرب والجزائر، ومحاولة توحيد ليبيا وتشاد².

بعد فشله في تحقيق مشاريع الوحدة العربية توجه القذافي إلى الوجهة الإفريقية وأنشأ تجمعاً إفريقياً مكوناً من "ليبيا، وتشاد، والنيجر، ومالي، والسودان، وبوركينا فاسو"، إضافة إلى الاتحاد الإفريقي، قوى القذافي علاقته مع الدول الإفريقية من خلال الاستثمارات والإعانات المالية التي قدمها لتلك البلدان على حساب الشعب الليبي الذي عانى الفقر والفاقة بسبب إهدار القذافي الأموال الليبية على مشاريع وحدوية عربية وإفريقية، فبادر لعقد تجارب وحدوية قائمة على اندماج سياسي وليس اقتصادي، إلا أن هذه التجارب لم يكتب لأي منها النجاح³.

ولم يختلف نمط العلاقة بين ليبيا والقوى العظمى عن علاقاتها الإقليمية، فقد نظرت ليبيا للولايات المتحدة على أنها رمز للإمبريالية، بينما نظرت الولايات المتحدة لليبيا على أنها راعية الإرهاب ومصدر لزعزعة الأمن في المنطقة، وحاولت اغتيال القذافي بقصف مقره في طرابلس عام 1986⁴، أما عن علاقتها مع الاتحاد السوفييتي سابقاً فقد وصفت بالبرود الايديولوجي بسبب الشعارات الإسلامية في سياسة القذافي، واقتصرت علاقتها على التعاون العسكري، لرغبة ليبيا في شراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتي، ورغبة الأخيرة في استخدام ليبيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا⁵.

¹ "اتحاد الجمهوريات.. الوحدة العربية من فشل إلى فشل، <http://www.tahrirnews.com>

² لماذا فشل اتحاد المغرب العربي؟، نون بوست، <http://www.noonpost.org>

³ علي. خالد حنفي، القذافي والثورة الليبية... خيارات الصمود والسقوط، باحث مصري في الشؤون الإفريقية، مرجع سابق.

⁴ علي. خالد حنفي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، مرجع سابق.

⁵ المرجع السابق.

لقد أدخلت حادثة لوكربي ليبيا في حالة من العزلة، بسبب العقوبات الدولية التي فرضت عليها، إلا أن القذافي وبشكل غير معلن قرر التغيير في سياساته، والعدول عن المنطق الثوري الذي أوصله إلى التقوقع، فبدأ النظام الليبي بتحسين صورته أمام العالم، فقد أدرك القذافي أن الحالة التي وصلت إليها ليبيا بمثابة الفرصة للقوى الكبرى لإسقاط النظام الليبي، فعمل على انتهاز سياسات جديدة ومتوازنة على المستويين الإقليمي والدولي:¹

وضع القذافي نفسه وبلاده في موقف اللاعب الثوري العالمي من خلال العوائد النفطية التي استغلها أيضاً لتقديم الدعم المالي والعسكري للحركات المعارضة للإمبريالية بدءاً من إفريقيا وصولاً لفلسطين، ودعم السود في أميركا، والمتمردين في نيكاراغوا، والجيش الجمهوري الإيرلندي، وبمنطلقها الثوري ذاته تدخلت ليبيا عسكرياً في تشاد وأوغندا، وناهضت التغلغل الإسرائيلي تحديداً في إفريقيا، إلا أن هناك سبباً آخر جعل القذافي يتعامل من منطلقات ثورية رغبة منه في أن يظهر بشخصية وطنية على غرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر²، إلا أن سياسات ومنطلقات القذافي تسببت بمشاكل كبيرة لل ليبيا وهي:

- ❖ هزيمة ليبيا عسكرياً في تشاد
- ❖ الدخول بمواجهة مسلحة مع مصر
- ❖ سوء علاقات ليبيا وتوترها مع بلاد عربية وإفريقية.
- ❖ صورة ليبيا النمطية بأنها دولة داعمة للإرهاب، والمنتهكة لحقوق الإنسان.
- ❖ عزل ليبيا عن المحيطين الإقليمي والدولي.³

¹ علام. مصطفى شفيق، ليبيا الإقليمية من الشخصية إلى المؤسسة، مجلة البيان،

<http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=1408>

² تاريخ الصدام بين القذافي والغرب،-17-19-10-2016-14079-2013/index.php/g5/49-24.html

³ التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net>

كل هذه النتائج السلبية جاءت نتيجة سياسة القذافي الخارجية التي تسببت بشرخ داخلي في الأوساط الليبية؛ حيث عانى المواطن الليبي الفقر، وعاش سنوات من العزلة والعقوبة ومن القلق الأمني، حتى الفترة التي تلت العقوبات والعزلة وتغيير ليبيا من نمطية سياستها الخارجية حيث لم يعيش المواطن الليبي بهدوء فقد كانت علاقاته الخارجية مبنية على إهدار الثروة الليبية لإرضاء القوى الخارجية الكبرى.

3.2 أسباب اندلاع الثورة وعسكرتها

ما سبق تناوله في القسم الأول من هذا الفصل يعتبر الأسباب البنيوية لاندلاع الثورة ضد حكم العقيد، فبعد أربعة عقود من معاناة الشعب الليبي لم يكن يحتاج هذا الشعب سوى إلى الدافع والفرصة للخلاص من هذا الحكم، فأوقدت ثورتا تونس ومصر شعلة الأمل لدى الشعب الليبي، ودفعته للخروج للشوارع مطالباً بحريته المسلوبة منذ أربعة عقود، ولكن يبقى السؤال: لماذا اتخذت هذه الثورة مساراً مختلفاً عما سبقها من ثورات، وتحولت إلى العنف المسلح؟. هذا ما سيتناوله الباحث في هذا المحور من الدراسة، فقد لعبت عدة عوامل في سرعة تحول الثورة إلى العنف؛ مثل طبيعة الشعب الليبي القبلية، والجغرافيا السياسية، وانتشار السلاح وأماكن تواجده في ليبيا، كما أن الرد العنيف من قبل النظام الليبي، إضافة للتدخل الخارجي في الثورة منذ اندلاعها كلها عوامل ساهمت في عسكرة الثورة، هذه العوامل وغيرها سيتناولها الباحث بالتفصيل.

1.3.2 الجغرافيا السياسية الليبية والقبلية وأثرها على الثورة

1.1.3.2 الجغرافيا السياسية

تاريخياً تعتبر ليبيا دولة أقاليم، فقبل نيلها الاستقلال عام 1952 كانت مكونة من ثلاثة أقاليم هي برقة وطرابلس وفزان، ولكلٍ من هذه الأقاليم تاريخ مع الاحتلال، ومع نشوء ليبيا المعاصرة، بقيت الأقاليم موحدة بعد إعلان المملكة الليبية حتى إلغاء هذا النظام واستبداله بالتقسيمات الإدارية الأصغر جغرافياً أي المحافظات والبلديات¹.

¹ برقة وطرابلس وفزان.. لكل إقليم في ليبيا تاريخه، <http://www.alarabiya.net>

ظل هذا التقسيم الإداري لليبيا إلى أن تم إلغاء نظام الولايات عام 1963، وتم استبداله بتقسيم يتضمن عشر محافظات، وتحول اسم البلاد إلى "المملكة الليبية"، تاريخياً فإن ولايات شرق ليبيا وغربها تنافست على السيادة والرياسة، وإذا ما اختصرنا القول على حقبة القذافي، فالولايات الشرقية وأهمها بنغازي هي من ساندت القذافي في الانقلاب عام 1969 ضد النظام الملكي، ومن ثم تحولت لتكون معقل الحركات الإسلامية وغير الإسلامية من المعارضة ومصدر المحاولات الانقلابية على القذافي ما جعل الولايات الشرقية تدخل في مواجهات عنيفة مع النظام فترة التسعينات¹.

عاد مفهوم الأقاليم بالظهور طيلة حكم القذافي وذلك عائد لسببين؛ أولهما سياسة التهميش التي اعتمدها بحق مناطق ليبية بأكملها، وثانياً بسبب تفاوت مخزونها من النفط، حيث تتوزع الحقول النفطية على هذه الأقاليم كالآتي:

- حوض سرت: يوجد ضمن الحدود الإدارية لإقليم برقة، ويتميز بأنه يحتوي على 80% من إجمالي احتياطي نفط ليبيا.
- حوض غدامس: يقع بين إقليمي طرابلس وفزان، ويوجد فيه 3.5 بليون برميل نفط من احتياطي نفط ليبيا.
- حوض مرزوق: يقع في إقليم فزان ويقدر احتياطي النفط فيه بـ 5 بليون برميل.
- حوض طرابلس البحري: يقع ضمن المياه الإقليمية لليبيا، وجزء صغير منه ضمن المياه الإقليمية لتونس.
- حوضا برقة والبطان: يوجد فيهما احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط².

¹ برقة وطرابلس وفزان.. لكل إقليم في ليبيا تاريخه، مرجع سابق.

² القذافي والثورة الليبية... خيارات الصمود والسقوط، <http://www.sis.gov.eg>

من خلال استحضار تقسيمات ليبيا تاريخياً المعروفة كما ذكرنا بأقاليم طرابلس وبرقة وفزان، وتوضيح توزيع الثروات فيها نستطيع أن نتبين العلاقة بين هذه التقسيمات وعسكرة ثورة 17 فبراير/شباط كما يلي:

في لحظة سريعة عن النفط الليبي يصنف احتياطي النفط الموجود في ليبيا على أنه الأكبر في القارة الإفريقية، إذ تحتل ليبيا المرتبة التاسعة من بين 10 دول لديها الاحتياطيات النفطية الأكبر في العالم بمعدل 46.4 مليار برميل في عام 2010.¹

إلا أن الدولة الريعية في ليبيا جعلت الدولة تستأثر بمقدرات الثروة فيها، فمنذ اكتشاف النفط هناك استخدمه النظام الليبي كسلاح لتمكين نفسه ونظامه في الحكم، من خلال تقديمه كمكافآت وجوائز لمن يظهرون الولاء له، وهو سلاح يعاقب به معارضيه بحرمانهم من عوائده، ما استنزف قطاعات الشعب الليبي المحرومين من الثروة الليبية ودفعهم إلى الخروج والمطالبة بإسقاط نظام القذافي. إن القذافي سار على سياسات ممنهجة تجاه الأقاليم الليبية دفعت البلاد لخوض انتفاضة شعبية مطالبة بالتغيير تلتهها مباشرة حرب أهلية²، وتتلخص هذه السياسات بالاستنتاجات التالية:

1. مركزية العاصمة طرابلس: لقد ركز القذافي كامل اهتمامه ومشاريعه التنموية في العاصمة طرابلس دون النظر لبقية المناطق ما خلق فجوة بين الأقاليم والمناطق الليبية؛ فالنمو غير المتوازن ولد شعوراً بالظلم والإحباط والقهر.

2. سياسات التهميش والاستبعاد: على الرغم من تمتع ليبيا بمخزون نفطي هائل ما يجعلها تتمتع بالثراء، لكن نظراً لسياسات القذافي المرتكزة على عدم العدالة في توزيع هذه الثروة و توجيهه إلى الإنفاق على التسلح وعلى مشاريع وحدوية فاشلة إلا أن الفقر والتخلف انتشرا.

¹ القذافي والثورة الليبية... خيارات الصمود والسقوط، مرجع سابق.

² مزارا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، مرجع سابق، ص 368.

2.1.3.2 القبيلة

القبيلة والجهوية في ليبيا إحدى أهم الوحدات الاجتماعية التي يؤثر توزيعها في ميزان القوى السياسية على الساحة الليبية في الماضي والحاضر، فلقد عُرف عن القبائل الليبية بعد انقلاب 1979 تحالفات وانقسامات في علاقاتها بعضها ببعض وفي علاقاتها مع القذافي، ويُقدر عدد قبائل ليبيا بنحو 150 قبيلة¹؛ بينما القبائل التي لها التأثير الفعلي على الساحة الليبية لا يتجاوز عددها 30 قبيلة²، ويشكل العرب الغالبية العظمى من سكان ليبيا يليهم الأمازيغ، فالأفارقة، ثم الطوارق، حيث تتوزع هذه المجموعات على شكل قبائل، وتنتشر القبائل العربية من حدود مصر على طول الساحل الليبي وصولاً إلى تونس وتمتد في عمق الصحراء، فيما يوجد الأمازيغ في جبل نفوسة، وبعض المناطق المحاذية لتونس، بينما تستوطن قبائل التبو مناطق أورو وأغدامس والقطرون جنوب البلاد والقفرة جنوب شرق، ويعيش الطوارق داخل الصحراء في المناطق المحاذية للحدود مع النيجر وتشاد ومالي والجزائر.³

أشهر القبائل الليبية

- قبيلة الورفلة: أكبر القبائل عدداً؛ حيث يفوق عدد أفرادها مليون ليبي، وأكثرها انتشاراً على الأراضي الليبية، ويتمركز أفرادها بمناطق طرابلس وفزان، ويقطن عدد منهم في سرت وبنغازي، وهي أشد القبائل معارضة للقذافي ونظامه.
- قبيلة القذاذفة: يتمركز أفراد هذه القبيلة بمنطقتي سرت على شاطئ البحر المتوسط غربي طرابلس، وسبها أي وسط البلاد، يقدر عدد أفرادها بـ 10.000 شخص، وهي القبيلة التي ينحدر منها القذافي، وهي أيضاً أكثر قبيلة تمتلك السلاح والقوة في ليبيا، واستند عليها القذافي لتحكمه طوال فترة حكمه.

¹ بوطالب. محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، ص 65.

² القبيلة والجهوية ومستقبل ليبيا السياسي، برنامج في العمق، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net>

³ المرجع السابق.

- قبيلة المقارحة: يقطن أفراد هذه القبيلة في الوسط الغربي من البلاد، وهي من القبائل المساندة لنظام القذافي،¹ وينحدر منها عبد الله السنوسي رئيس المخابرات في نظام القذافي، وهي من أكثر القبائل تسليحاً بعد قبيلة القذافة.
- قبيلة ترهونة: تضم هذه القبيلة قرابة 60 قبيلة فرعية، ويقطن أفرادها في الجنوب الغربي من طرابلس في منطقة ترهونة، ويشكل أفرادها ثلث سكان طرابلس، وينتمي عدد كبير من أفرادها للقوات المسلحة الليبية.
- قبيلة زناتة: تعرف بأنها قبيلة أمازيغية تتمركز في منطقة الجبل الغربي في مدينة الزنتان،² وهي قبيلة شديدة العداء للقذافي على الرغم من نفوذها الاجتماعي.
- قبيلة مصراتة: وهي القبيلة الأكبر شرق ليبيا وشديدة العداء للقذافي ونظامه.
- قبيلة الطوارق: قبيلة أمازيغية، يتوزع أفرادها على عدة دول إفريقية، ومعظم أفرادها يقطنون مدينة غات بأقصى الجنوب الليبي، وقد عانت هذه القبيلة الظلم والحرمان طوال فترة حكم القذافي حتى أنهم حرموا من أبسط حقوقهم بالحصول على الرقم الوطني.
- قبيلة أولاد سليمان: وهي قبيلة تتفرع منها عدة قبائل، يتمركز أفرادها في مناطق فزان وسرت في ليبيا، كما يتوزع أفرادها أيضا في تونس ومصر والنيجر وتشاد.
- قبائل العبيدات والعواقر والبراعصة: يتركز سكان هذه القبائل في الجبل الأخضر أقصى الشرق الليبي، ينحدر من قبيلة العبيدات عبد الفتاح يونس وزير الداخلية الذي قدم استقالته بداية الثورة.³

¹ حجال. صادق، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية/دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص73.

² المرجع السابق ، ص73.

³ القبائل الليبية، <http://www.aljazeera.net>

لطالما كان للتكوين القبلي الدور الكبير في تشكيل الحياة السياسية لليبييا على مدار تاريخها، إذ نجحت القبائل في إخضاع المستعمر البريطاني ما بين الأعوام 1911 و 1943 بقوة السلاح وهكذا خرج المستعمر البريطاني من ليبيا، وتسلمت عائلة الإدريسي التمثيل السياسي في اجتماعات الأمم المتحدة، ومن ثم عقد زعماء القبائل الليبية آنذاك اجتماعات في بنغازي بصفتهم ممثلين للشعب الليبي وتوصلوا إلى صياغة دستور لليبييا بصفتها ملكية دستورية.¹

بعد أن قام معمر القذافي عام 1969 بالانقلاب العسكري على عائلة الإدريسي، حول ليبيا من ملكية دستورية إلى نظام جماهيري، وبسرعة نقل عاصمة ليبيا من بنغازي إلى طرابلس لينقل معها القرار السياسي من الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية، ما خلق مواجهات مسلحة مع الرافضين لهذا التغيير وهم قبائل الجهة الشرقية التي ظلت موالية للملك إدريس الأول. لقد تعمق الشرخ بين القبائل الشرقية والغربية، لأن الأخيرة استلمت مناصب مهمة وتسلمت مقاليد الحكم إلى جانب القذافي، واستفادت من نفط البلاد، في المقابل لاقت قبائل الجهة الشرقية كافة صنوف التهميش وتدهور أحوال معيشتهم.²

وبالرغم من أن القذافي عد الانتماء القبلي في بداية حكمه جرماً، إلا أن القبلية ما لبثت أن صارت سياسة ممنهجة باعتباره عُرف يسير على كافة المواطنين لتسيير أمور حياتهم، وهو ما يعرف بـ "شريعة الصحراء"، أو "دربة أولاد علي"، ويتكون هذا العرف أو الشريعة من 67 مادة يتناول أنماط العلاقة بين المواطنين وأبناء القبائل، وهو أيضاً بمثابة قانون عقوبات لمن يرتكبها. كان للقبلية التأثير الكبير على العملية السياسية في عهد القذافي بصفتها الجهة الوطنية الرئيسية وتكاد تكون الوحيدة التي يستطيع المواطن من خلالها ممارسة أنشطته العامة نتيجة الفراغ الذي تشكو منه الساحة السياسية الليبية في ظل غياب الدستور والقانون وتجريم تكوين

¹ تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير/شباط 2011، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية الإلكتروني <http://www.afrigatenews.net/content>

² حايمازاده. باتريك، في قلب ليبيا القذافي، جان كلود لاتيس، باريس، <http://www.aljazeera.net>

الأحزاب والنقابات، ما أوجد قيادات شعبية تأخذ على عاتقها إعطاء الحقوق للمواطنين وحمايتهم، وتحصيل الوظائف للمواطنين حسب قوة قبيلتهم.¹

لقد ازدهرت القبلية والجهوية طيلة حكم القذافي من خلال اللجان الشعبية واختيار القيادات الشعبية على أساس القبيلة، بل قام القذافي بشراء ولاء القبائل من خلال توزيع عائدات النفط عليهم، وإعطائهم حوافز مادية مجانية، وتيسير حصولهم على الوظائف، وحسب سياسته هذه بالتعامل مع القبائل ضمن حمايتها له في الشرق والغرب والجنوب، ونلاحظ أنهم تعهدوا بحمايته حتى آخر لحظة من سقوطه، بالمقابل لا يمكن إغفال تهميش القذافي لبعض القبائل وعدم إعطائهم من عائدات النفط، بل عمد إلى اضطهاد عائلات بالكامل وحرمانها من مزايا الدولة بسبب معارضة بعض أبنائها له، ولم يقتصر هذا الاضطهاد لقبيلة أو عائلة بعينها بل عاقب مناطق جغرافية في ليبيا بكاملها، مثل بنغازي ومحيطها وهو الإقليم الشرقي لطبرق، ونستطيع مما سبق أن نستنتج لماذا اندلعت الاحتجاجات من بنغازي.²

لقد أثار التسييس القبلي والتمييز المناطقي غضب قبائل ليبية طوال الأربعين عاماً؛ سنوات طويلة من احتقان القبائل المعزولة والمهشمة كانت كفيلة بأن تعترض أولاً على حكم القذافي، وأن تشهر السلاح بوجه مناصريه ثانياً، وبعد انطلاق ثورة 17 فبراير/شباط تبلورت المواقف القبائلية من الثورة تبعاً لعلاقتها مع النظام سلباً أو إيجاباً، كما أثار خطاب القذافي الشهير "دار دار، زنقة زنقة"³ غضب القبائل الليبية؛ فتأججت مطالبها برحيل النظام، ولقد ولد هذا الغضب حرباً أهلية فيما بعد ولم تنته الثورة التي بدأت عسكرية بموت القذافي، بل استمرت وتحولت لصراع داخلي.

¹ الدكتاتور المَعمرَ ليبيا، مرجع سابق.

² تأثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير/شباط 2011، مرجع سابق.

³ بو طالب. محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، ص 68.

2.3.2 رد القذافي العنيف وأثره على عسكرة الثورة

سرعان ما تحولت الاحتجاجات التي انطلقت يوم 17 فبراير/شباط 2011 إلى مواجهة عسكرية في بنغازي وجبال نفوسة؛ والسبب يرجع إلى تعامل القذافي مع المتظاهرين الذي وصف بالتعامل الوحشي منذ بدايته، وسرعان ما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 في 17 مارس/آذار 2011، الذي يفوض الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين، فبرزت جماعات غير منظمة تقاتل في الشوارع، فيما بعد تطورت هذه الجماعات لتسمي منظمة تسمى بالكتائب، استطاعت أن تسيطر على أسلحة القذافي الضخمة، ثم بدأت جماعات مسلحة أخرى بالظهور ما زاد من حدة الاقتتال العسكري وتدهور الأوضاع الأمنية.¹

3.3.2 انتشار السلاح وأماكن تواجده

معظم السلاح الذي بأيدي الجماعات المسلحة الليبية حصل عليه الثوار من خلال مواجهاتهم العسكرية مع قوات القذافي، وأهم العمليات العسكرية التي استطاع فيها الثوار الحصول على كمية كبيرة من السلاح هي عملية " فجر مازدة " حيث سيطروا على الأسلحة من منطقة "القاريات" غرب ليبيا، وتلقى الثوار أيضاً أسلحة في مناطق بنغازي والجبل الغربي ومصراتة من الخارج.²

أما أهم مناطق انتشار السلاح في ليبيا، فكانت كالتالي:

1. منطقة بنغازي: هي أولى مناطق توزيع السلاح، إذ تتواجد فيها قاعدة بنينا الجوية حيث المطار الدولي، لذا وصل السلاح لبنغازي من قطر عن طريق الطيران القطري الحربي،

¹ صورية. زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، مركز الصحراء للدراسات والاستشارات، <http://essahraa.net/node/6349>

² إميجن. عبيد، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.htm>

كما كان يشحن السلاح عن طريق السفن الحربية لميناء بنغازي البحري، ومن ثم يتم توزيعه إلى مناطق البريقة أجدابيا.¹

2. مدينة مصراتة: يتم تسليم السلاح لثوار المدينة عن طريق نقطة وحيدة في مصراتة، وهي الميناء البحري ليصل من دول فرنسا والإمارات وقطر.²

3. مدينة طرابلس: وصلت الأسلحة إلى طرابلس عن طريق شبكات دعم من مناطق كتونس وجربة وصفاقس، وتمثل هذه الشبكات رجال الأعمال الذين هربوا للمناطق آفة الذكر ومن ثم شكلوا ائتلاف 17 فبراير/شباط، ودعموا ثوار طرابلس وأمدوهم بالسلاح، وقد تولوا فيما بعد مناصب رفيعة عند تشكيل الحكومة أمثال عبد الرحيم الكيب.³

4. الزنتان: توصف بأنها مخزن كبير للأسلحة، فقد تلقى الثوار الأسلحة هناك عن طريق اللواء محمد المدني الذي انشق عن الجيش الليبي، ويتمتع بالخبرة العسكرية الكبيرة، فسيطر ومن تبعه على مخازن الأسلحة، وقاموا ببيع السلاح لثوار طرابلس ما زاد من نفوذ منطقة الزنتان، إضافة لوجود مدرج طيران هناك استخدم لاستقبال السلاح والمال من بنغازي وتونس.⁴

هكذا انتشرت الأسلحة منذ بداية الثورة بأيدي الشعب الليبي، واستخدامه من قبل أبناء الشعب الواحد ضد بعضهم البعض زاد من تأزم الوضع الأمني، ولقد أدى انتشار السلاح في ليبيا تزامناً مع الثورة إلى تأزم الأوضاع الأمنية الداخلية للبلاد، وتساعد النزاعات بين جماعات حكومية وغير الحكومية، ما زاد من دموية الصراعات الداخلية الليبية، وترسيخ الخلافات القبلية والجهوية في ليبيا، كما عمل هذا الانتشار الواسع للسلاح إلى تغذية أماكن الصراع في الجوار الليبي الإقليمي، حيث أصبحت الحدود الجنوبية بين ليبيا والنيجر ومالي سوقاً مفتوحة لتهرب

¹ خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا، نون بوست، <http://www.noonpost.org>

² صورية. زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

⁴ المرجع السابق.

وتجارة السلاح، ما أحيى صراعات دامية في المنطقة وخاصة دول الصحراء والساحل، الأمر الذي وضع ليبيا في مأزق التشكيلات المسلحة التي تدعي أنها حامية البلاد، وحافضة للنظام، وهي في حقيقة الأمر جعلت ليبيا تدخل في حالة من الانفلات الأمني، الذي لا يمكن السيطرة عليه.¹

4.3.2 تشكيل الجسم الثوري

يبدو المشهد الليبي أكثر تعقيداً منذ انطلاق الثورة؛ حيث سارعت قوات النظام بإطلاق الرصاص الحي على المحتجين في بنغازي وجبال نفوسة ومصراتة،² وهي ذاتها المناطق المحرومة من النفط الليبي وذاتها معقل الثورة فور بدايتها، حيث عزز وجود النفط الليبي في مناطق محددة من ليبيا، وتعنيف القذافي للمتظاهرين تشكيل مليشيات موزعة مناطقياً وسط غياب نظام سياسي رادع، فقد تشكل الجسم الثوري لثورة 17 فبراير/شباط من الكتائب المسلحة التي شاركت في المواجهات ضد القذافي، أي الثوار قبل 20 أغسطس 2011 تاريخ السيطرة على طرابلس، إذ بلغ عدد الثوار نحو 20000 مقاتل، حيث تشكلت هذه الكتائب على أساس مناطقي كما يلي:

1. مقاتلو المنطقة الغربية الممتدة من طرابلس حتى الحدود الليبية التونسية، وينضون تحت كتائب شكلها أبناء طرابلس وعددهم 2000 مقاتل، إضافة لكتائب تشكلت في مدن الجبل الغربي، ومنها: كتيبة ثوار طرابلس و 17 فبراير/شباط، وكتيبة شهداء العاصمة والسرايا الحمراء، وكتيبة بشير السعدي.

2. كتائب أبناء المدن الغربية، مثل الزنتان ونالوت وعدد مقاتليها 5000 مقاتل.

3. كتائب مصراتة ووسط البلاد: بلغ عدد مقاتليها 10000 مقاتل.

¹ انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، <http://essahraa.net/node/6349>

² عاشور. محمد مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مرجع سابق.

4. كتائب المنطقة الشرقية من بنغازي حتى طبرق على الحدود الليبية المصرية، فبلغ عدد مقاتليها أكثر من 5000 مقاتل، ومنها: كتيبة راف الله السحاتي، وكتيبة 17 فبراير/شباط وشهداء الزنتان، وكتيبة عمر المختار.¹

استطاع الثوار السيطرة على طول المنطقة الممتدة من الحدود المصرية إلى منطقة إجدابيا بما فيها طبرق، وتزايد أعداد الشخصيات الحكومية التي قدمت استقالاتها وانضمت للثورة أعطى الثورة زخماً سياسياً موازياً للتقدم العسكري لكتائب الثوار.² وبالتوازي مع تقدم الثوار على الأرض، أعلن في 26 فبراير/شباط 2011 عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كممثل وحيد للشعب الليبي برئاسة مصطفى عبد الجليل، وضم المجلس ثلاثين عضواً، كممثل وحيد لجميع مناطق ليبيا وكافة شرائح الشعب الليبي، وأعلن المجلس أن طرابلس هي مقره الرئيسي والدائم، إلا أنه اتخذ بنغازي مقراً مؤقتاً له إلى حين تحرير طرابلس في ذلك الوقت، لم يستطع المجلس أن يسيطر على الجماعات المسلحة والمليشيات رغم محاولاته الحثيثة، فتحول عن سياسته بتفكيكها إلى إعطائها صفة رسمية فوهبها المجلس وزارتي الدفاع والداخلية.³

إن الشهور الأولى من انطلاق الثورة حتى سقوط القذافي كشفت عن هشاشة أهداف ثورة 17 فبراير/شباط بإمكانية التحول الديمقراطي وبناء الدولة، وهذا يعيدنا إلى ليبيا التاريخية وعلاقة امتدادها الجغرافي وتوزيع النفط فيها، والدولة الريعية حيث كرس من حقيقة مفادها أن الصراع الليبي تحول إلى صراع على الثروة والنفوذ ما زاد من شدة عسكريتها.

أنصاف الجماعات المسلحة بعد سقوط القذافي

تصنف الجماعات المسلحة منذ انطلاق ثورة 17 فبراير/شباط إلى أربع مجموعات، أما بعد مقتل القذافي فقد تزايدت المجموعات وانقسمت إلى كتائب متعددة وظهرت مجموعات جديدة، وفي ما يلي أنصاف الجماعات المسلحة:⁴

¹ ثورة 17 فبراير/شباط.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، مرجع سابق.

² تسلسل أحداث الثورة الليبية، موقع الجزيرة الإلكتروني، <http://www.aljazeera.net>

³ هري. فردريك، لماذا فشل انتقال ليبيا إلى الديمقراطية، عن واشنطن بوست، <http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=20456>

⁴ صورية. زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، المرجع السابق.

1. كتائب الثوار: هي الجماعة المسلحة التي تشكلت في أولى مراحل الثورة، تتميز بالتنظيم وولائها الشديد للثورة ولقاداتها، ويشكل المقاتلون المتمرسون فيها من 75% إلى 85%، أكثرية عناصرها من الطلبة وموظفي القطاع الخاص والأطباء والمهنيين والعاطلين عن العمل وعمال في القطاع الخاص، وهي كتائب تمتلك ترسانة سلاح كبيرة استطاعت أن تسطو عليها من مخازن ذخيرة الدولة.
2. الكتائب غير النظامية: وهي الجماعات المسلحة التي انفصلت عن المجالس العسكرية المحلية، وقد انفصلوا في مراحل متأخرة من اندلاع الثورة مع تغيير في جوانب مهمة من تنظيمهم.
3. جماعات ما بعد الثورة: تعتبر هذه الجماعات بديلاً عن قوات القذافي، وأماكن تواجدها في المناطق الموالية للقذافي مثل "بني وليد" وتنتشر في المدن الأقل نزاعاً في الثورة.
4. الميليشيات: هي الشبكات والجماعات الإجرامية، مثل شبكات المتطرفين المتشددین والمهربين.

5.3.2 التدخل الخارجي

بدأت عمليات حلف شمال الأطلسي العسكرية عندما انطلقت عملية (فجر الأوديسة)¹ ضد القذافي بهدف حماية المدنيين بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبقيادة حلف شمال الأطلسي الذي غير تسميتها إلى عملية (الحامي الموحد)،² سبق ذلك قيام الحلف بطلعات مراقبة جوية في الأجواء الليبية وتبنت العملية إنشاء منطقة حظر جوي لسماء ليبيا، وبأشرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشن ضربات عسكرية على قوات القذافي في بنغازي بعد أن فرضت على النظام الليبي حظراً جويًا.³

¹ فجر أوديسا: عملية عسكرية تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية على العقيد معمر القذافي منذ 19 مارس/أذار. 2011 بمساعدة دول حلفاء كفرنسا وكندا

² ثورة 17 فبراير/شباط.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، مرجع سابق

³ تسلسل أحداث الثورة الليبية، مرجع سابق.

في خضم القصف الجوي الذي يشنه الحلف، ظهر القذافي على شاشة التلفزيون قائلاً: "إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حق ليبيا في الدفاع عن نفسها وسأفتح مستودعات الأسلحة لتسليح الشعب الليبي"، كما أرسل رسالة لباراك أوباما مطالباً إياه بوقف الحملة العسكرية التي يشنها الحلف على ليبيا، متهماً الثوار بأنهم ينتمون لتنظيم القاعدة،¹ كما أعلن القذافي في ذات الفترة قبوله خطة الوساطة الإفريقية، وطالب حلف شمال الأطلسي بوقف عملياته العسكرية متهماً إياه بتدمير ليبيا وقتل المدنيين، وأعلن عن استعداده لبدء مفاوضات مع الحلف، إلا أن الأخير لم يستجب وواصل عملياته العسكرية، وتسلسلت الضربات الجوية التي تشنها طائرات الحلف حيث أعلن نظام القذافي في إبريل/نيسان عن مقتل أحد أبناء القذافي وثلاثة من أحفاده في قصف للحلف الأطلسي، ولم يوقف حلف شمال الأطلسي عملياته العسكرية بل أعلن عن تمديد ضرباته الجوية لتسعين يوماً إضافية.²

ولم يتوقف التدخل الخارجي مع سقوط النظام ومقتل القذافي في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011، بل استمرت بعض الدول الإقليمية والدولية بالتدخل بالشأن الليبي عبر دعمها للجماعات والمليشيات المختلفة، وبشتى الطرق والوسائل، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

4.2 خاتمة

جاءت الثورة الليبية بعد موجة من الاحتجاجات الشعبية في عدة دول عربية أدت لإسقاط نظامي بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، إلا أن ما ميز الثورة الليبية عن سابقتها هو اتخاذها المسار العسكري منذ بدايتها، إضافة للتدخل العسكري المباشر من قبل حلف شمال الأطلسي وغيره من القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي انعكس وبشكل كبير على مجريات الثورة حتى سقوط القذافي، وما زالت تداعيات هذا التدخل سارية حتى الآن.

¹ تسلسل أحداث الثورة الليبية، مرجع سابق.

² ثورة 17 فبراير/شباط.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، مرجع سابق.

في هذا الفصل ولرسم صورة واضحة للثورة قامت الباحثة بدراسة الأسباب البنيوية التي دفعت الشعب الليبي للثورة على معمر القذافي ونظامه السياسي، حيث تم التطرق لشخصية القذافي المثيرة للجدل، ولنظامه السياسي الذي بناه بنفسه ولنفسه، كما تمت دراسة المؤسسة العسكرية الليبية، والقبائل الليبية وبالتالي الجغرافيا السياسية لليبيا، والأوضاع الاقتصادية والسياسات التوزيعية في عهد القذافي، كما قامت الباحثة بدراسة أسباب عسكرة الثورة الليبية وانتهاجها المسار العسكري الدموي منذ بدايتها.

توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أن خصوصية نظام القذافي وشخصيته الجدلية مصحوبة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة، إضافة إلى تجارب الثورة في كل من مصر وتونس دفعت الشعب الليبي للخروج في تظاهرات للمطالبة بإسقاط القذافي ونظامه.

أما عن أسباب اتخاذ الثورة للمسار العسكري، فقد توصلت الدراسة إلى أن الثورة الليبية اتخذت المسار العسكري لعدة أسباب أهمها: الجغرافيا السياسية، وردة فعل القذافي على المتظاهرين، وانتشار السلاح في ليبيا، إضافة إلى علاقات القذافي الإقليمية والدولية، كلها أسباب أدت إلى عسكرة الثورة الليبية منذ بدايتها.

لقد خلص هذا الفصل في إطار دراستنا "آثار التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة" إلى أن ثورة 17 فبراير/شباط مثلت الحالة الأكثر دموية منذ انطلاقها، وفتحت الأبواب للتدخل الخارجي على الصعيدين السياسي والعسكري، ولتبيان آثار التدخل الخارجي على الثورة الليبية ستقوم الباحثة في الفصل الثالث من الدراسة بدراسة تداعيات هذا التدخل على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وكيف أدى هذا التدخل إلى تفتيت الدولة في ليبيا بدلاً من بناء دولة ديمقراطية مدنية على الرغم من مرور عدة سنوات على سقوط القذافي.

الفصل الثالث

التدخل الخارجي

وأثره على إعادة بناء الدولة

الفصل الثالث

التدخل الخارجي وأثره على إعادة بناء الدولة

1.3 تمهيد

أدى سقوط القذافي عقب ثورة 17 فبراير/شباط إلى تغيير الخريطة السياسية الليبية، فانقسمت ليبيا بين القوى السياسية -المتباينة في توجهاتها الإيديولوجية والفكرية واعتباراتها الذاتية- وتصارعت للحصول على الشرعية والنفوذ من خلال الميليشيات والجماعات المسلحة التي استندت بدورها على قوى إقليمية ودولية، وهكذا أمست ليبيا ساحة مفتوحة لصراع القوى الداخلية المدعومة من جهات خارجية عملت على تدمير ثورة ليبيا وفككت الدولة فيها بدلاً من إعادة بنائها.

ونظراً لما شهدته ليبيا من تحولات عميقة مقارنة بالدول التي زارها "الربيع العربي"، من حيث تعاظم عدد اللاعبين المحليين والإقليميين، أصبح من الصعب الإحاطة بمعالم ليبيا السياسية بعد سقوط نظام القذافي، وذلك يعود لعدة أسباب، منها:

- الفوضى التي عمت ليبيا بعد القذافي.
- عدم وضوح موازين القوى بعد الثورة.
- الفقر في الدراسات المختصة في القوى السياسية الليبية بعد الثورة.

يمكن القول إن ليبيا الآن منقسمة على نفسها، وساحتها السياسية ممزقة، من هنا جاء هذا الفصل من الدراسة لتسليط الضوء على أهم اللاعبين الذين يتحكمون بتسيير الأمور في ليبيا، وتوضيح التحالفات الداخلية والخارجية لهذه القوى والصراعات فيما بينهم، وبناءً عليه سوف نحاول في هذا الفصل دراسة طبيعة التدخل الخارجي في الثورة الليبية، وأثره على إعادة بناء الدولة في إطار موضوعنا "تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة". حيث يقسم هذا الفصل إلى أربعة نقاط رئيسية، كالتالي:

- المواقف العربية والإقليمية والدولية من الثورة الليبية.

- دوافع التدخل الخارجي في ليبيا.

- آثار التدخل الخارجي في ليبيا.

- نتائج التدخل الخارجي في ليبيا.

2.3 المواقف العربية والإقليمية والدولية من الثورة الليبية

ليبيا التي شهدت حملة دولية للخلاص من العقيد القذافي لم تسلم هي أيضاً من هذه الحملة، إذ وجدت نفسها أمام تدخلات إقليمية ودولية هائلة لم تتوقف بمقتل القذافي فحسب، بل استمرت وتعاظمت بنشوب حرب في الداخل الليبي بين جماعات مسلحة متعددة المشارب، وبذلك وقعت ليبيا ضمن الاستقطابات الإقليمية والدولية حملت معها تعقيدات عسكرية وسياسية وأمنية، وفي خضم الخلافات التي ظهرت بين مختلف المناطق والجماعات والفئات وضعف سلطة " المجلس الوطني الانتقالي" في السيطرة على هذه الخلافات، تحولت دولة النفط إلى وقودٍ مشتعل، أعلنت على إثره القوى الخارجية الكبرى أنها تسعى لإطفائه في حين استترت في عباءة الاعتبارات الإنسانية من التدخل، وأخفت جملة المكاسب الإستراتيجية والاقتصادية من تدخلها في ليبيا الثورة.

من هنا جاء هذا القسم من الدراسة لبحث في الدور الذي قام به اللاعبون الذين يتحكمون بتسيير الأمور في ليبيا، وتوضيح دور القوى الخارجية في إفشال الثورة وتفكيك قواها من خلال استعراض المواقف الإقليمية والدولية من الثورة الليبية وطبيعة تدخلها في الثورة.

1.2.3 الموقف العربي

1.1.2.3 موقف جامعة الدول العربية

جاء موقف جامعة الدول العربية إزاء الثورة الليبية مغايراً عن مواقفها من الثورتين التونسية والمصرية، فمن المعلوم أن موقفها المثلث من "ثورات الربيع العربي" جعل المتتبع

للمشهد الليبي متفاجئاً مما اتخذته الجامعة من إجراءات مباشرة وسريعة إزاء الثورة الليبية، فقد خرجت الجامعة من عباءتها التقليدية ولم تقتصر على استصدار قرارات شكلية وشعارات وطنية لا تعدو الدعوة لوقف العنف كما في ثورتي تونس ومصر، أو إحالة الأمر لمجلس التعاون الخليجي كما في الحالة اليمنية، فقد شكلت الثورة الليبية استثناء في تاريخ جامعة الدول العربية¹ التي سارعت لعقد اجتماع طارئ بتاريخ 2011/2/22 نددت فيه بالجرائم المرتكبة بحق المتظاهرين الليبيين ودعت إلى الوقف الفوري لكافة أشكال العنف، كما أوقفت مشاركة ليبيا في اجتماعات جامعة الدول العربية وجميع المنظمات التابعة لها إلى حين احترام النظام الليبي لتطلعات ورغبات شعبه²، وبعد عدة أيام وبتاريخ 2011/3/2، عقدت الجامعة العربية اجتماعاً آخر بخصوص ليبيا، وأصدرت القرار رقم 7298 والذي جاء فيه:

1. التنديد مجدداً بالجرائم المرتكبة بحق المتظاهرين الليبيين.
 2. الدعوة إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف واللجوء إلى الحوار السلمي.
 3. مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وفتح وسائل الاتصال وشبكات الهاتف.
 4. الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي، والالتزام بالوحدة الوطنية³.
- وسرعان ما تبدل موقف جامعة الدول العربية الراض للتحلل الأجنبي بالثورة الليبية بشكل دراماتيكي وذلك بإصدار القرار رقم 7360 في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2011/3/12 حيث طالبت مجلس الأمن باتخاذ جملة الإجراءات الآتية:
1. الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا.

¹ الطاهر.العزب الطيب، هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا؟ <http://www.ahram.org>

² منشأوي. إبراهيم، سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟، <https://kitabab.com>

³ قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، ملف وثائقي، الأمانة العامة أمانة شؤون مجلس الجامعة، جامعة الدول العربية، ص3

2. اتخاذ الإجراءات بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي وبشكل فوري.

3. اتخاذ الإجراءات الوقائية بإقامة مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف¹.

كما أكدت جامعة الدول العربية على ضرورة التعاون مع المجلس الوطني الانتقالي، وتوفير الحماية اللازمة له والحفاظ على سلامته، ومواصلة التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وهيئة المؤتمر الإسلامي لدعم الثورة في ليبيا².

من خلال تتبع نشاطات الجامعة العربية ومواقفها في الحالات السابقة المشابهة للثورة الليبية، نلاحظ أن مجلس الجامعة العربية قد عمل بوتيرة متسارعة، واتخذ عدة قرارات غير معتادة أو متوقعة من الجامعة، خاصة القرار الأخير الذي يحمل رقم 7360 والذي أطلق يد مجلس الأمن للتدخل وبشتى الطرق من أجل إسقاط نظام القذافي، على الرغم من مخالفة هذا القرار للمبادئ الأساسية للجامعة؛ والتي ترفض التدخل الخارجي في الشؤون العربية، هذا كله يكشف الغطاء عن القوى الفاعلة والمتنفذة داخل الجامعة، والتي عملت بشتى الطرق لإسقاط نظام القذافي، وهذا ما سنتناوله لاحقاً في هذا الفصل عند التطرق لمواقف الدول العربية ودوافعها من التدخل.

2.1.2.3 موقف مجلس التعاون الخليجي

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وقطر والإمارات والسعودية بشكل خاص المشهد منذ اللحظات الأولى لانطلاق الثورة الليبية ضد نظام القذافي، وذلك يعود - إضافة إلى ما سنقوم بتناوله من دوافع لهذا التدخل - إلى العلاقات التاريخية السيئة التي ربطت نظام القذافي بدول الخليج، فمنذ العام 1990 إبان احتلال العراق للكويت أعلن معمر القذافي آنذاك عن تأييده للموقف العراقي باعتبار الكويت جزءاً من العراق، ومن تلك اللحظة بدأت

¹ قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص6.

² مجلس الوزراء العرب يؤيد حظراً جويّاً على ليبيا، <http://archive.arabic.cnn.com>

الخلافات بين القذافي ودول مجلس التعاون الخليجي فترة التسعينيات¹، ورغم كل ما سبق عملت السعودية جاهدة على إنهاء الحصار الذي فرض على ليبيا بعد أحداث طائفة لوكيربي عام 1988، إذ انتهت مساعي السعودية بالنجاح، وتم رفع الحصار عن ليبيا نهائياً، لكن القذافي لم يكف عن إثارة المشاكل والخلافات خاصة خلال اجتماع القمة العربية عام 2003 في شرم الشيخ حيث اتهم المملكة السعودية بأنها متعاونة مع الشيطان لتسلم من الخطر العراقي، فوقعت حينها مشادة كلامية بين القذافي وولي العهد السعودي آنذاك "عبد الله بن عبد العزيز"، وتراكت الخلافات بين البلدين خاصة بعدما وجه القذافي اتهاماً جديداً للسعودية مفاده بأنها المسؤول الأول عن تفجيرات 11 سبتمبر/أيلول وعقب ذلك اتهمت واشنطن القذافي بمحاولة اغتيال الأمير عبد الله بن عبد العزيز فتفاقت المشاكل والخلافات².

بعد هذا العرض السريع للخلافات الليبية الخليجية لم يكن من المستغرب أن تعلن الدول الخليجية دعمها للثورة الليبية ضد معمر القذافي، فقد طالب مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2011\3\7 مجلس الأمن الدولي بحماية المدنيين الليبيين وذلك بفرض حظر للطيران في الأجواء الليبية، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت السبابة دبلوماسياً- من خلال عضويتها في جامعة الدول العربية- لاقتراح فرض حظر جوي على ليبيا باستصدار قرار الجامعة العربية رقم 7360، كما طالب مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمحاسبة المسؤولين عن أحداث العنف الدموية المرتكبة في ليبيا، ووقف القتال الدموي الليبي، كما دعت لتقديم يد العون للشعب الليبي لتكون ثورتهم سلمية حسب المواثيق الدولية وإمدادهم بالمساعدات الإنسانية اللازمة³.

شاركت الدول الخليجية في الاجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية، فقد مثلت قطر المشاركة الخليجية، في مؤتمر لندن في 29 مارس/آذار 2011، حيث ضم وزراء خارجية لأكثر من 40 دولة، بهدف التوصل لحلول تضمن حماية ومساعدة الشعب الليبي في أزمتة، وذلك

¹ وما خفي أعظم.. من أخلاق القادة العرب!، <https://www.alarabiya.net>

² ليبيا والسعودية: خفايا التوتر التاريخي، <https://www.alarabiya.net>

³ العلاقات الخليجية- الليبية ما بعد القذافي، <http://rouyaturkiyyah.com>

بالالتزام بقرار مجلس الأمن من خلال استخدام القوة للقضاء على نظام القذافي، وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب الليبي وإعادة إعمار ما دمره القذافي إبان الثورة، وتشكيل مجموعة دولية تكون بمثابة قوة سياسية تنفذ القرارات التي اتخذتها الدول في الاجتماعات الخاصة بالأزمة الليبية، وقد استضافت قطر أول اجتماع للمجموعة بتاريخ 13 فبراير/شباط 2011 مؤكدة بالكلمة التي ألقاها رئيس وزرائها أنها على استعداد لاستقبال أية مبادرة تدافع عن الثورة الليبية¹.

3.1.2.3 مواقف الدول الخليجية التي تدخلت بشكل فعلي

1. السعودية

على الرغم من عدم موافقة السعودية على تطورات الصحوّة الإسلامية في شمال إفريقيا وغرب آسيا، إلا أن الموقف السعودي كان مختلفاً عنه تجاه تونس ومصر والبحرين واليمن، فإسقاط القذافي كان هدفاً سعودياً²؛ فاختلاف المواقف السياسية - والتي أدت إلى العداء الشخصي - كان ترجمة للموقف السعودي من ثورة ليبيا، فالثورة الليبية بحسب السعودية ثورة يستحق الوقوف معها لدموية القذافي والمجازر التي ارتكبها، لذلك شكلت هذه الثورة فرصة ذهبية للسعودية من أجل التخلص من القذافي³.

لم تكن العلاقات السعودية مع نظام القذافي جيدة منذ القدم؛ وذلك بسبب مواقف القذافي التي كانت بالعادة غير متوافقة مع الموقف السعودي، والتي وصلت إلى نشوب أزمة أثناء القمة العربية في شرم الشيخ عام 2003، عندما تلاسن القذافي علناً مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز "ولي العهد آنذاك"، وبعد ذلك اتهمت السعودية القذافي بتدبير محاولة اغتيال الأمير عبد الله وزعزعة استقرار السعودية، حيث شنت السعودية على إثر ذلك حملة إعلامية شرسة ضد نظام

¹ دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، <http://studies.aljazeera.net>

² قراءة في دور السعودية في ليبيا، <http://alwaght.com>

³ لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا وتتخوف من احتجاجات البحرين واليمن، <http://www.dw.com>

القذافي، تناولت فيها الاتهامات التاريخية للقذافي في دعم الحركات الإرهابية ودعم المعارضين، وهذا يدل على الميراث الكبير من التباين والشقاق ما بين السعودية ونظام القذافي¹.

ما سبق يدل على خلفيات الموقف السعودي من ثورة ليبيا، والدوافع السعودية للتدخل فيها من أجل إسقاط حكم القذافي، ولم تكتف السعودية بالتحرك السياسي من خلال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، بل تدخلت وبشكل فعلي على الأرض حيث دعمت السعودية بعض الجماعات المسلحة في ليبيا مثل حركة شباب ليبيا، كما شاركت الناتو بإرسال طائرتين من طراز "أواكس" للمراقبة وللتزود بالوقود، والتي كانت تنطلق من قاعدة الطائرات في مرسى مطروح على الحدود الليبية².

بعد سقوط القذافي استمرت السعودية في دعم وتجهيز تنظيم الشباب الليبي، ما أثار حفيظة وقلق النخب السياسية في ليبيا؛ والتي ترى أن هذا التدخل يؤثر على استقرار ليبيا، ولأن الشعب الليبي لا يميل إلى التطرف ويعارض السلفية والفكر الوهابي، ما جعل هذه النسخة السلفية المدعومة سعودياً تعاني من قيود خطيرة، إضافة إلى أن الحضور السعودي في ليبيا يعتبر ضعيفاً بسبب حجم الإيرادات التي تملكها ليبيا مقارنة بعدد السكان الذي لا يتجاوز الستة ملايين، ما يخرج ليبيا من تبعية المعونات السعودية³.

2. قطر

"لاعب صغير في مسرح كبير" هكذا وصفها مركز كارنيغي للشرق الأوسط، قطر الدولة الخليجية الصغيرة تصدرت المشهد الليبي بشكل أكثر خصوصية عن قريناتها في مجلس التعاون الخليجي، ولعل تسلمها الرئاسة الدورية للجامعة العربية في العامين 2011-2012 جعلها أكثر جراءة في طرح مواقفها آنذاك، فمنذ اجتماع وزراء الخارجية العرب دفعت قطر بدبلوماسية شديدة الثقة الجامعة العربية لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا حصدت نتيجته

¹ ليبيا والسعودية خفايا التوتر التاريخي، <https://www.alarabiya.net>

² العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي، <http://rouyaturkiyyah.com>

³ قراءة في دور السعودية في ليبيا، مرجع سابق.

تصويتاً يدعم القرار بالإجماع، كما سعت لتعليق عضوية ليبيا في جامعة دول العربية ونجحت بذلك أيضاً¹. تدخلت قطر بالثورة الليبية مبكراً وكان تدخلها على الصعيدين المباشر وغير المباشر، فقد شنت مقاتلات ميراج القطرية غارات جوية مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سقط نتیجتها النظام الليبي بسقوط رأس الحربة معمر القذافي، إلى جانب توظيف الإعلام لدعم الثوار والدعاية لتوجهاتهم عبر قناة ليبيا تي في ومقرها قطر، علاوة عن دور قناة الجزيرة وتدخلها في ثورة ليبيا، ومن المعلوم أن قطر هي أول دولة عربية تعترف بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي، وقد تمكن محمود جبريل - رئيس المجلس الانتقالي - من خلال إقامته في قطر فترة الثورة من إدارة الثورة والبلاد من الدوحة بدلاً من بنغازي، ما أتاح الفرصة لقطر أن تتدخل بسهولة أكثر، كما أمدت المعارضة الليبية بمساعدات مالية وصلت قيمتها لأكثر من 400 مليون دولار، وأمدتها أيضاً بالمياه والسلع الأساسية وغاز التدفئة، وعملت على تسويق النفط الليبي الخاضع لسيطرة المعارضة والجماعات المتمردة على النظام².

لم يكن التدخل العسكري القطري في ليبيا سراً، فقد شاركت قطر مع التحالف الدولي ضد ليبيا بأربع مقاتلات من طراز "ميراج 2000"، انطلقت من جزيرة كريت في البحر المتوسط³، كما كشف رئيس أركان القوات المسلحة القطرية في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011 عن الوجود العسكري القطري في ليبيا إبان الثورة عن مشاركة مئات الجنود القطريين الثوار الليبيين معاركهم قائلاً: "إن قطر أشرفت على خطط الثوار لأنهم مدنيون، وليس لديهم الخبرة العسكرية الكافية، لقد كنا نحن حلقة الوصل بين الثوار وقوات الناتو"، وأضاف: "كنا متواجدين بينهم، وكان عدد القطريين على الأرض بالمئات في كل منطقة"⁴.

مدت قطر جسور الثقة بينها وبين قادة ميليشيات إسلامية مهمة في ليبيا مثل عبد الحكيم بالحاج من كتبية طرابلس، والأخوين علي وإسماعيل الصلابي، حيث يعتبر الأول من أكثر

¹ قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، <http://carnegie-mec.org>

² المرجع السابق

³ دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، مرجع سابق.

⁴ ليبيا.. دور قطر في إسقاط نظام العقيد القذافي، <http://www.afrigatenews.net>

الشيوخ تأثيراً في ليبيا، وقاد الثاني كتيبة راف الله السحاتي التي عرفت بعد باسم كتيبة 17 فبراير/شباط، ومن خلال علاقة قطر المتينة مع هؤلاء القادة الإسلاميين يبدو التدخل القطري ضبابياً بعض الشيء، فمنذ تشكل هذه الكتائب الإسلامية المتمردة كانت قطر المشتبه به الأول الذي يدعمها بالتمويل والتسليح، إن دعم قطر للجماعات الإسلامية في ليبيا وتدخلها المباشر وغير المباشر في الثورة جعل علم قطر يرفرف بجانب علم ليبيا على أنقاض مقر القذافي المدمر، فقطر راعية الثورة الليبية من البداية، بذلك جنت أتعابها من هذا التدخل¹.

بعد مقتل القذافي بدأ مخاض الثورة الليبية في بناء هياكل مؤسسية لتأسيس دولة ديمقراطية، وفي هذه المرحلة أيضاً استمر التدخل القطري في انتخابات الجمعية التأسيسية تموز 2012 من خلال دعمها لحزب الوطن الذي يترأسه بالحاج، الذي كانت نتائجه على غير المتوقع، فالمكاسب كانت وقتية إذ لم تدم طويلاً فقد فاز حزب بلحاج بمقعد واحد فقط وخسر دائرته طرابلس، إن هزيمة حزب بالحاج الذي دعمته قطر يكشف عن خبايا سياسية عميقة كان لها الأثر في تفتيت الدولة لاحقاً، من ضمنها الانقسامان الإسلامي والعلماني، فقد عمدت القوى الفاعلة على الساحة الليبية إلى ضرب اليد القطرية لتحد من تدخلاتها، وذلك من خلال إضعاف أدواتها سواء العسكرية المتمثلة بكتائب وفرق عسكرية إسلامية ككتيبة راف الله السحاتي وكتيبة طرابلس، أو أدواتها السياسية من خلال إضعاف حزب الوطن التابع لبلحاج².

انهارت ليبيا بحلول عام 2013 وكان التدخل القطري أحد الأسباب الرئيسية التي فتتت الدولة في ليبيا، فقد كان تدخلها على جميع الأصعدة سواء السياسية والتدخل العسكري المباشر ودعم الجماعات المسلحة ناهيك عن الإعلام الموجه، إذ إن دوافع قطر من هذا التدخل لم تقتصر على التدخل الإنساني لحماية الشعب الليبي، فقد سعت في تلك الفترة إلى أن تنتقل خطوة إلى الأمام فاتخذت موقفاً مغايراً لما عهدناه، فانتقلت من دور الوسيط الدبلوماسي إلى التدخل المباشر

¹ قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

فبرزت بدور إقليمي غير متكافئ وحجم إمكانياتها¹، أما عن دوافع قطر لهذا الحجم من التدخل فيمكن إيجازها بما يلي²:

1. رغبة قطر في توليها دوراً إقليمياً للحصول على مكانة سياسية مهمة، فمن خلال قوة قطر الاقتصادية وعلاقاتها التاريخية بالجماعات الإسلامية المعارضة رأت قطر أن لها حق التدخل فدعمت جهات ليبية بالسلاح والعتاد والمال والحماية.

2. طموح قطر في السيطرة على النفط الليبي، لذلك عرضت على المجلس الانتقالي والقوى المسيطرة على الشرق الليبي أن تتولى إدارة النفط الليبي من الإنتاج إلى التسويق والبيع من خلال شركة قطر للبترول.

3. الإمارات العربية المتحدة

منذ بداية الثورة، وبعد قرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي خول الدول بالتدخل المباشر، شاركت الإمارات بست طائرات من طراز "ميراج" وست طائرات من طراز "اف16" لتنفيذ منطقة الحظر الجوي في ليبيا، كما ساهمت بطائرات "أباتشي" و "شينوك" بطاقتها لتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ³، ولم يتوقف هذا التدخل مع انتهاء الثورة ومقتل القذافي في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011، حيث استمرت الإمارات بالتدخل في الشأن الليبي، فبعد أقل من عام اتهمت أطراف ليبية الإمارات بتمويل تظاهرات في بنغازي في سبتمبر/أيلول 2012 ضد كتائب ثوار ليبيا، أدى ذلك إلى تفكيك الكتائب وبدء سلسلة اغتالات لعدد من القادة العسكريين والميدانيين الذين ينتمون لثورة فبراير/شباط 2011⁴.

كان للإمارات وإلى جانبها مصر منذ أواخر العام 2013 تقريباً الدور الأبرز في إذكاء الصراع الدائر في ليبيا عن طريق تغذية الأطراف الموالية لها، وبعد انتخاب المؤتمر الوطني

¹ ليبيا.. دور قطر في إسقاط نظام العقيد القذافي، بوابة إفريقيا الإخبارية، <http://www.afrigatenews.net>

² دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

⁴ الإمارات تغرق ليبيا بالسلاح رغم الحظر الأممي، <https://www.noonpost.org>

الذي مثل غالبية الليبيين أفادت تقارير عن دعم الإمارات للانقلاب الذي قاده اللواء المتقاعد خليفة حفتر للتخلص من المؤتمر الوطني العام، والفصائل الإسلامية عملت على اختلاق أزمة عرفت بأزمة "لا للتمديد"¹ عن طريق أذرعها السياسية في ليبيا أبرزهم محمود جبريل، حيث استطاعت هذه الأزمة إسقاط المؤتمر الوطني وإجراء انتخابات تشريعية أخرى أفرزت البرلمان المنعقد في طبرق وهو خاضع تماماً لخليفة حفتر².

تحدثت صحيفة نيويورك تايمز في أغسطس 2014 عن ضلوع مصر والإمارات في شن غارات على قوات الثورة في ليبيا، وتوازي مع دورها العسكري دور آخر سياسي ودبلوماسي تمثل في عرقلة مفاوضات حل الأزمة بالضغط على مبعوثي الأمم المتحدة وأبرزهم ليونارد ينو ليون الذي ترك مهمته ليتسلم وظيفة رفيعة في أبو ظبي، فقد كشفت صحيفة الجارديان أن الإمارات وظفت المبعوث الأممي ليون مديراً عاماً "لأكاديمية الإمارات الدبلوماسية" براتب شهري قيمته 53 ألف دولار شهرياً، وظيفة ليون حسب وجهة نظر محللين سياسيين جاءت كمكافأة على مساعيهِ التي قام بها في ليبيا لصالح دولة الإمارات³.

كشف التقرير السنوي للجنة العقوبات الدولية الخاصة بليبيا عن خرق الإمارات لنظام العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من خلال تجاوز حظر التسليح المفروض. هذا التقرير التابع للأمم المتحدة أحدث شهادة دولية عن الدور الإماراتي في ليبيا حيث كشف عن تكرار انتهاكها حظر توريد السلاح لليبيا واستمرار دعمها لحفتر مشيرة إلى أن هذا الخرق أدى إلى زيادة أعداد الضحايا الليبيين، حيث جاء في هذا التقرير⁴:

1. الإمارات خرقت قرار حظر تزويد السلاح إلى ليبيا و زودت قوات حفتر بعتاد عسكري ضد قوى الثورة الليبية.

¹ لا للتمديد: هو حراك قام به الشعب الليبي في شهر ديسمبر/كانون الأول 2013 مطالباً بعدم تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام وإسقاطه بحجة أن مدة ولايته تنتهي منتصف فبراير 2014.

² دور الإمارات ومصر في تعقيد الأزمة الليبية، برنامج عين الجزيرة، <http://www.aljazeera.net/programs/aljazeeralens/2017/6/20>

³ ما الذي تفعله الإمارات في ليبيا؟، <https://www.sasapost.com>

⁴ دور الإمارات ومصر في تعقيد الأزمة الليبية، مرجع سابق.

2. زودت الإمارات حفتر بطائرات هجومية من طراز أم أي 24 بي صنعت في روسيا البيضاء.

3. زودت حفتر بـ 150 آلية قتالية مزدوجة المقصورة وطائرات من طراز "اير تراكتور".

4. عملت الإمارات على تطوير مطار الخروبة الذي يعد المقر الرئيسي لحفتر شرق البلاد واتخذته قاعدة جوية لها.

5. اشتمل التقرير على صور تظهر أعمالاً هندسية للمدرج وحظيرة الطيران بالمطار لاستقبال طائرات أكثر.

إن المنتبغ لدور الإمارات في المنطقة وتدخلها في الثورة الليبية يرى أن الدافع الأساسي من تدخلها في الثورة الليبية هو الصراع على النفوذ، إذ يدور في ليبيا صراع عنيف على السلطة سواء صراع مسلح أو صراع سياسي، فالإمارات تسعى لبسط سيطرتها على ليبيا من خلال أذرعها السياسية هناك، مع العلم أن أهم الأطراف المتصارعة هناك هو اللواء خليفة حفتر الموالي لدولة الإمارات والذي يتلقى الدعم المالي والعسكري منها، وهكذا تجني الإمارات من هذا التدخل السيطرة على مراكز القوة في ليبيا من خلال بسط نفوذها على الجيش والمال وصنع القرار.

2.2.3 الموقف الإفريقي ودول الجوار الليبي

بعد استعراض موقف الجامعة العربية وموقف مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى المواقف الفردية لبعض الدول المؤثرة في ذلك المحيط، كان لا بد أن نسلط الضوء على موقف الاتحاد الإفريقي ودول الجوار؛ فقد كانت ليبيا وما زالت جزءاً مهماً من إفريقيا، ولاعباً فاعلاً في الاتحاد الإفريقي، وكان القذافي دائماً التغني بأصوله الإفريقية ونصب نفسه ملك ملوك إفريقيا، من هنا يعتبر الموقف الإفريقي مهماً ولا يجب إغفاله، سواء مؤسسة الاتحاد الإفريقي أو المواقف الفردية لدول الجوار.

1.2.2.3 موقف الاتحاد الإفريقي

تعتبر ليبيا أهم الدول الإفريقية وأقواها في الاتحاد الإفريقي؛ يرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة التي جمعت القذافي مع أقرانه قادة الاتحاد الإفريقي وإغداقه الأموال الهائلة لتلك البلدان، فليبيا تساهم بنسبة 15% من إجمالي ميزانية الاتحاد الإفريقي، كما كان القذافي يدفع المتأخرات المالية المترتبة على العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي¹ هذا من ناحية، غير أن الاتحاد الإفريقي يحتكم لبروتوكولات رسمية واتفاقات ومواثيق قانونية من ناحية أخرى إذ تكفل هذه المواثيق استمرارية الأنظمة السياسية القائمة في تلك البلدان وتعاضم قوتها، ومما جاء فيها "إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية في حكومات الدول الأعضاء" كما نص ميثاق الاتحاد الإفريقي على "موافقة الدول الأعضاء على اعتبار سبل الوصول للسلطة والاحتفاظ بها على النحو المبين في بنود المادة سبلاً غير دستورية، وتستوجب العقوبات المناسبة من قبل الاتحاد"، و"سعي الدول الأعضاء للتعاون فيما بينها للتأكد من التعامل القانوني مع من يحاولون تغيير الحكومات المنتخبة بسبل غير دستورية"²، وعلى ضوء هاتين المعضلتين: علاقة القذافي الخاصة بزعماء الاتحاد الإفريقي ومواثيق الاتحاد تبلور موقف الاتحاد الإفريقي الذي بدا متحفظاً إزاء الثورة الليبية وأعمال العنف الممارسة من قبل القذافي على الشعب الليبي.

لقد أصدر الاتحاد الإفريقي بعد أسبوع من انطلاق الثورة الليبية بياناً يدين فيه أعمال العنف في ليبيا، وعقب شهر من اندلاع الثورة تقريباً أعلن الاتحاد عن موقفه الرافض للتدخل العسكري في ليبيا، وفي قمته المنعقدة في أديس أبابا بتاريخ 25\3\2011 تمخض عنها خارطة الطريق لحل ما يجري في ليبيا سياسياً وليس عسكرياً، لقد أبدى الاتحاد الإفريقي نشاطاً ملحوظاً تجاه ما يجري في ليبيا بالمقارنة مع مواقفه تجاه تونس ومصر وما جرى فيهما من ثورات سبقت الثورة الليبية بفترة قصيرة، إلا أن هذا النشاط الإفريقي وما تمخض عنه من حلول وإدانة لما يحدث في ليبيا لم يتطرق إلى ذكر القذافي أو إدانته بشكل صريح لما يرتكبه من أعمال عنف

¹ الشيخ. عبدالعظيم، إفريقيا والثورة الليبية.. مواقف متباينة، <http://www.aljazeera.net>

² محي الدين. شيماء، تداول والاستقرار السياسي في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المكتب العربي للمعارف، ص30.

ضد أبناء شعبه، بل كان الحل الإفريقي متحيزاً للقذافي محاولاً إبقاءه في السلطة، وعلى الرغم من أن ثلاث دول إفريقية دعمت التدخل الأجنبي العسكري في ليبيا وصوتت لصالح القرار الأممي 1973 وهي نيجيريا والجابون وجنوب إفريقيا، واعتراف 20 دولة إفريقية بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، رفض الاتحاد الإفريقي الاعتراف بالمجلس ودعا لتشكيل حكومة تضم كل الأطراف الليبية¹، إن هذا التباين والانقسام في مواقف الاتحاد الإفريقي تجاه الثورة الليبية يمكن إرجاعه إلى طبيعة العلاقات التي ربطت هذه الدول والعقيد القذافي.

2.2.2.3 مواقف دول الجوار الليبي

تباينت مواقف دول الجوار الليبي بين الداعم صراحةً للثورة وبين المعارض لها دعماً للقذافي وبين من كان محايداً، ونرجع بالقول إن ليبيا منذ اندلاع الثورة تحولت إلى ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية وفقاً لمصلحة كل دولة وحساباتها السياسية الخاصة بها دون النظر إلى أهمية إصلاح ليبيا من الداخل ودعوة الأشقاء الفرقاء إلى الوحدة لتحقيق ما انطلقت الثورة الليبية من أجله، فميزان المصالح يحدد موقف كل دولة من الثورة الليبية.

1. السودان

هذه الدولة الحدودية مع ليبيا من الجهة الجنوبية الشرقية، بدا موقفها متحفظاً حيناً ومؤيداً للثورة والثوار أحياناً أخرى؛ إذ إن من مصلحة السودان أن يسقط نظام القذافي الذي لطالما (دعم حركات التمرد في السودان، حيث دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان التي دفعت جنوب السودان إلى الانفصال، كما دعم القذافي حركة العدل والمساواة في إقليم دارفور الحدودي مع ليبيا)²، ربما هذه دوافع كافية لتقف السودان مع قوات فجر ليبيا لتدعم الجماعات الإسلامية على ساحة الصراع الليبي، حيث ساعدت قوات فجر ليبيا ضد قوات عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر، كما لا يمكننا إغفال التناغم الأيديولوجي بين الجماعات الإسلامية المناهضة للقذافي في

¹ حبال. صادق، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية/دراسة حالة ليبيا 2011، مرجع سابق، ص85.

² النور. خالد التيجاني، العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل، <http://studies.aljazeera.net>

ليبيا ورأس النظام السوداني المحسوب على تيار الإسلام السياسي¹، وفيما بعد تحول السودان من داعم لجبهة طرابلس إلى داعم لجبهة طبرق باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الليبي، لقد تخطى السودان الاتهامات الموجهة إليه بخصوص تورطها بإمداد جبهة طرابلس بالأسلحة ومشاركتها بضرب الجيش التابع للبرلمان، وذلك عندما سلم السودان طائرة ليبية لحكومة طبرق، ما جعل الأولى تكتفي بوصفها دولة تلعب دور المراقب فقط².

2. تشاد

تحد ليبيا من جهتها الجنوبية، ولقد حددت موقفها منذ البداية بوقوفها إلى جانب القذافي وتدخلت تشاد بالثورة الليبية بشكل مباشر حيث شاركت كتائب القذافي بقصف شنته شرقي البلاد، ومع تصاعد الصراع في ليبيا وظهور حفتر على الساحة الليبية والإقليمية³، استقبلت تشاد حفتر وأعربت فيما بعد عن تأييدها له ولبرلمان طبرق، كما يجري تنسيق بين الطرفين لتنفيذ عمليات عسكرية في الجنوب الليبي، كما اتهم معارضو الحكومة التشادية اللواء حفتر بتنفيذ ضربات جوية على تشاد مساندةً لإدريس ديبلي في حربه ضد المتمردين في تشاد، في المقابل استعان حفتر بعناصر تشادية في حروبه في شرق وجنوب ليبيا⁴.

3. جنوب إفريقيا

تعتبر من أكثر الدول تعاطفاً مع نظام القذافي، وقد رفضت طلباً تقدمت به الولايات المتحدة بالإفراج عن الأرصادة الليبية المجمدة لصالح المجلس الوطني الانتقالي، ودعت جنوب إفريقيا مجلس الأمن إلى التريث بشأن ليبيا إلى حين اعتراف الاتحاد الإفريقي بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي لليبيا، إلا أن جنوب إفريقيا عندما اتخذت قرارها بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن بشأن فرض حظر جوي على ليبيا كانت تناقض نفسها إذا ما رجعنا لتاريخ

¹ فاروق. حسين، السودان و"ليبيا الثورة" .. التوجه الإسلامي نقطة الانطلاق، <http://main.islammessage.com>

² السودان وليبيا تاريخ من التدخلات، <https://www.noonpost.org>

³ مواقف دول جوار ليبيا: حسابات الحاضر وهواجس الماضي، <http://www.afriqatnews.net>

⁴ الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، <http://studies.aljazeera.net>

العلاقات التي تجمع كلتا الدولتين، حيث تدين جنوب إفريقيا بالولاء والامتنان لليبيا القذافي وليس للدول الغربية التي تدخلت بالثورة الليبية.¹

4. نيجيريا وإثيوبيا والسينغال

أعلنت وقوفها بجانب الثورة الليبية ضد نظام معمر القذافي وقامت بدعوة الاتحاد الإفريقي إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، في حين اعترفت بوركينا فاسو بالمجلس الوطني الانتقالي إلا أنها أظهرت تعاطفاً من القذافي إذ بادرت بدعوته وعائلته إلى اللجوء إليها.²

5. الجزائر

اختلف الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، فمنذ اندلاع الأحداث في ليبيا كان الموقف الجزائري داعماً لنظام القذافي؛ وذلك الدعم يعود لعدة أسباب؛ منها ما يتعلق بالعلاقة الجيدة التي كانت تربط العقيد القذافي مع الجزائر بسبب موقفه من قضية الصحراء الغربية، حيث كان مسانداً للجزائر ضد المغرب، وهذا جعل الجزائر تقف مع القذافي في البداية، كما أن تخوف الجزائر من انتقال العدوى إليها خاصة بعد أن طالت رياح التغيير الجارة تونس قبل ذلك، جعل الجزائر تقف ضد هذه الثورات بشكل عام.

هذا الموقف ترجمته الجزائر برفضها القاطع لأي تدخل عسكري في ليبيا، كما رفضت بعد ذلك تحليق الطائرات الأمريكية في أجوائها لضرب ليبيا، ومن ثم رفضت طلباً مماثلاً لمصر عندما اقترحت تدخلاً عسكرياً عربياً في ليبيا للقضاء على الإرهابيين حسب تعبيرها، وذلك يعود إلى تخوف الجزائر من أن تغرق بلادها بالمليشيات المسلحة، حيث ترتبط معها بحدود صحراوية شاسعة، ما يهدد أمن واستقرار الجزائر، واكتفت بإغلاق حدودها مع تونس وليبيا³، الجزائر الراضية للتدخل العسكري الأجنبي لها دوافعها ورؤيتها الخاصة حيال ذلك؛ حيث ستصبح ليبيا ساحة مفتوحة لتدفق مقاتلي داعش والجماعات المسلحة الأخرى، هذا ما يخص

¹ موقف جمهورية جنوب إفريقيا من الصراع السياسي في ليبيا، <http://studies.aljazeera.net>

² إفريقيا والثورة الليبية.. مواقف متباينة، <http://www.aljazeera.net>

³ موقف الجزائر من الأزمة الليبية راجع لخوفها من تداعياتها عليها، <http://www.dw.com>

الجانب الأمني، أما على الصعيد السياسي فإن التدخل العسكري الأجنبي سيهمش الدور الجزائري في ليبيا والإقليم¹.

رغم موقف الجزائر الداعم للقذافي مع بداية الثورة، إلا أنه تبدل مع سقوط القذافي فانتهجت سياسة استيعابية جديدة تستوعب كافة الأطراف في ليبيا ونجحت في نسج علاقات جيدة مع المجلس الوطني الانتقالي على الرغم من تعثر العلاقات بينهم في البداية، وتعتبر الجزائر اليوم من الدول التي تلعب دور الوسيط في حل الخلافات الليبية الصاخبة بحكم علاقاتها الجيدة مع كافة أطراف الصراع².

6. المغرب

أعلنت المملكة المغربية عن دعمها للثورة الليبية ومساندتها لها منذ اندلاعها، ودعمت المجلس الوطني الانتقالي باعترافها بشرعيته، كما دعمت المملكة المغربية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص ليبيا ونظام معمر القذافي. المغرب هذه الدولة العربية القريبة من ليبيا لم يكن دعمها للثورة الليبية ضد معمر القذافي يحركه الدافع الإنساني فقط، إذ رأت أنها ستجني مكاسب سياسية واقتصادية بسقوط القذافي الذي لطالما كان الحليف والداعم للجزائر ضد المغرب في قضية الصحراء الغربية، فبسقوط القذافي تسقط أفكاره الانفصالية بشأن الصحراء، ويسقط نظام شمولي دكتاتوري من وجهة نظر المغرب التي دامت القطيعة بينها وبين ليبيا قرابة الأربعة عقود تضررت فيها المغرب اقتصادياً وسياسياً بسبب النقل الليبي في الاتحاد الإفريقي الذي سبق الإشارة إليه³.

يُذكر أن المغرب حاول جمع الفرقاء الليبيين "برلمان طبرق العلماني ومجلس طرابلس الإسلامي" للاتفاق على برنامج وطني موحد برعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية والمعروف باسم اتفاق الصخيرات والذي لم تجن ثماره حتى اللحظة⁴.

¹ موقف الجزائر من الثورة الليبية، برنامج حديث الثورة،

<http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2011/9/3>

² الجزائر والأزمة الليبية، <http://www.aljazeera.net>

³ موقف دول الجوار من التدخل العسكري في ليبيا، <https://www.sasapost.com>

⁴ الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، <http://studies.aljazeera.net>

7. تونس

الداعم الأول للثورة الليبية وللتدخل العسكري فيها، فهي بلد حدودية مع ليبيا من جهتها الشمالية الشرقية، والأحداث الدائرة في ليبيا لها تأثير مباشر على تونس، فلقد استقبلت تونس عشرات الآلاف من اللاجئين الهاربين من الصراع الدائر في ليبيا سواء كانوا ليبيي الجنسية، أو من جنسيات مختلفة ما شكل عبئاً ثقیلاً على اقتصادها، كما تتخوف تونس كالجائر من انتشار الجماعات المسلحة في البلاد ما يؤثر على استقرارها وسلامة أمنها، لاسيما أن جُل العمليات الإرهابية التي وقعت في تونس كأحداث متحف باردو وشاطئ سوسة كان منفذوها قد تلقوا التدريب والتسليح في ليبيا، لذلك عززت تونس قبضتها على الحدود التونسية الليبية لمواجهة التداعيات الأمنية والاقتصادية والإنسانية من التدخل العسكري في ليبيا.¹

8. مصر

جاء الاعتراف المصري بالمجلس الوطني الانتقالي بعد قرابة خمسة أشهر من تأسيسه، ويوصف اعترافها بالمتأخر مقارنة مع دول عربية قد سبقتها بالاعتراف به على اعتباره الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي، إلا أن مصر وصفت موقفها بالموقف المحايد من الثورة الليبية، فلم تدعم الثورة الليبية حتى لا تضحي بمصالحها مع العقيد القذافي، واتخذت الحكومة المصرية من وجود العمالة المصرية في ليبيا مبرراً لصمتها عن أعمال العنف الدائرة في ليبيا، فقد رفضت مصر بداية الأمر التدخل في الشأن الليبي حتى أنها لم تدعم التدخل الخارجي فيها خوفاً من تأثير هذا التدخل على جغرافيا مصر وأمنها القومي، إلا أن كل ما سبق تبدل مع إعلان مصر عن رغبتها في التدخل العسكري، بل دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تدخل دولي في ليبيا لمحاربة مسلحي الدولة الإسلامية أسوة بما يجري في العراق وسوريا².

¹ موقف دول الجوار من التدخل العسكري في ليبيا، مرجع سابق.

² محمد. بهاء الدين، العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟

www.poplas.org/uploads/member.

شنت مصر أولى غاراتها الجوية ضد أهداف محددة في ليبيا بتاريخ 2015/2/16، رداً على جريمة داعش بذبح مصريين وتصوير عملية الذبح، ويعد التدخل المصري المباشر بالصراع الليبي من خلال دعمه العلني لخليفة حفتر، إذ دعت الأمم المتحدة إلى رفع الحظر الذي تفرضه على تسليم جيش طبرق، وفي تصريح لخليفة حفتر عبر عن موافقته لأي قرار تتخذه القاهرة بالشأن الليبي ولو كان متعارضاً مع المصلحة الليبية، وتحدث صقر الجروشي آمر القوات الجوية لجيش طبرق عن الدعم المصري لحفتر وجيشه كما صرح عن وصول 400 حاوية محملة بالذخيرة من مصر، وتستند مصر في تدخلها ودعمها لحفتر إلى اعتبار أن البرلمان هو الممثل الشرعي للشعب الليبي، وأن الجيش هو القوة الضاربة التي ستقضي على الجماعات الإسلامية التي تسيطر على القرار في طرابلس والمدن المحيطة بها.¹

من خلال تتبعنا لمواقف دول الاتحاد الإفريقي بما فيها دول الجوار الليبي نستطيع الحكم بأن هذه الدول تباينت في مواقفها إزاء الثورة الليبية، مع العلم أنها الدول الأكثر تعاطفاً مع القذافي بالمقارنة مع المواقف الإقليمية والدولية الأخرى، فقد بنت مواقفها بناءً على علاقاتها السابقة مع العقيد القذافي واعتباراتها الذاتية، وبالنظر إلى أهمية ليبيا التاريخية والجغرافية بالنسبة لدول الجوار الليبي ولدول الإقليم، نستطيع أن نلاحظ التباين في مواقف هذه الدول من خلال مراجعة مواقفها وأدوارها، والبداية مع الموقف المصري الذي بدا واضحاً بعد مضي عدة أشهر على انطلاق الثورة في ليبيا فقد تدخلت مصر عسكرياً في ليبيا، كما بلورت موقفها من قوى الصراع الليبي واصطفت إلى جانب اللواء المتقاعد خليفة حفتر، عدا مصر نلاحظ أن دول الجوار بدت مترددة بين الحياد وبين مساندة قوى من الثورة الليبية، فالسودان التي دعمت التيار الإسلامي في ليبيا تحولت إلى الحياد، تقابلها الجزائر التي ساندت القذافي بداية الثورة ثم ما لبثت أن التزمت الحياد هي أيضاً، يبقى البحث في مستجدات مواقف الإقليم والجوار الليبي مفتوحاً، في حين نستطيع التأكيد على أن الصراع الليبي امتد بفعل التدخلات الإقليمية والدولية التي

¹ خلفية التدخل: مصادر التوتر على الحدود المصرية-الليبية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،

<http://carnegie-mec.org>

حولت ثورة ليبيا إلى حرب داخلية انهارت معها الدولة في ظل محاولات الجهات الخارجية ترجيح موازين قوى داخلية مقابل قوى داخلية أخرى في ليبيا المشتعلة.

3.2.3 الموقف الأممي من الثورة في ليبيا

على الرغم من المظلة العربية التي وفرها قرار الجامعة العربية رقم 7360، والذي طالب فيه مجلس الأمن باتخاذ جملة من الإجراءات التي دعت للتدخل العسكري في ليبيا، إلا أن ما حدث بعد ذلك من تدخل لم يكن ليحصل لولا التفويض الذي صدر عن مجلس الأمن، والذي خول الدول الأعضاء بالتدخل المباشر في الأزمة الليبية، فقد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات تقضي بحظر بيع الأسلحة لليبيا، ومنع السفر لشخصيات من أركان النظام الليبي، وتجميد أصولهم¹ وفي مارس/آذار تبنت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قراراً بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان². من هنا لا بد من أفراد هذا الجزء من الدراسة لتسليط الضوء على موقف هذه المؤسسة الدولية من الثورة الليبية وما بعدها.

1.3.2.3 موقف مجلس الأمن الدولي

في إطار التدخل الخارجي، ناشدت الجامعة العربية في 12 مارس/آذار 2011 مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، إثر اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، حيث تقدمت لبنان بصفتها المندوب العربي في مجلس الأمن بطلب جلسة عاجلة لمناقشة القرار العربي، لتأتي الاستجابة سريعة من مجلس الأمن، فبتاريخ 17 مارس/آذار 2011 تبنى مجلس الأمن الدولي القرار الأممي رقم 1973 الذي يقضي بتحويل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - فرادى وجماعات - باتخاذ الإجراءات الضرورية كافة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة - ما عدا الإنزال البري - لحماية المدنيين³.

¹ قرار مجلس الأمن 1970، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، <https://unsml.unmissions.org>

² على الأمم المتحدة التحرك بناء على قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن ليبيا، ينبغي على الجمعية العامة تجميد حقوق عضوية ليبيا، الموقع الرسمي لمجلس حقوق الإنسان، <https://www.hrw.org/ar/news/2011/02/25/242056>

³ قرارات مجلس الأمن - العام 2011، موقع الأمم المتحدة،

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2011.shtml>

تضمن القرار الأممي 1973 عقوبات على النظام الليبي، وأهم ما ورد فيه ما يلي:

1. حظر جوي:

- حظر القرار كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية.
- مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأية طائرة ليبية - بما في ذلك الرحلات التجارية- بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.
- دعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديداً في ليبيا بما في ذلك بنغازي، في الوقت الذي يستبعد فيه القرار إرسال قوة احتلال بأي شكل على أي جزء من الأراضي الليبية".

2. **حظر السلاح:** على جميع الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تزويد ليبيا بالسلاح وجميع أنواع المواد المرتبطة بالسلاح وبيعه ونقله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- **وقف فوري لإطلاق النار:** طالب القرار كذلك بوقف فوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه -إلى جانب منطقة حظر الطيران- بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي.

4- **تجميد الأصول:** التجميد المفروض على الأصول ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يديرها نظام القذافي -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- في أراضي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

5- المطالبة بتجميد أصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية والبنك المركزي الليبي بسبب صلاتهما بالعقيد القذافي¹.

¹ القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا، قرارات مجلس الأمن، <https://unsmil.unmissions.org>

"ويطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما يطلب من الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار¹."

وفي سياق العقوبات المفروضة على ليبيا أصدرت محكمة الجنايات الدولية في يونيو/حزيران مذكرة توقيف ضد القذافي وابنه سيف الإسلام ورئيس المخابرات عبد الله سنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية².

2.3.2.3 موقف حلف شمال الأطلسي "الناتو"

تنفيذاً واستناداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، أطلق حلف شمال الأطلسي عملية "فجر الأوديسة"³ ضد نظام القذافي، وذلك بمشاركة كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا والسعودية والإمارات وقطر، والتي جاءت تحت شعار حماية المدنيين، ومن ثم غير اسمها إلى "عملية الحامي الموحد"⁴، حيث فرض الحلف منطقة حظر جوي على ليبيا، ما حرم القذافي من ميزة التفوق الجوي، وجعل جيشه مكشوفاً وعرضة للضربات الجوية من قوى الحلف، ما ساعد في تمدد قوى الثورة والقضاء على القذافي، إلا أن الناتو ارتكب خطأ وقتل مدنيين، وهذا يطرح تساؤلاً كبيراً: كيف أثرت ضربات الناتو على مسار الثورة خاصة أن القصف الجوي قتل مدنيين؟.

إذا ما راجعنا تسلسل الأحداث منذ تدخل الناتو بمجريات الثورة نلاحظ أن حماية المدنيين كمبرر لهذا التدخل ليس كافياً وحقيقياً، إذ إن الهدف الحقيقي متعلق بالقضاء على القذافي وليس حماية المدنيين، حيث تناولت دراسة لباحث من جامعة هارفرد هذا الموضوع ونشرته في

¹ القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا، مرجع سابق

² عبدالله كامل، تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات. من فبراير/شباط 2011 إلى فبراير/شباط 2014، معهد العربية للدراسات، <http://studies.alarabiya.net/files>

³ فجر أوديسا: عملية عسكرية تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية على العقيد معمر القذافي منذ 19 مارس/آذار 2011

بمساعدة دول حلفاء كفرنسا وكندا

⁴ ثورة 17 فبراير/شباط.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، مرجع سابق

العام 2013 مجلة "Security International"، حيث خلصت الدراسة إلى أن الواقع يناقض ما تم الترويج له من تدخل الناتو وهو الدافع الإنساني فقد تعامل الناتو بدمار أكبر مما اقترفيه القذافي الذي استهدف المقاتلين في الأسابيع الأولى من الثورة، وتبين الدراسة أيضاً أن تدخل الناتو جعل استمرار الثورة أطول بست مرات عن المدة التي كانت لتستغرقها إن لم يتدخل من ثم تنتهي، كما أن تدخل الناتو ضاعف من سقوط الضحايا بنسبة سبعة أضعاف على الأقل، وهذا يدل على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ومن الأمثلة على ذلك ضحايا مدينة مصراتة وهي المدينة الأكثر تضرراً من الثورة في بدايتها، فقد خسرت الكثير من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال، ووفقاً لما جاء في تقرير "Human Rights Watch"، فمن بين 943 جريحاً في مصراتة 30 طفلاً وامرأة جراء قصف قوات القذافي، في المقابل كانت هجمات الناتو عشوائية ودون تمييز وقصفت قوات كانت منسحبة أصلاً، علاوة عن قصفها مدناً لم تكن مسرحاً لعمليات قتال ومواجهة عسكرية، ولم تشكل خطراً على المدنيين كما حدث في مدينة سرت¹.

قدم التحالف الدولي في ليبيا" فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة التي بدأت هجماتها على أهداف عسكرية ليبية منذ 2011\3\19" دعماً للثوار متمثلاً بالجنود والسلاح، جاء هذا الدعم متزامناً مع إعلان نظام القذافي عرضاً يتضمن وقفاً لإطلاق النار والتوجه نحو التفاوض، إلا أن الثوار المدعومين من التحالف الدولي رفضوا هذا الحل واستمروا في القتال ما زاد من أعداد الضحايا، ومن اللافت أن التدخل الدولي لقوات الناتو بدأت فعلياً في الوقت الذي استعاد فيه نظام القذافي سيطرته على معظم المناطق في البلاد، وكان الثوار قد باشروا بالانسحاب باتجاه الحدود المصرية، لا بد من أن هذا التوقيت في التدخل ضاعف من أعداد الضحايا ليصلوا إلى 7000 قتيل بدلاً من 1000 قتيل، كما أمد من عمر الثورة².

لقد بدأت الثورة في ليبيا بانتفاضة شعبية لتحقيق التحول الديمقراطي دون سقوط أعداد كبيرة من الضحايا وبفترة قصيرة ودون تدخل خارجي، إلا أن هذه الانتفاضة اتخذت منحى

¹ الصواني. يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد

431، يناير/كانون ثاني 2011، ص18

² المرجع السابق، ص20

مغايراً عما طمح له الشعب الليبي، إذ إن تدخل الناتو منذ بدايته وبلاستناد إلى الحقائق التي تم عرضها والوقائع على الأرض يدل على أنه جعل تحقيق الديمقراطية أمراً مستحيلاً كما حول ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة منهارة.

4.2.3 الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا

يعتبر العام 2007 هو عام التغيير في العلاقات الليبية الأوروبية عندما أعلنت بروكسل عن هدفها في أن تنضم ليبيا كعضو كامل في برنامج الشراكة الأوروبية لكي يتحقق التعاون بين ليبيا وأوروبا في مجال السيطرة على تدفق المهاجرين إليها، شريطة أن تجري ليبيا إصلاحات جزئية في مجالات الحرية وحقوق الإنسان والقانون المدني، وبما يخص ليبيا فقد أدركت السياسة الخارجية الليبية الخطر الدولي الذي قد يلحق بها بعد الأحداث الدولية عام 2001، فقامت بفتح برامج التسلح أمام المراقبين الدوليين، في المقابل تتسج الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية علاقات طيبة مع ليبيا؛ وتحقق ذلك بعد زيارة متكررة قام بها العقيد القذافي لفرنسا وإيطاليا والعديد من البلدان الأوروبية في إطار إصلاح العلاقات الليبية الأوروبية، بل حصلت بلدان أوروبا على تسهيلات وامتيازات ليبية بما يتعلق بالنفط الليبي على أن تستفيد ليبيا من أوروبا في مجالات تطوير البنية التحتية وتطوير تسليح الجيش الليبي.¹

مواقف الدول الأوروبية من الثورة الليبية

خلال زيارتها لمصر بحثت كاترين اشتون المفوضة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية مع رئيس الجامعة العربية، وأعربت عن قلق الاتحاد الأوروبي لما يجري على الساحة الليبية قائلة: "إن الاتحاد الأوروبي ينظر بقلق بالغ إلى الأوضاع المتفاقمة في ليبيا، مؤكدة ضرورة الوقف الفوري للعنف وبدء حوار فاعل بين الأطراف كافة، مشيرة إلى اتصالات تمت بهذا الشأن بين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والعقيد القذافي".²

¹ أيوب. خليل سامي، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، <http://www.ahewar.org>

² المرجع السابق.

يمثل الوضع المشتعل في ليبيا تهديداً مخيفاً للأوروبيين بسبب وجود الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، وسهولة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، واحتمال حدوث نقص في تصدير الغاز والبتروال الليبي لبعض الدول الأوروبية، في نفس الوقت يمثل هذا الوضع المشتعل في ليبيا مكسباً اقتصادياً هائلاً للجارة الأوروبية لما تمتلكه الأولى من ثروات طبيعية ثمينة.¹

بالرغم من العلاقات الوطيدة التي جمعت القذافي مع بعض دول الاتحاد الأوروبي على رأسها فرنسا، إلا أن الأخيرة سارعت إلى إعلان موقفها المعادي للقذافي ودعمها للثورة الليبية، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مشابهاً لقرار الولايات المتحدة إذ حظر هو الآخر بيع الأسلحة لليبيا وعمل على تجميد أصول تابعة للقذافي وخمسة أشخاص من عائلته،² فتوعد القذافي الدول الأوروبية إن تدخلت في الأزمة الليبية بقطع الشراكة الليبية معهم ووقف إمدادهم بالغاز والنفط الليبي، وأن يوقف تعاونهم بما يخص الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، إلا أن ذلك لم يمنع حليفته فرنسا من أن تصدر المشهد الليبي في أوروبا، لقد راجعت الدول الأوروبية سياستها مع القذافي وتبنت مشروع قرار الأمم المتحدة الذي يدين فيه ليبيا ويفرض حظراً جويّاً عليها، هذا المشروع الذي كان بمثابة تمهيداً للتدخل العسكري فيها تحت غطاء عربي³، وأمام تعنيف القذافي للمتظاهرين الليبيين تباينت مواقف كبرى بلدان الاتحاد الأوروبي حيال الثورة الليبية على النحو التالي:

1. فرنسا

تصدرت فرنسا المشهد الأوروبي وتزعمت المواقف الدولية بما يخص الأحداث الدائرة في ليبيا، حيث أدانت وشجبت ما اعتبرته جرائم ارتكبتها القذافي وقواته بحق الشعب الليبي، والمفارقة السياسية أن فرنسا تخلت عن العقيد الصديق لها، وجاء موقف ساركوزي من القذافي على النحو التالي "فرنسا تدين الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب

¹ الشلوي. هشام، سياسيات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا، <http://www.aljazeera.net>

² تجميد أرصدة القذافي وخمسة من أبنائه وحظر سفرهم مع شخصيات أخرى، <https://www.alarabiya.net/articles/2011/02/26/139385.html>

³ موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، مرجع سابق.

بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي ترق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية" وتوالت الردود الفرنسية التي تدين القذافي وتطالب برحيله وتمهد للتدخل العسكري في ليبيا فصرح ساركوزي قائلاً: " السيد القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري، ستتظر فرنسا في أية مبادرة من هذا النوع بحذر وتحفظ بالغين، " وأمام الرغبة الفرنسية بالتدخل العسكري في ليبيا جاءت قرارات مجلس الأمن 1970 و 1973 والتي سمحت بالتدخل العسكري في ليبيا، وهكذا أرست فرنسا رغبتها بتصدرها الحملة العسكرية في ليبيا، وهكذا سطع نجم ساركوزي كما أراد¹.

2. ألمانيا

بدا الموقف الألماني من الثورة الليبية واضحاً في اعتبارها أن سياسة القذافي إزاء معارضية الثوار سياسة تعسفية يجب إيقافها، لكن دون اللجوء إلى حل عسكري مثلما فعلت فرنسا، وبذلك تناقضت سياستها دولتين تنتميان إلى الاتحاد الأوروبي، وانفردت ألمانيا برأيها عندما امتنعت عن التصويت لصالح القرار الأممي 1973، فقد رفضت ألمانيا الانجرار وراء الموقف الفرنسي الذي دعم وروج للحل العسكري في ليبيا، بل أظهرت السياسة الألمانية امتعاضها من استغلال فرنسا للأزمة الليبية لتسترجع قوتها السياسية. بذلك بدت ألمانيا متفردة بسياستها تجاه ليبيا، كما أنها أخذت بالرأي العام الألماني الراض لانجرار ألمانيا إلى الحل العسكري، إضافة إلى كسب انجيلا ميركل شعبية كبيرة وسط شعبها، ربما يعود هذا الموقف إلى أن ألمانيا ليس لها جذور استعمارية بالمنطقة، حتى أن سياستها تجاه الشمال الإفريقي وليبيا محدودة، لكن هذا لا ينفي طموحها الدخول بمنافسة اقتصادية في إفريقيا عبر ليبيا.²

3. بريطانيا

ليس من المفاجئ أن تدعم بريطانيا التدخل العسكري في ليبيا لأن الولايات المتحدة سبق وأن دعمت التدخل الخارجي العسكري، فقد اعتدنا أن تتساق بريطانيا مع سياسات واشنطن،

¹ بن عنتر. عبد النور، المواقف الدولية من الثورة الليبية، <http://studies.aljazeera.net>

² ميكائيل. براء، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، <http://studies.aljazeera.net>

مثلما شاركت من قبل القوات الأمريكية بحربها في العراق، ولم يسبق لبريطانيا أن أعلنت المصالح الأوروبية على التوجهات الأمريكية و سياساتها، من هنا ليس من المستغرب أن تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي الداعم للتدخل العسكري.¹

4. إيطاليا

منذ بداية الثورة الليبية كانت إيطاليا محل اتهام القذافي بأنها تدعم الثورة بتسليح المتظاهرين ضد النظام الليبي، إلا أن سلفيو برلسكوني نفى الاتهامات الموجهة إليه ولبلاده من خلال اتصال أجراه مع العقيد القذافي، وفي اتصال آخر دعا برلسكوني القذافي للتوصل إلى حل سلمي للأحداث الجارية في ليبيا.²

الدبلوماسية الإيطالية تشبه الدبلوماسية الفرنسية في تعاطيها ومواقفها إزاء الأزمة الليبية، إلا أن إيطاليا وقفت أمام منعرجات تخص الداخل الإيطالي، فقد تأخرت بالتعليق على الأزمة الليبية؛ خوفاً من أن تخسر حليفها وجارها القذافي، كما أن الجغرافيا لعبت دوراً مهماً في الموقف الإيطالي، إذ لا يفصل ليبيا عن إيطاليا إلا البحر الأبيض المتوسط وبينهما علاقات وطيدة، لكن مع تفاقم الوضع في ليبيا ارتأت إيطاليا أن تصرح عن موقفها الداعم للتدخل العسكري في ليبيا.³

5. تركيا

لم يصدر عن تركيا أي رد فعل تجاه الثورة الليبية في أسابيعها الأولى، وبالرغم من أن الرأي العام بين أوساط حزب العدالة والتنمية يؤيد الثوار والثورة ضد القذافي، إلا أن الموقف التركي الرسمي حرص على عدم الإدلاء بأي تصريح أو إدانة في البداية، فقد كان التخوف من خسارة العقيد السبب الأبرز لعدم التعليق التركي على الثورة ضده، فقد وصفت العلاقات التركية الليبية في عهد رجب طيب أردوغان بالتاريخية، وعلى صعيد المصالح الاقتصادية وصلت

¹ أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، مرجع سابق.

² موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، مرجع سابق.

³ أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، مرجع سابق.

الاستثمارات التركية في ليبيا إلى ما يقارب 9.8 مليار دولار حتى العام 2010، كما أن تركيا لم تتقبل فكرة تصدر فرنسا المشهد الليبي، ورأت في ذلك فرصة لفرنسا لتستحوذ على الثورة بما يخدم مصالحها الشخصية في الاتحاد الأوروبي فعارضت تدخل الناتو في ليبيا، وتساعل أردوغان قائلاً: "ما علاقة الناتو بليبيا؟"، إلا أن موقف أردوغان سرعان ما تبدل بتأييد تدخل الناتو ضد معمر القذافي، وقد احتضنت تركيا المعارضين الليبيين، واستقبلت مئات الجرحى من الثوار لعلاجهم في المستشفيات التركية.¹

لكن يبقى التساؤل، لماذا الدعم التركي للمعارضة الليبية غير مرغوب فيه على الصعيدين الليبي والدولي؟

إن تركيا لم تتدخل في الثورة من خلال الناتو فقط، فقد اصطفت إلى جانب قطر لدعم الجماعات الإسلامية بالعتاد والسلاح ما أوجج الفرقة والصراع الليبي، لكن هذا الدعم لم يرق لحكومة طبرق التي يقودها خليفة حفتر وتدعمه كل من مصر والإمارات وحاز على اعتراف مجلس الأمن والأمم المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية ومصر والإمارات المتحدة، آثرت تركيا كعادتها وكما فعلت في مصر في خضم ثورتها أن تدعم الجماعات الإسلامية وتراهن عليها؛ لذلك لم تقبل إلا برلمان طرابلس كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي.²

وتتهم حكومة طبرق تركيا بأنها تدعم الجماعات الإسلامية على رأسها "فجر ليبيا"، وفي تعليق للرائد محمد حجازي الناطق باسم الجيش الليبي قائلاً: "إن تركيا لا تزال مستمرة في إرسال قوافل الموت إلى ليبيا" يأتي تعليقه إثر احتجاز سفينة محملة بالأسلحة قادمة من ميناء تركي إلى ليبيا.³ إن الدعم التركي للجماعات الإسلامية المسلحة من شأنه أن يطيل أمد الصراع الدائر في ليبيا، وبذلك يفشل مساعي الوصول إلى تسوية سياسية في ليبيا.

¹ الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org>

² دوغان، ذو الفقار، هفوات سياسية في ليبيا تؤدي إلى تعثر اقتصاد تركيا، <https://www.al-monitor.com>

³ "فن الموت.. من تركيا إلى ليبيا"، <https://www.skynewsarabia.com>

5.2.3 الموقف الأمريكي من الثورة الليبية

منذ الأيام الأولى من اندلاع الثورة وقّع الرئيس الأمريكي باراك اوباما قراراً يقضي بتجميد أصول معمر القذافي،¹ كما وصفت الوزيرة هيلاري كلينتون القذافي بأنه " دكتاتور شيطاني وحقير " وبذلك غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من القذافي مع تصاعد الاحتجاجات التي تندد بنتحي القذافي عن الحكم، إذ انتقلت من موقفها بضرورة تأهيل القذافي وتبادل المصالح معه إلى إدانته وضرورة إسقاطه بتحشيد الرأي العام الدولي لمواجهته بالقوة، وإزالته عن الحكم بالحل العسكري، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية بدت مترددة من التدخل في الثورة الليبية، ولاقت أصواتاً من الداخل الأمريكي تحذر وترفض التدخل الأمريكي خوفاً من تكرار تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، والأهم أن الثورة في ليبيا لا تهدد أمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن الوضع مختلف فيما يخص تأثير ثورة 17 فبراير/شباط على دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من ذلك قررت إدارة اوباما أن تتدخل في الثورة الليبية من خلال مجلس الأمن.²

6.2.3 الموقف الروسي من الثورة الليبية

منذ اندلاع "ثورات الربيع العربي" اتخذت روسيا موقفاً يتلاءم ومصالحها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إذ لم تعلن صراحةً تأييدها للانتفاضات الشعبية، واكتفت بدور المراقب لهذه الثورات مع تأكيدها على أهمية الحل السياسي دون التدخل في الشأن الداخلي للدول التي تشهد تغييراً سياسياً، إلا أن اهتمامها بثورات تونس واليمن والبحرين لم يكن بشدة اهتمامها واندفاعها تجاه الثورات المشتعلة في مصر وسوريا وليبيا.³

منذ أن استلم القذافي حكم ليبيا عام 1969 شهدت العلاقات الروسية والليبية تطوراً كبيراً وأصبحت ليبيا حليفاً لروسيا ضمن الاصطفافات الإقليمية والدولية إبان الحرب الباردة، وبعد

¹ واشنطن تجمد أصول القذافي وأربعة من أبنائه، موقع فرانس 24 الإخباري، <http://www.france24.com/ar/20110226-us-obama-libya-gaddafi-sanctions>

² الصواني. يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مرجع سابق، ص13.

³ روسيا في ليبيا، <https://www.alaraby.co.uk>

انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات بنت ليبيا مع روسيا علاقات جيدة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، حيث تعتبر روسيا المصدر الأول لتسليح الجيش الليبي - كما ذكرنا من قبل- ومزودة بالخبراء والفنيين العسكريين¹.

ومع اندلاع شرارة ثورة 17 فبراير/شباط في ليبيا بدا الافتراق الروسي الليبي حيث اتخذت روسيا من الثورة الليبية موقفاً يتلخص على النحو التالي²:

- رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وأكدت أن ما يحدث في ليبيا هو حرب أهلية، وأن الوضع هناك لا يزال غامضاً.
- لم تنضم روسيا لمجموعة الاتصال الدولية، رغم أنها تضم 40 دولة وممثلين عن منظمة الأمم الدولية، وجامعة الدول العربية.
- لم تتخذ روسيا موقفاً موحداً من القرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن الليبي، ففي الوقت الذي وافقت فيه على قرار مجلس الأمن رقم 1970، إلا أنها لم تصوت لصالح القرار رقم 1973 ولم تستخدم "الفيتو" لمنع القرار.
- شددت روسيا على قوات حلف شمال الأطلسي عندما بدأت بعملياتها العسكرية الالتزام بالقيود الواردة في القرار رقم 1973.
- انتقدت روسيا قوات التحالف وعملياته العسكرية الموسعة في ليبيا لقيامه بالعديد من التعديات على قرار 1973 بسبب الاستخدام غير المتكافئ للقوة ما أدى لقتل المدنيين، وتدمير مواقع مدنية والبنية التحتية للدولة الليبية.

لم يدم الموقف الروسي إزاء الثورة الليبية بهذا الاتجاه، فقد اتخذ منحى آخر مع تأزم الأوضاع في ليبيا منذ دخول الثوار إلى طرابلس وهروب العقيد القذافي ومن ثم مقتله، فقد

¹ روسيا في ليبيا، مرجع سابق.

² الأزمة الليبية.. عودة للدور الروسي في شمال إفريقيا، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية،

<https://elbadil-pss.org>

أضحت ليبيا ساحة اقتتال بين لاعبين داخليين متعددي المشارب، وبدأت الصورة أكثر عنفاً فسارعت موسكو إلى التكيف مع الوضع الليبي الجديد باتخاذها الخطوات التالية¹:

- اعترفت روسيا بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي.
- أبقت على سفارتها في طرابلس لضمان استمرارية التواصل مع الحكومة الجديدة.
- لعبت دور الوسيط بهدف الوصول لتسوية سلمية، فاستقبلت ممثلين عن الحكومة الليبية والمعارضين لها، كما استقبلت الممثل الخاص لهيئة الأمم المتحدة، وعقدت لقاءات مع رئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية وممثلي الحكومة الانتقالية، إلا أنها لم تنجح بالوصول لهدفها.
- أكدت روسيا التزامها بقرارات مجلس الأمن، وحافظت على حضورها المؤتمرات الإقليمية والدولية الخاصة بالشأن الليبي.
- أيدت النتائج المتمخضة عن الاتفاقيات السياسية حول الوضع الليبي خاصة اتفاق "الصخيرات"، وهذا الموقف ينسجم مع المواقف الأوروبية.

تميزت السياسة الروسية في ليبيا بالمرونة، حيث استطاعت أن تبني علاقات مع الداخل الليبي، خاصة علاقتها مع قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة "حفتر" بعد سيطرته على منابع الطاقة عام 2016، كما قدمت دعماً مالياً كبيراً لحكومة طبرق لحل مشكلة السيولة النقدية، مع العلم أن الأوراق النقدية الليبية تطبع في روسيا وهو بمثابة دعم سياسي لخليفة حفتر، في الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا طباعة الأوراق النقدية، وعلى الرغم من تقارب موسكو وحكومة طبرق إلا أن ذلك لم يمنعها من نسج علاقات أيضاً مع حكومة فايز السراج من خلال دعمها لحكومة الوفاق الوطني. إن اعتماد روسيا أسلوب المناورة في سياستها الخارجية مكنها من

¹ الأزمة الليبية.. عودة للدور الروسي في شمال إفريقيا، مرجع سابق.

استقطاب طرفين كبيرين في الصراع الليبي، حيث استندت إلى قوتين؛ الأولى متمثلة في حلفاء القذافي، والثانية من خلال دعمها للقوات التابعة لحفتر والقوى المعارضة للجماعات الإسلامية.¹

3.3 دوافع الدول العربية والإقليمية والدولية من التدخل في الثورة الليبية

1.3.3 الدوافع العربية

دوافع التدخل الخليجي في الثورة الليبية:

على الرغم من عدم وحدة الصف الخليجي حالياً، خاصة فيما يتعلق بالأزمة القطرية وبروز تحالفات جديدة في المنطقة انعكست على طبيعة التدخلات لهذه الدول، إلا أن دوافع هذه الدول من التدخل في الشأن الليبي يمكن حصرها بما يلي:

أولاً: علاقة القذافي السيئة بدول مجلس التعاون الخليجي: فعلى الرغم من تحسن العلاقات بين النظام الليبي ودول مجلس التعاون الخليجي في الآونة الأخيرة، إلا أن ليبيا لا تمتلك رصيداً إيجابياً لدى دول مجلس التعاون خاصة بعد أن تدبرت حادثة اغتيال الملك عبدالله بن عبد العزيز كما سبق الإشارة إليه، لذلك يمكن القول إن دول مجلس التعاون وجدت في الثورة الليبية فرصة للتخلص من القذافي ويتضح ذلك من تدخلها الفوري في مجريات الثورة الليبية.²

ثانياً: الدافع الاقتصادي: فرغبة دول الخليج أن يكون لها دور فيما بعد الصراع يتمثل غالباً في الدور الاقتصادي خاصة لما تمتلكه ليبيا من ثروات نفطية هائلة جعلتها الهدف الأسهل للتدخلات الخارجية وخاصة دول الخليج التي وجدت فيها الفرصة لتزيد حجم استثماراتها الخارجية، من خلال سيطرتها على حقول النفط إنتاجاً وتسويقاً³، ولعل هذا الدافع نفسه جعل دول الخليج تتحرك بسرعة خشية تكرار النموذج العراقي؛ حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة

¹ الأزمة الليبية.. عودة للدور الروسي في شمال إفريقيا، مرجع سابق.

² ماذا جنت دول الخليج العربي من الصراع الدائر في ليبيا؟، <https://www.sasapost.com>

³ المرجع السابق.

الصراع هناك، وكان لها الدور منفردة لما بعد الصراع من خلال السيطرة على ثروات العراق النفطية دون أي دور عربي في ذلك¹.

ثالثاً: الدافع السياسي: يتمثل في التوجه السياسي الجديد على مستوى السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يفسره تسابق دول مجلس التعاون في التدخل بالثورة الليبية ودعم كل منها لأطراف الصراع الليبي سعياً منها لتكون قوة إقليمية في المنطقة من خلال السيطرة على السلطة والنفوذ في ليبيا، خاصة بعد أن تراجع الدور القيادي لمصر في المنطقة بعد ثورة 25 يناير/كانون ثاني، وبذلك استغلت دول الخليج الفراغ السياسي الإقليمي الذي اعتدنا أن تملأه مصر من قيادتها للأزمات الإقليمية²، وهناك أيضاً سبب يفسر هذا الدافع السياسي الخليجي من تدخلها الحثيث في الثورة الليبية ألا وهو تخوفها من انتقال العدوى الثورية لشعوبها، وسقوط أنظمتها فسارعت لتحتوي ثورة 17 فبراير/شباط بليبيا، وأن تطرح مبادرات كبيرة لإجهاض العقلية الثورية لدى المواطن الخليجي وقد نجحت في ذلك³.

رابعاً: الدافع الإنساني: وهو الدافع المعلن والمبرر لدى أية دولة تدخلت في الثورة الليبية، فكما سبق الإشارة اتسمت الثورة الليبية منذ بدايتها بأنها ثورة عسكرية؛ فلم يسمح القذافي بأن يكون طابعها سلمياً، وتعامل مع المتظاهرين بوحشية ما حولهم إلى قوات مسلحة وبسرعة شديدة وبذلك انقلبت الثورة إلى أرض معارك ما استدعى تدخلاً خارجياً فورياً، ومن هنا كان لدول الخليج دور إنساني من خلال المساعدات التي قدمتها لأبناء الشعب الليبي⁴.

من المعروف أن دول الخليج لا تتدخل دون موافقة ضمنية أمريكية، لذا كان التدخل الخليجي بشكل عام بإيعاز من قبل أمريكا لعدم رغبتها بالتدخل لاعتبارات كثيرة منها؛ عدم وجود تهديد مباشر لها، ولعدم رغبتها بتكرار تجربتها في كل من العراق وأفغانستان.

¹ دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، مرجع سابق.

² العلاقات الخليجية - الليبية ما بعد القذافي، <http://rouyaturkiyyah.com>

³ المرجع السابق.

⁴ دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، مرجع سابق

2.3.3 الدوافع الإفريقية

ما إن اندلعت ثورة 17 فبراير/شباط حتى صبغت علاقة ليبيا مع دول الجوار بالمصالح الخاصة بكل دولة، فقد تفاوتت ردود الأفعال حيال الثورة، واختلفت حسابات كل دولة عن غيرها في تعاطيها مع مجريات الثورة والتطورات الطارئة على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

1. التباين في العلاقات التي تربط ليبيا القذافي بالدول الإفريقية: فقد دعمت السودان الثورة ضد القذافي الذي لطالما دعم حركات التمرد في السودان، كما دعم حركة العدل والمساواة في إقليم دارفور الحدودي مع ليبيا، على عكس تشاد التي دعمت القذافي، ومن ثم اللواء خليفة حفتر بسبب علاقاتها الجيدة مع العقيد إبان حكمه، كذلك الجزائر التي لعبت أدواراً مختلفة عبر مراحل الثورة في ليبيا، فقد وقفت إلى جانب القذافي مع بداية الثورة بسبب العلاقات الجيدة التي ربطت كلا البلدين، فقد ساند القذافي الجزائر في قضية الصحراء الغربية ضد المغرب فللسبب عينه ساندت المغرب الثورة فقد رأت أن بسقوط القذافي تسقط الدعاوى الانفصالية بشأن الصحراء الغربية.

2. اعتبارات تتعلق بأمن دول الجوار الليبي: واجهت الدول الحدودية مع ليبيا تهديدات تتعلق بأمنها واستقرارها، فقد شكلت موجات الهجرة والنزوح لهذه الدول مشكلة كبيرة جعلتها تغلق حدودها، ناهيك عن تنامي الجماعات المسلحة وتصاعد الخطر من وجود داعش في ليبيا، لذلك دعمت معظم الدول الإفريقية ودول الجوار على رأسها تونس والمغرب التدخل العسكري في ليبيا، بينما تدخلت مصر بشكل فعلي في الثورة الليبية، إذ إن الثورة في ليبيا ألحقت أضراراً وخسائر في صفوف المصريين المقيمين هناك.

3. اعتبارات تتعلق بالثروة الطبيعية في ليبيا: فالسيطرة على مصادر الطاقة هي الدافع الرئيسي من تدخل مصر في الثورة الليبية التي تعد مشكلة الطاقة كبرى مشاكلها الداخلية، كما أن هذا السبب ضماناً للمغرب من أنه سيجني مكاسب اقتصادية كبيرة بعد سقوط القذافي الذي لطالما قاطعها بسبب قضية الصحراء الغربية.

3.3.3 الدوافع الأوروبية

في نظرة مجملّة وسريعة لمواقف الدول الكبرى وذرائع تدخلها لا بد من توضيح المشهد الأوروبي الأمريكي الليبي بالأرقام كما يلي: من بين الدول الغربية الكبرى بدت فرنسا الأقل حظاً من عوائد النفط الليبي إبان حكم القذافي، إذ تصدرت شركة "إيني" الإيطالية العاملة في قطاع النفط في ليبيا حصة الأسد بنسبة 14 % من مجمل عائدات النفط الليبي، لذلك ترددت إيطاليا في البداية عن تأييد فرض حظر جوي على ليبيا، ثم شركة "مراثوناويل" الأمريكية بنسبة 11 %، تليها الشركة النمساوية "أو أم في" بنسبة 10 %، ثم إسبانيا تستفيد بنسبة 2 % من خلال شركتها ريسبول، نعود إلى فرنسا لنرى أن شركتها النفطية تستفيد من عوائد النفط الليبي بنحو 2 % فقط.¹

وصل حجم الصادرات النفطية الليبية إلى أوروبا إلى 85 %، وفي خضم الثورة الليبية خشيت الدول الكبرى من استمرار انقطاع الإمداد النفطي الليبي إليها، فسارعت الدول الكبرى للتنافس على أمن الطاقة خاصة بعد ارتفاع أسعاره منذ اندلاع "ثورات الربيع العربي"،² فرنسا الأقل حظاً من عوائد النفط الليبي سارعت كما أسلفنا من قبل للتدخل في الشأن الليبي إذ يبدو الحماس الذي أبدته فرنسا لبسط نفوذها على شمال إفريقيا قد أقلق الولايات المتحدة الأمريكية من أن تلاقي نفسها خارج الساحة الليبية وبالتالي لم تسمح كل منهما بالانفراد بالثروات الاقتصادية والاستراتيجية في مرحلة ما بعد القذافي³

هناك جملة من الدوافع التي جعلت فرنسا تتدخل في الثورة الليبية ضد القذافي:

1. فرنسا تعتبر ليبيا البوابة الرئيسية للعمق الإفريقي، لذلك تحاول فرنسا الاستحواذ على إرث القذافي بالقارة السمراء ليس فقط الاستثمارات الليبية الضخمة بالقارة بل تعرف كيف تستميل قادة المناطق في تلك المنطقة.

¹ التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، <http://www.voltairenet.org>

² حبال. صادق، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية/دراسة حالة ليبيا 2011، مرجع سابق.

³ التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، مرجع سابق.

2. جاء التدخل الفرنسي في ليبيا بمثابة الفرصة التي من خلالها ستستعيد فرنسا فاعليتها ودورها في مسرح الأحداث من خلال تفعيل دبلوماسيتها الدولية وقوتها العسكرية.

3. التدخل العسكري في ليبيا وانهيار نظام القذافي ينقذ فرنسا من الداخل؛ حيث كانت تعاني أزمة مالية منذ تسلم ساركوزي الحكم ما أدى إلى تدهور شعبيته، لذلك رأى ساركوزي في ليبيا فرصة ليسترجع شعبيته على أنه سياسي فاعل، ويستفيد أيضاً من ثروات ليبيا لمعالجة الأزمة المالية التي تعاني منها فرنسا.

4. تصفية حسابات تاريخية بين نظام القذافي وفرنسا، فعلى الرغم من تغيير سياسات كلا البلدين منذ عام 2007، هناك قضايا تاريخية محل خلاف وعدائية بين البلدين مثل دعم القذافي للمتمردين في تشاد حول شريط أوزو، بينما كانت فرنسا تدعم خصوم القذافي في هذه القضية، العقيد لم يلتزم بكل العهود التي أبرمها مع فرنسا ولم ينفذ كل الصفقات التي عقدها، كما أن القذافي قوض يد فرنسا في القارة الإفريقية وحد من قوتها السياسية والاقتصادية بسبب سياساته في إفريقيا، ما سبق يبرز شخصية الدوافع الفرنسية وغايتها من التدخل الفرنسي الليبي.¹

5. تستغل فرنسا الوضع الليبي لصالح مشروعاتها الأمنية والاقتصادي في إفريقيا، لذلك تتذرع فرنسا دائماً بالجماعات المسلحة والإرهاب، فقد وصف وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان جنوب ليبيا بأنه "وكر أفاع للمتشددين الإسلاميين يستخدمه الجهاديون للحصول على السلاح وتجديد العناصر"، مع العلم أن الجنوب الليبي ساحة صراع بين الجماعات المسلحة من عرب وطوارق وتبو، ويحتوي على منافذ تهريب المخدرات والسلاح والسلع والهجرة غير الشرعية، وإن أي تدخل خارجي يزيد من الفوضى الحاصلة ويزيد من الصراع في ليبيا.²

¹ بن عنتر. عبد النور، المواقف الدولية من الثورة الليبية، مرجع سابق.

² الشلوي. هشام، تذبذب موقف فرنسا حيال ليبيا، نون بوست، <https://www.noonpost.org>

لم يتوقف التدخل الفرنسي مع سقوط القذافي على يد سلاح الجو الفرنسي، بل استمرت فرنسا بتدخلها بعد ذلك من خلال دعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي أقر بأنه تلقى دعماً لوجستياً من فرنسا، في حين أقرت فرنسا أنها أرسلت خبراء فرنسيين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حفتر، وذلك بعد مقتل فرنسيين عندما سقطت طائرتهم في إحدى ضواحي بنغازي.¹

أما عن الدوافع الحقيقية التي جعلت إيطاليا تتدخل بشكل مباشر بالثورة الليبية فهي ترجع للأسباب التالية:

تاريخياً: تعتبر ليبيا إرثاً استعمارياً لإيطاليا؛ إذ ظلت ليبيا مستعمرة إيطالية لسنوات طويلة، وترى إيطاليا في ليبيا رمزاً لأمجاد الإمبراطورية الرومانية.

جغرافياً: ليبيا بوابة أوروبا في الشرق فلا يفصل جنوبي إيطاليا عن شمال ليبيا سوى 300 كيلو متر.

سياسياً: تسعى إيطاليا من خلال تدخلها في الثورة الليبية إلى استعادة تموضعها الجيوسياسي، وتوطيد علاقاتها بالجوار المتوسطي من خلال موقع ليبيا بالنسبة لإيطاليا، كما تسعى إيطاليا إلى استعادة دورها بشكل أكثر فاعلية من خلال تعزيز دورها في حل الأزمة الليبية كما فعلت فرنسا.

اقتصادياً: الحفاظ على أمن الطاقة، إذ تستورد إيطاليا من ليبيا 80 % من احتياجاتها من الطاقة، كما تستورد من النفط الليبي حوالي 32%، وتستورد أيضاً 12 % من احتياجاتها من الغاز، وترتبط إيطاليا بليبيا من خلال شبكة من المصالح في قطاعات السيارات والسكك الحديدية والمنسوجات وقطاعات البنوك والفضاء والطيران وأندية كرة القدم، كما تتغلغل إيطاليا في ليبيا اقتصادياً من خلال شركة إيني الإيطالية الحكومية.

أمنياً: من المعلوم أن إيطاليا أكثر الدول تأثراً بالثورة الليبية على صعيدي الهجرة غير الشرعية والإرهاب، ويصل المهاجرون إلى إيطاليا بمعدل 400 مهاجر يومياً، يتدفق 80% منهم عبر

¹ بيسكري. السنوسي، الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، <http://studies.aljazeera.net>

البوابة الليبية، أما بشأن الإرهاب فيشكل "داعش" أكبر تهديد لإيطاليا والمنطقة، خاصة بعدما بث تنظيم داعش تسجيلاً مصوراً لذبح 21 مصرياً على الشواطئ الليبية، والذي روج فيه التنظيم بأنهم "سيفتحون روما بإذن الله"، بثت هذه الحادثة الذعر والهلع بين الإيطاليين، وتحركت الحكومة الإيطالية باتجاه قيادة إيطاليا للتدخل العسكري في ليبيا، وفي مقابلة لوزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بيتوني لصحيفة "إل ميساجيرو" قالت: إن إيطاليا على استعداد لقيادة ائتلاف من الدول الأوروبية وإرسال آلاف الرجال إلى ليبيا للقضاء على المتطرفين في ليبيا والذين لا يبعدون سوى 350 كيلو متراً من السواحل الإيطالية.¹

بالتالي، تذرعت إيطاليا أنها تواجه مشاكل أمنية خطيرة بسبب الأزمة الليبية تهدد أمنها واستقرارها كما تهدد أمن المنطقة، متمثلة في مشكلتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب، ما يضعها أمام خيارات التدخل العسكري في ليبيا لتضمن أمن بلادها

4.3.3 الدوافع الأمريكية

هناك جملة من الاعتبارات التي حفزت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرك ضد نظام القذافي وتتدخل عسكرياً بثورة ليبيا:

1. الحسابات التاريخية العدائية بين البلدين، فمن المعروف عن نظام القذافي أنه طالما دعم الحركات الانفصالية والجماعات المتطرفة التي أضرت بأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فكان التدخل الأمريكي لإسقاط القذافي بمثابة الفرصة لتصفية الحسابات التاريخية.

2. الاطمئنان الأمريكي من أن ليبيا لن ترد على ضربات الناتو، وذلك بسبب عدم حيازة ليبيا للصواريخ منذ أن التزمت بالاتفاق الذي على إثره دمرت ليبيا كل ما تملكه من صواريخ يفوق مداها 350 كيلو متراً.

¹ دياب. أحمد، خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية، <http://www.alhayat.com>

3. الاعتبار الاقتصادي: النفط الليبي عامل حاسم في التدخل الأمريكي بشكل خاص والغربي بشكل عام، صحيح أن الشركات الأمريكية والأوروبية تعمل في حقول النفط الليبية قبل الثورة وليست بحاجة إلى تدخل عسكري لتعمل هناك، إلا أن الحرب تستدعي الشركات عينها للعمل أكثر، وبأجر مدفوع مسبقاً على مشاريع الاستثمارات ما بعد الحرب وإعادة الإعمار والتسليح¹.

5.3.3 الدوافع الروسية

اتخذت روسيا موقفاً يتلاءم ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط كما أسلفنا، وتميزت سياستها إزاء الثورة في ليبيا بالمرونة؛ فهي لم تصوت لصالح القرار الأممي رقم 1973 كما أنها لم ترفضه، وبينما تتواصل روسيا مع حكومة طبرق حرصت في الوقت ذاته على استيعاب حكومة فايز السراج، إذ إن دوافع روسيا من تدخلها في ليبيا على هذا النحو يحقق لها المكاسب التالية:

1. طموح روسيا في تفعيل اتفاقياتها السابقة مع ليبيا لاسيما العسكرية منها.
2. رغبة روسيا بأن يكون لها دور في رسم الخريطة السياسية الجديدة لل ليبيا².

4.3 آثار التدخل الخارجي في ليبيا

1.4.3 أثر التدخل الخارجي في تفتيت قوى الثورة وعسكرتها

ثوار ليبيا المنقسمون فيما بينهم منذ بداية ثورتهم، ليس من الغريب أن يقعوا ضمن حملة من الاستقطابات الخارجية، صحيح أن ثورة 17 فبراير/شباط جاءت لتسقط نظاماً دكتاتورياً دام أكثر من أربعة عقود عاشها الليبيون تحت وطأة الظلم والقهر، ولكونها ثورة مسلحة منذ بدايتها، تكونت عدة مجموعات مسلحة افترقت لقيادة موحدة ورؤية مشتركة، فحكم الدكتاتور الطويل رسخ الدولة العميقة في نفوس الليبيين الذين لم يستطيعوا تجاوز ما تركه فيهم العقيد، ففي ليبيا

¹ بن عنتر. عبد النور، المواقف الدولية من الثورة الليبية، مرجع سابق.

² الأزمة الليبية.. عودة للدور الروسي في شمال إفريقيا، مرجع سابق.

مواطنون مهمشون طيلة فترة حكمه، منهم الإسلاميون المعارضون والذين قبعوا في السجن أو عاشوا الولايات بسبب معارضتهم، ومنهم التكنوقراط الذين كانوا على استعداد تام أن يصلوا للسلطة مهما كلف الأمر، ومنهم أيضاً من عاد من الخارج حاملاً معه الفكر الغربي تجاه ليبيا ومؤيداً لعملياته في الثورة، ومنهم أيضاً ضباط الجيش المنشقون عن النظام والمؤيدون له ولاسترجاع سلطة العقيد، ومن المقاتلين أيضاً من هم من المدنيين الذين حملوا السلاح لأسباب عديدة. إذاً هناك تباين واضح بين ثوار ليبيا، والهم الوطني والسبيل لإنجاح التحول الديمقراطي لم يذب ذلك التباين.¹

لقد ساهم الدعم العسكري بشكل كبير في توسيع الفجوة بين قوى الثورة منذ بدايتها، إذ تسابقت الميليشيات الحزبية للحصول على الدعم المادي واللوجستي من الجهات الخارجية المتنافسة على ليبيا، في ظل غياب جهة سياسية موحدة وقادرة على إدارة الثورة والسيطرة على الميليشيات المسلحة، فالمجلس الوطني الانتقالي لم يستطع أن ينفذ أيّاً من خططه وأهدافه على الأرض، ومع سقوط العاصمة في ظل هذه الفوضى، تسابقت الميليشيات للسيطرة على الموانئ والمطارات ومخازن السلاح، في محاولة منها للحصول على أكبر قدر من الغنائم ومناطق النفوذ.²

1.1.4.3 دور حلف شمال الأطلسي "الناتو" في تفتيت قوى الثورة

من الصعب الحديث عن دور حلف شمال الأطلسي "الناتو" بمعزل عن دور دوله الأعضاء خاصة في ظل تباين مواقفها، ودور كل منها في الثورة، فقد انقسم الحلف بين قطبين: الأول تمثله تركيا وألمانيا ويعارض التدخل العسكري في ليبيا في الوقت الذي تستمر فيه قوات الناتو بتنفيذ عملياتها العسكرية، والثاني بقيادة فرنسا التي دعمت التدخل العسكري في ليبيا وطالبت بتسليح الثوار، فالدور الذي قام به الحلف منذ قرار مجلس الأمن 1973 نتاج خطوات اتخذتها دول عربية وغربية تجاه ليبيا، وسرعان ما نفذ الحلف القرار بتنفيذ عمليات حربية جوية

¹ هري. فريدريك، لماذا فشل انتقال ليبيا إلى الديمقراطية؟، عن واشنطن بوست، إيوان ليبيا، <http://ewanlibya.ly>

² التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org>

وتمركز بوارجه على السواحل الليبية، الناتو أكد أنه ملتزم بتنفيذ القرار الأممي "أي تنفيذ عمليات جوية دون أي غزو بري"، في حينها أعلن الأمين العام للناتو "راسموسن" عن رفضه تسليح الثوار من منطلق أن الناتو لحماية الشعب لا لتسليحه.¹

وعلى الرغم من معارضة الناتو لتسليح الثوار، إلا أن فرنسا تزودهم به، فقد أقرت الأخيرة أنها قامت بإنزال كميات من الأسلحة فوق جبل نفوسة، كما أعلن ناطق باسم جيش الأركان الفرنسي أن فرنسا أمدت المقاتلين الليبيين بشحنات من الأسلحة الدفاعية الصغيرة بحجة مساندة الثوار في القضاء على نظام معمر القذافي.²

على الرغم من تدخل حلف شمال الأطلسي بحجة حماية الشعب إلا أن تدخله كانت له النتائج المدمرة التي زادت من تعنت الجماعات المسلحة بهدف السيطرة على النفوذ والقوة، فالناتو بتدخله العسكري عكس توجهات ودوافع دوله الأعضاء، فكانت دوافعه اقتصادية واستراتيجية بحجة دون أن تراعي الاعتبارات الإنسانية.

2.1.4.3 دور الدول العربية والإقليمية في تفتيت قوى الثورة

في سياق التدخل الخارجي في الشأن الليبي البعيد كل البعد عن اعتبارات تحقيق الديمقراطية والاستقرار في ليبيا، أكدت تقارير استخباراتية أن لبعض البلدان العربية اليد الطولى في دعم أطراف الصراع دون أطراف أخرى، إذ ترصد هذه التقارير أن بلداناً عربية قدمت دعماً مالياً ولوجستياً لخليفة حفتر، كالدعم الذي قدمته الإمارات ومصر بما فيه الدعم الاستخباراتي والتقني والتدخل العسكري المباشر، في المقابل دعمت قطر الحركات الإسلامية المتشددة، ورأى تقرير أسوشيتد برس الأمريكية "أن التدخل العسكري المصري يعزز فكرة أن ليبيا أصبحت ساحة معركة بالوكالة لصراعات إقليمية أكبر (تركيا وقطر بدعمها للمتشددين الإسلاميين، ومصر والسعودية والإمارات والجزائر بدعمها اللواء خليفة حفتر)".³

¹ بن عنتر. عبد النور، المواقف الدولية من الثورة الليبية، مرجع سابق.

² سلاح فرنسي وغنائم بيد ثوار ليبيا، <http://www.aljazeera.net>

³ أسوشيتد برس: تحالف عسكري مصري - خليجي للتدخل في ليبيا، <http://www.assabahnews.tn>

نلاحظ تشابك العوامل الداخلية متمثلة باعتبارات مناطقية وقبلية ومصالح ذاتية تخص جماعات العنف في ليبيا، مع العوامل الخارجية متمثلة بدعم قوى خارجية لقوى الصراع الليبي وذلك لمصلحة طرف على حساب طرف آخر نتج عنها انضمام أطراف محلية لقوى إقليمية ودولية، هذه العوامل مجتمعة مزقت العملية السياسية في ليبيا وأنتجت مزيداً من أعمال العنف الدائرة هناك، فلقد عجزت الأطراف السياسية الليبية عن تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفشلت في إنجاح مسار التحول من مرحلة الثورة إلى بناء الدولة.

2.4.3 أثر التدخل الخارجي على فشل النخب في التوافق على عملية التحول الديمقراطي

في هذا القسم سنسلط الضوء على أهم اللاعبين الذين يتحكمون بالعبة السياسية في ليبيا، وتوضيح التحالفات الداخلية والخارجية لهذه القوى والصراعات فيما بينها، وفيما يلي عرض للتشكيلات الحكومية الليبية المختلفة المتميزة مناطقياً وإيديولوجياً:

المجلس الوطني الانتقالي: تشكل المجلس مع بداية الثورة الليبية يوم 27 فبراير/شباط عام 2011 برئاسة مصطفى عبد الجليل لمواجهة نظام القذافي، وأنشأ المجلس مكتباً تنفيذياً "حكومة مؤقتة" ليقوم بعمله الحكومي في المناطق المحررة من القذافي، وقد تسلم رئاسته محمود جبريل وحل المجلس في أغسطس 2012.¹

المؤتمر الوطني العام: وهو بمثابة أول برلمان بعد القذافي، تم انتخابه في يوليو/تموز 2012 وتألّف من 200 عضو، شكل المؤتمر الوطني العام عدة حكومات؛ بدأت بحكومة عبد الرحيم الكيب ثم بحكومة مصطفى أبو شاقور، ثم خليفة عبدالله زيدان، ثم انتخبت حكومة عبدالله النثي الذي شغل منصب وزيراً للدفاع في حكومة عبدالله زيدان، وفي مايو/ايار 2014 تم انتخاب أحمد معيتيق الذي اعترضت عليه وزارة العدل واعتبرت انتخابه غير قانوني، لكن الحدث المفاجئ لليبيا هو انتخاب مجلس نواب جديد على أن يكون مقره في بنغازي، إلا أن عدداً من

¹ الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن، العدد الثالث عشر، آذار/مارس/اذار 2017، ص9.

النواب اختاروا مدينة طبرق لعقد جلساته ما فجر أزمة سياسية، وفي أغسطس من العام 2014 سلم نائب رئيس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته عز الدين العوامي السلطة التشريعية إلى مجلس النواب في طبرق، من ثم استأنف عمل المؤتمر الوطني العام جلساته وشكل عمر الحاسي حكومة إنقاذ وطنية، إلا أن عبدالله النقي رئيس الحكومة الانتقالية قد طعن بشرعية المؤتمر الوطني العام.¹

في أول انتخابات تشريعية تجري في ليبيا سنة 2012 لانتخاب المؤتمر الوطني العام، تباينت موازين القوى التي تشكل منها هذا المجلس، حيث كانت الانتخابات 2012 على نظامين، نظام القوائم الحزبية ونظام فردي للمستقلين، لتظهر النتائج تبايناً ملحوظاً في موازين القوى لدى المؤتمر الوطني العام بين القوائم الحزبية وقوائم المستقلين، حيث حصلت القوائم الحزبية على 80 مقعداً موزعة على النحو التالي: حصل تحالف القوى الوطنية على 39 مقعداً، أما حزب العدالة والبناء - وهي كتلة تمثل الإخوان المسلمين - فقد حصل على 17 مقعداً، وقد حصلت قوائم لأحزاب وطنية صغيرة على 6 مقاعد، أما قوائم الأحزاب السلفية فقد حصلت على 4 مقاعد، بينما حصلت التجمعات المحلية ذات المصالح المشتركة على 14 مقعداً، وبالنظر إلى النتائج الخاصة بالمستقلين فقد حصلوا على 120 مقعداً كان النصيب الأكبر منها للمستقلين فعلاً بواقع 55 مقعداً، ثم للمستقلين المنخرطين في شراكة مع تحالف القوى الوطنية بحصولهم على 25 مقعداً، ومقعدين لسلفيين - مستقلين أو ينخرطون في شراكة مع قوائم حزبية، و17 مقعداً مستقلين ينخرطون في شراكة مع حزب العدالة والبناء.²

مما سبق نلاحظ مشهداً ممزق الأوصال، فعدا السلفيين والأخوان المسلمين لا نجد أي تكتل محدد الإيديولوجيات أو الانتماء، وتهيمن على المؤتمر الوطني العام المصالح الفردية والتحالفات غير الثابتة، فغالبية النواب المستقلين والذين يمثلون ثلاثة أخماس المؤتمر بحسب

¹ أسباب ومآلات الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا، برنامج الواقع العربي، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/8/27>

² لآخر. فولفرام، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص17.

قانون الانتخاب للعام 2012 يتبنون مصالح ضيقة تخص المدن والقبائل والعائلات، حيث اتفق رؤساء القبائل سلفاً على أسماء المرشحين للمؤتمر الوطني العام.¹

حكومة الإنقاذ "حكومة طرابلس": تتألف حكومة الإنقاذ الوطني من "الثوار الحقيقيين" كما يرون أنفسهم ومعظمهم من الثوار ذوي الميول الإسلامية،² وهي حكومة انبثقت عن المؤتمر الوطني العام في أغسطس 2014 برئاسة خليفة الغول، ومقرها طرابلس وسيطرت على أجزاء من جنوب وغرب ليبيا، وبين تصدعات السلطة في ليبيا وتفكك الدولة أعلنت حكومة الإنقاذ في العام 2016 عن تسليمها السلطة لحكومة "الوفاق الوطني" التي تم التوافق عليها بموجب اتفاق الصخيرات، لكن عادت حكومة الإنقاذ إلى السلطة بعد سيطرتها والمؤتمر الوطني على مقار المجلس الأعلى للدولة في طرابلس،³ ويصطف مع حكومة طرابلس 11 قوة عسكرية، وهي: قوات فجر ليبيا، وتنظيم أنصار الشريعة، وتنظيم شباب شوري الإسلام، ودرع الوسطى، وكتائب الدروع، وكتيبة راف الله السحاتي، وثوار مصراتة، ومجلس شوري بنغازي، وتنظيم مجلس شوري مجاهدي درنة، وكتيبة الفاروق.⁴

حكومة طبرق: ضمت الأشخاص الذين عملوا سابقاً مع القذافي، ويمثلها اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي يقود عملية الكرامة،⁵ انبثقت حكومة طبرق عن برلمان طبرق المنحل في عام 2014، برئاسة عبدالله الثني وتوجد شرقي ليبيا في مدينة البيضاء، ومنذ اندلاع الصراع المسلح اختار الثني جهة خليفة حفتر، وقد حظيت حكومة طبرق بترحيبه ودعمه خاصة منذ بدء عملية الكرامة، اعترفت 21 حكومة ومنظمة بحكومة الثني في مؤتمر مدريد في سبتمبر/أيلول 2014، ودعا المشاركون في المؤتمر إلى عدم الاعتراف بأية حكومة سواها، إلا أن المحكمة العليا في

¹ لآخر. فولفرام، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص14
² على الرغم من التقدم الظاهري نحو اتفاق لتقاسم السلطة، لا تزال الأجهزة الحاكمة في ليبيا تواجه مشكلات الحياض وحسن التمثيل، ما يعطّل قدرتها على الحكم بفعالية. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، <http://carnegieendowment.org>

³ ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، عربي BBC، <http://www.bbc.com>
⁴ الشيخ. محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، آراء ومناقشات، ص126.

⁵ على الرغم من التقدم الظاهري ... بفعالية، مرجع سابق.

ليبيا نزعَت الشرعية عن حكومة طبرق والثني، ويصطف مع حكومة طبرق 12 قوة عسكرية، وهي: "قوات رئاسة أركان الجيش"، وكتائب الزنتان، وحرس المنشآت النفطية، وكتيبة حسن الجوي، وكتائب ورشفانة، ودرع الغربية، وصحوات المناطق، وكتيبة 319 التابعة للجيش، وكتيبة 21 صاعقة، وكتيبة 204 دبابات، وكتيبة محمد المقريف، وأخيراً قوات الصاعقة.¹

حكومة الوفاق الوطني: يترأسها فائز السراج المنتمي لحزب التحالف القومي الوطني، تشكلت منذ فبراير/شباط 2016 بموجب اتفاق الصخيرات،² وتم اختيار تشكيلة الحكومة والمجلس الرئاسي الليبي، وهي الحكومة التي تلاقي دعماً من الأمم المتحدة ودول كبرى لبسط سيطرتها على ليبيا وتقضي على الإرهاب، وقد نالت حكومة الوفاق الوطني الثقة بالأغلبية بعد أن وافق مائة نائب من مجلس نواب طبرق على التشكيلة الحكومية التي اقترحها المجلس الرئاسي، وقد شنت القوات التابعة لحكومة الوفاق أولى ضرباتها على تنظيم الدولة بمدينة سرت مدعومة بغارات جوية أمريكية.³

تأجج الصراع السياسي في ليبيا عند اندلاع مواجهات مسلحة بين الجماعات التابعة لخليفة حفتر ومقره طبرق وبين قوات "فجر ليبيا" وحكومة الإنقاذ الوطني "في طرابلس، ما دفع الغرب إلى التدخل من أجل إبرام اتفاق فيما بينهم لتقاسم السلطة برعاية إقليمية، وبوساطة مبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون وخلفه المبعوث الأممي مارتن كوبلر، تمخض عنها اتفاق الصخيرات الذي وقع في المغرب في ديسمبر/كانون الثاني 2015، وبناءً عليه يتحول المؤتمر الوطني العام إلى مجلس الدولة وهو بمثابة الهيئة الاستشارية الأعلى في البلاد، بينما يصبح برلمان طبرق السلطة التشريعية الوحيدة مع أحقيته طرح الثقة عن الحكومة الجديدة، بينما يقوم المجلس الرئاسي الجديد ومقره العاصمة التونسية بوظائف رئيس الدولة. لم يحقق اتفاق الصخيرات النجاح إلى الآن، فقد طالبت حكومة طبرق بتعديل البند الثامن الخاص بالأحكام

¹ ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مرجع سابق، ص126.

² اتفاق الصخيرات: وهو اتفاق سلام وقعه برلمانيون ليبيون يوم 17 ديسمبر/كانون الثاني/كانون الأول 2015 برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات المغربية، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة.

³ ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، الجزيرة نت. <http://www.aljazeera.net>

الإضافية ويتضمن نقل كافة الصلاحيات العسكرية إلى المجلس الرئاسي، لذلك لم يتحقق الاتفاق على الأرض على الرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني.¹

5.3 نتائج التدخل الخارجي في ليبيا

1.5.3 تنامي الميليشيات المسلحة

حاول المجلس الوطني الانتقالي حل الميليشيات الليبية وتفتيتها، لكن لم تكن لديه القدرة الكافية على تنفيذ ذلك، ما دفع المجلس لتغيير طريقة تعامله مع هذه الميليشيات وتقديم الدعم لها؛ بإعطائها رسمياً وزارتي الدفاع والداخلية وفي ظل تسابق الميليشيات السيطرة على المؤسسات الأمنية²، تنامي حجم الميليشيات وتفرعت فصائل جديدة إبان الثورة، فيما يلي عرض للتشكيلات العسكرية المختلفة:

1. وحدات درع ليبيا: تكونت من ائتلافات إقليمية شملت كتائب ثائرة على نظام القذافي نهاية عام 2011، وتخضع لرئيس الأركان العامة، ضمت درع ليبيا ثلاثة ألوية في وسط البلاد وشرقها وغربها، وهي درع المنطقة الغربية ودرع المنطقة الوسطى و درع المنطقة الشرقية.³

2. القوة الوطنية المتحركة: تتكون هذه القوة من ضباط الجيش ومجموعات من العناصر الثائرة، وتتبع وزارتي الدفاع والداخلية، لم يكن لها نشاط حتى انخرطت بالقتال مع قوات فجر ليبيا.⁴

3. فجر ليبيا: انطلقت عملية فجر ليبيا نتيجة تجاوزات وتراكمات في طريق المطار، حيث توجد كتائب الصواعق والقعقاع الكتائب المؤيدتان للواء المتقاعد خليفة حفتر، شارك أغلب

¹ على الرغم من التقدم الظاهري ... بفعالية، مرجع سابق.

² هري. فريدريك، لماذا فشل انتقال ليبيا إلى الديمقراطية؟، مرجع سابق.

³ فولفرام. لآخر، تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص49.

⁴ المرجع السابق، ص49.

ثوار مدن غربي ليبيا في عملية فجر ليبيا تصدرتها كتائب مصراتة وزليطن والزاوية وغريان وكتائب العاصمة طرابلس، فجر ليبيا تضم مقاتلين وثواراً من 22 منطقة من سرت إلى زوارة وحدود الجزائر وحدود تونس.¹

4. كتائب القعقاع والصواعق: ينحدر معظم مقاتلي هاتين الكتبتين من مدينة الزنتان، وتضم عناصر الجيش النظامي إبان عهد معمر القذافي، جاء تأسيسهما على يد وزير الدفاع السابق أسامة أجويلي، تمثل كتائب الصواعق والقعقاع مقابل دروع مصراتة والزنتان بما يعرف "بتوازن الرعب"².

5. كتائب أعلنت ولاءها للواء المتقاعد خليفة حفتر: ويذكر أن ضباطاً من الجيش في ترهونة أعلنوا ولاءهم له.³

بعد عدة سنوات من الإطاحة بالعقيد معمر القذافي شهدت ليبيا مزيداً من الصراع المسلح وسط فراغ أمني أدى إلى تكون أكثر من 1700 مجموعة مسلحة تقاسمت الأرض الليبية، ثم ما لبثت أن تصارعت فيما بينها ثم اندمجت لينتهي المشهد على عدة قوى عسكرية،⁴ فما هي أبرز القوى العسكرية وأين تتمركز؟

■ الجيش الليبي يقوده الفريق أول المتقاعد خليفة حفتر بعد انشائه تحالفاً مع ضباط سابقين عام 2011، اضطر للخروج من بنغازي والتوجه شرقاً باتجاه مدن مثل المرج والبيضاء وطبرق على الحدود المصرية قبل أن ينجح مجدداً أواخر عام 2014 باستعادة جزء كبير من بنغازي، ويتحالف غرباً مع جماعة الزنتان وعدة قبائل في المنطقة مثل ورشفانة والرجبان.

¹ أثر التدخلات الخارجية على الأوضاع في ليبيا، برنامج الواقع العربي، <http://www.aljazeera.net>، 2014/9/2

² المهير. خالد، الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا، <http://www.aljazeera.net>

³ فولفرام. لآخر، تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص 51.

⁴ كيف تتوزع القوى المسلحة الأساسية في ليبيا؟ قناة الميادين الإخبارية، <http://www.almayadeen.net>

■ قوات فجر ليبيا: عبارة عن تحالف جماعات مسلحة معظمها إسلامية، ويضم في أساسه مجموعات من مدينة مصراتة، نشأ هذا التحالف في تموز يوليو/تموز عام 2014، يسيطر فجر ليبيا على كل المدن الساحلية تقريباً، من مصراتة على الحدود التونسية مروراً بالعاصمة وجزء من جبل نفوسة جنوباً، حيث انضمت إليها مدن مثل الغريان ونالوت وجادوك، وتحظى بحضور في مدن الجنوب مثل سبها.

■ تنظيم داعش: تصاعدت قوته حيث سيطر على مدينة سرت الساحلية وسعى للتمدد في مدن أخرى، حيث انتشر في بنغازي ودرنة وصبراتة ويحتفظ بخلايا في طرابلس تبنت تفجيرات مسلحة عدة.

إضافة إلى هذه القوى الرئيسية ظهرت جماعات مثل مجلس شورى ثوار بنغازي الذي نشأ للتصدي للجيش الليبي، كما تنشط قوة أنصار الشريعة حيث صنفها الأمم المتحدة منظمة إرهابية، وقوة برقة وهي تحالف معاد للإسلاميين وأنشأ من قبائل محلية شرق ليبيا بقيادة إبراهيم الجدران ويدعو إلى الفدرالية.¹

إذاً على الأرض فصائل ومليشيات متنافسة على المؤسسات الأمنية وتسعى للسيطرة على الأرض الليبية مدعومة بقوى خارجية وإقليمية على وجه الخصوص، ونتج عن ذلك انقسام سياسي عميق بوجود حكومتين واحدة في طرابلس تدعمها قوة كبيرة من المليشيات الإسلامية والغربية ومليشيات مصراتة بدعم خارجي من قطر وتركيا والسودان جراء تحالفها مع قوات فجر ليبيا، والأخرى في الشرق مقرها البيضاء وطبرق يدعمها اللواء المتقاعد خليفة حفتر بتحالف ودعم الإمارات ومصر²، وقد أدى هذا التدخل الخارجي العسكري إلى تفاقم حدة الصراع عندما فتنت قوى الثورة وأنشأت أمراء الحرب كاللواء خليفة حفتر في مناطق البيضاء وطبرق ومحمد الزهاوي من تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي، الذي قتل في معارك بنينا في 11 أكتوبر/تشرين الأول عام 2015.³

¹ كيف تتوزع القوى المسلحة الأساسية في ليبيا؟، مرجع سابق.

² هري. فريدريك، لماذا فشل انتقال ليبيا إلى الديمقراطية؟، مرجع سابق.

³ ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مرجع سابق، ص128.

2.5.3 ظهور وتنامي "داعش"

تاريخياً يظهر تنظيم داعش وينشط في الدول المنهارة أو المناطق المهمشة والخارجة عن سيطرة الدول، وفي حالة كحالة ليبيا حيث غياب الدولة، وعدم وجود جيش وأجهزة أمنية قوية وموحدة، وحيث الموقع الاستراتيجي المهم والثروات الطبيعية خاصة النفط، كان لا بد من ظهور تنظيم داعش في هذه المنطقة.

دخل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى ليبيا وسيطر على "الهلال النفطي" سرت والمناطق المحيطة بها، كما سيطر على بعض المناطق في بنغازي وطرابلس ودرنة وصبراتة، عزز تنظيم الدولة وجوده في ليبيا بعد أن استجلب قوات من المقاتلين الأجانب من خارج الأراضي الليبية، وقد أتاحت المعارك الدائرة بين قوات فجر ليبيا وعملية الكرامة الفرصة لـ "داعش" للانتشار والسيطرة بشكل أكبر، تفكك الدولة في ليبيا وتواصل الصراع الدائر فيها خلق مساحة كبيرة لظهور الحركات الإرهابية المتطرفة على رأسها داعش¹، كما استجلبت أعمال الذبح والعنف التي قام بها "داعش" مزيداً من التدخل الخارجي حيث اعتبرت مصر نفسها جزءاً من الصراع الليبي بعد حادثة ذبح الأقباط المصريين على يد عناصر "داعش"، وبذلك باتت الحرب على داعش ذريعة للتدخل الخارجي وسبباً معلناً تقف وراءه أسباب ومصالح دولية خفية.

¹ عمليات تنظيم «داعش» ضد حقول النفط في ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية، <http://www.afrigatenews.net>

الفصل الرابع

الخلاصة والنتائج

الفصل الرابع

الخلاصة والنتائج

1.4 مقدمة

بدأ التدخل الخارجي - كما أسلفنا - منذ بداية الثورة الليبية، ولم يتوقف هذا التدخل بسقوط القذافي وانتهاء حكمه، بل استمرت بعض الدول في التدخل بالشأن الليبي عبر ارتباطها بالقوى والمليشيات المسلحة التي دعمتها خلال الثورة، ما أدى إلى فشل هذه القوى والنخب السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية وبناء دولة مدنية ديمقراطية يشارك بها الكل الليبي، وأدى إلى حالة من الانقسام السياسي الذي أفرز حتى الآن ثلاث حكومات وعدة جيوش، ناهيك عن القوى التكفيرية، إضافة إلى تقسيم البلاد جغرافياً بين هذه القوى.

لقد أفرز الصراع الدائر على السلطة - كما ذكرنا - ثلاث حكومات؛ حكومة في الشرق ومقرها طبرق والبيضاء متحالفة مع حفتر، وحكومة في طرابلس مدعومة من مليشيات مصراتة والمليشيات الإسلامية، وحكومة الوفاق الوطني التي تمخضت عن اتفاق الصخيرات. من هنا، وانطلاقاً من هذا الصراع بين هذه القوى لنيل الشرعية والسيطرة على ليبيا، يقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسية، تلخص فيها الباحثة ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، ويتكون من التالي:

2.4 أثر التدخل الخارجي على مسار الثورة وعسكرتها

قبل الخوض في أثر التدخل الخارجي على مسار الثورة الليبية وعسكرتها، لا بد من الإشارة إلى أسباب اندلاع الثورة، حيث لم يكن لهذه الثورة أن تتدلع لولا توفر الأسباب الموجبة لها، ولم يأت التدخل الخارجي قبل اندلاع الثورة، وإنما جاء مباشرة مع اندلاعها، على شكل مواقف سياسية ما فتئت أن تحولت إلى مواقف عملية وتدخل بشكل مباشر بالأحداث، لذلك لا بد من الإشارة بداية إلى الأسباب التي أدت إلى الثورة وبالتالي فتحت الباب أمام التدخل الخارجي في ليبيا.

لم تكن شخصية القذافي الطاغية على ليبيا وحدها السبب الرئيسي للثورة عليه، إذ إن نظامه السياسي أفرز مجموعة من العوامل البنوية- وهي تتعلق ببنية النظام السياسي الليبي- التي أشعلت الثورة الليبية، فضلاً عن عسكرتها منذ بدايتها، فيما لعبت عوامل أخرى ذات طبيعة ظرفية دوراً كبيراً في انطلاق ثورة 17 فبراير/شباط، وقد تمت دراسة هذه الأسباب والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. تعتمد القذافي طوال فترة حكمه أن يفرغ الدولة من مؤسساتها الحقيقية، وحكم ليبيا بشكل فردي، وألغى كافة أشكال المشاركة السياسية، وأضعف المجتمع المدني.
2. إضعاف المؤسسة العسكرية وتهميش الجيش.
3. تردي الأوضاع الاقتصادية وانعدام العدالة التوزيعية للموارد والثروات.
4. خصوصية الجغرافيا السياسية الليبية كان لها التأثير البالغ على مسار الثورة وعسكرتها.
5. تزايد البعد القبلي وتأثيره في ميزان القوى السياسية على الساحة الليبية في الماضي والحاضر.
6. رد القذافي العنيف على المتظاهرين حول الثورة من صفتها السلمية إلى مواجهة عسكرية.
7. انتشار السلاح الليبي في أرجاء البلاد وتهريبه من أماكن مختلفة أدى إلى تشكيل جماعات ومليشيات مسلحة موزعة مناطقياً.
8. التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية زادت من حدة مجريات الثورة الليبية حيث حولتها إلى ساحة حرب حقيقية.

أما فيما يتعلق بعسكرة الثورة، فقد أسهم التدخل الخارجي في تحول الثورة الليبية إلى الاقتتال العسكري؛ فلولا الدعم الخارجي الذي تلقاه الثوار من الدول الإقليمية والدولية لما تحولت الثورة إلى الصراع المسلح، ولم يستطع الثوار المضي قدماً في ثورتهم وصولاً إلى القضاء على

القذافي وإنهاء حكمه الذي استمر عدة عقود، فعلى الرغم من الأسباب السابقة - التي تم تناولها خلال الدراسة- والتي ساعدت على عسكرة الثورة الليبية، كانتشار السلاح في ليبيا وإعلان بعض قوى الجيش الانحياز للثوار.. إلخ، إلا أن التدخل الخارجي في مجريات الثورة كان له الأثر الأكبر في استمرارية الصراع المسلح والتغلب على كتائب القذافي الأكثر تسليحاً وتدريباً.

3.4 أثر التدخل الخارجي على تفتيت قوى الثورة

اندلعت الثورة الليبية لهدف واحد هو إسقاط حكم العقيد القذافي، ولكن مع تسارع الأحداث وتحول الهبة الجماهيرية إلى صراع عسكري مسلح، ظهرت الكتائب والمليشيات المسلحة على معظم الأراضي الليبية التي تقع خارج سلطة العقيد، ولحاجة هذه المليشيات إلى الدعم الخارجي، ولتبعيتها وتواصلها بداية مع المعارضة الليبية في الخارج، ولغياب الجناح السياسي الجامع والقادر على رسم رؤية موحدة لجميع هذه القوى المسلحة، وقعت هذه القوى فريسة للدول الإقليمية والدولية، فقد حصلت على الدعم اللوجستي المطلوب، لكنها بالمقابل فقدت إلى حد كبير القدرة على رسم سياستها الخاصة والتي تتوافق مع الواقع الليبي الداخلي، بعض هذه القوى حصلت على الدعم من قطر وبعض دول الخليج، وحصلت أخرى على دعم فرنسي وأوروبي، ولتباين مصالح هذه الدول في ليبيا ودوافعها من التدخل في الثورة الليبية، انعكست توجهاتها على القوى والمليشيات المشكلة لهذه الثورة، وبالتالي أدت إلى تفتتها وغياب التنسيق المشترك فيما بينها، فقد اتسم نشاطها بالعشوائية ما أدى إلى تصادمها في كثير من الأحيان؛ تجلّى هذا المشهد في عمليات التصفية لبعض رموز وقادة الثورة مثل عبد الفتاح يونس بتاريخ 2011/7/28، كما كانت تتسابق في بينها للحصول على أكبر قدر من الإنجازات والغنائم سواء كانت عسكرية أو جغرافية، خاصة المناطق الاستراتيجية كمصافي النفط والموانئ، وهذا يؤشر إلى دوافع الدول التي تدخلت في الثورة الليبية وأهدافها من وراء هذا التدخل.

4.4 أثر التدخل الخارجي على فشل النخب في التوافق على إدارة المرحلة الانتقالية

سقوط القذافي وانتهاء نظامه السياسي لم يكن بداية لمرحلة التحول الديمقراطي في ليبيا؛ فليبيا لم تكن دولة مؤسسات، وبسبب غياب المؤسسة العسكرية انهارت ليبيا بانتهاء حكم العقيد،

وأصبحت الميليشيات والكتائب المسلحة تسيطر على الأرض، كل في منطقته التي حررها وسيطر عليها بعد سقوط القذافي، وبذلك وجدت هذه الجماعات نفسها أمام استحقاق جديد يختلف عن مرحلة الثورة، حيث يتوجب على جميع هذه القوى التوافق على إدارة المرحلة الانتقالية وصولاً إلى إعادة بناء الدولة وتسليم زمام الأمور إلى حكومة مدنية، ولكن تباين مصالح هذه القوى وتعدد مشاربها واختلاف مصالح الدول التي دعمتها إبان الثورة، انعكس على إدارة المرحلة الانتقالية، فأصبحت هذه القوى تبحث عما يمكن أن تحققه من مكتسبات، أدى ذلك إلى التصارع فيما بينها، ما أصبح يهدد مستقبل ليبيا كدولة موحدة، وهذا ما نرى نتيجته الآن على الأرض؛ حيث يتنازع الفرقاء الليبيين على السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية، إضافة إلى ظهور تنظيم داعش وتنامي قوته واتساع مناطق سيطرته، ناهيك عن الأزمة السياسية التي أفرزت حتى الآن حكومتين متصارعتين إضافة إلى حكومة التوافق المشلولة.

5.4 تأثير التباين في المصالح الدولية والإقليمية على زيادة حدة الصراع بين النخب

بالنظر إلى طبيعة وحجم التدخل الخارجي بالثورة الليبية، من خلال استعراض المواقف الإقليمية والدولية من الثورة الليبية منذ اندلاعها، والجهات الخارجية التي تدعم أطراف الصراع الليبي، جاء التدخل الخارجي في الثورة الليبية نتيجة حسابات ودوافع خاصة بمصالح هذه الدول، فكان لهذا التدخل التأثير الكبير على زيادة حدة الصراع بين النخب، وأدى هذا الصراع وتغذيته من الجهات الخارجية إلى مزيد من تدخلات القوى الخارجية في الشأن الليبي، وبناءً عليه يمكن تصنيف الأطراف الخارجية - انطلاقاً من مصالحها - إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الدول الغربية

وهي الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا التي أسهمت مباشرة في إسقاط معمر القذافي، ولكن ذلك لم يوقف تدخلها في ليبيا ما بعد القذافي، فسقوط القذافي لم يكن هدفها الأساسي منذ البداية، ولكن هناك مصالح لها في ليبيا تسعى للمحافظة عليها، مثل:

1. مصالح اقتصادية: متمثلة في السيطرة على مقدرات ليبيا من البترول والغاز الطبيعي، ومع بدء مرحلة التغيير السياسي تنافست القوى الخارجية على السيطرة على الثروة الليبية.

2. العمق الاستراتيجي: تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي؛ حيث تعتبر بالنسبة لأوروبا بوابة للقارة الإفريقية، فهي منطقة نفوذ بالنسبة للقوى الغربية المتنافسة على التوضع في القارة الإفريقية، نرى أن هذا الدافع يتداخل مع الدافع السابق وهو الاعتبار الاقتصادي المتمثل في النفط والغاز الليبي.

3. مصالح أمنية: السيطرة على ليبيا بالنسبة للدول الغربية الكبرى يعني الحفاظ على الأمن، إذ تستطيع أن تحول ليبيا إلى شرطي يمنع موجات الهجرة غير الشرعية التي تتدفق من ليبيا إلى جارتها الأوروبية.

مما سبق نجد أن الدول الغربية - وانطلاقاً من مصالحها- تسعى لفرض قوى مرتبطة بها لوضعها في مراكز صنع القرار، من أجل الحصول على امتيازات تفضيلية لشركات التنقيب واستخراج النفط، وفي نفس الوقت قدرة هذه القوى على حماية الحدود الأوروبية وضمان وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

ثانياً: دول الخليج

وعلى رأسها قطر والإمارات والسعودية، والتي كانت مصالحها:

1. تصفية حسابات شخصية مع العقيد القذافي.
2. الخوف من انتقال عدوى الثورة إلى شعوبها.
3. النفوذ؛ السيطرة على ليبيا يعني السيطرة على منابع ثروتها وبذلك تكتسب مزيداً من الثروة، وبذلك أيضاً يكون لها دور فاعل إقليمياً في تغلغل نفوذها في المنطقة.

4. السيطرة على النفط الليبي من خلال الشركات الخليجية، شكل دافعاً قوياً بالنسبة لدولتي قطر والإمارات العربية المتحدة.

قطعت دول الخليج إلى الآن نصف الطريق؛ فقد حققت أول هدفين من أهدافها، فقد تم القضاء على القذافي الذي طالما كان مشاكساً ومصدر قلق، وضمنت هذه الدول حتى الآن عدم انتقال عدوى الثورة إلى أراضيها، بقي أمام دول الخليج تحقيق الأهداف التالية والتي لا تتأتى إلا عبر وسيط ليبي يسيطر على الأرض، وهذا ما تحاول دول الخليج حالياً ضمانه عبر دعمها للجماعات التي ارتبطت بها خلال الثورة الليبية. نجحت قطر حتى الآن في السيطرة والإبقاء على علاقاتها مع بعض القوى المتنفذة في ليبيا، خاصة بعد تبدل وتوسع تحالفاتها، فهي- وبالتعاون مع تركيا- تدعم الجماعات الإسلامية التي تسيطر على حكومة طرابلس، أما الإمارات فتدعم حكومة طبرق وخليفة حفتر.

ثالثاً: دول الجوار الليبي

تتصدر مصر قائمة دول الجوار التي تتدخل بالشأن الليبي؛ إذ تعد مصر جزءاً من الأزمة الليبية، ودول أخرى كالجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر تلعب دوراً في الأحداث الدائرة في ليبيا دون أن تكون جزءاً منها، دول الجوار الليبي أيضاً لها مصالح من التدخل في الثورة الليبية كالاتي:

1. السيطرة على مصادر الطاقة، وهذا الدافع يتجلى من تدخل مصر في الثورة الليبية التي تعد مشكلة الطاقة كبرى مشاكلها الداخلية، كما أنها تضمن عدم تمكين الإسلاميين من السيطرة على الحكم من خلال دعمه لحفتر.

2. أسباب أمنية: لا شك أن انتشار الجماعات والمليشيات المسلحة في ليبيا وظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" و تمركزهم على خطوط الحدود الليبية جعل الدول المجاورة لليبيا تستشعر الخطر، فدأبت إلى التدخل وخاصة "التدخل بالحل السياسي"، للحفاظ على أمنها الداخلي، ناهيك عن مصر التي تدخلت عسكرياً وطلبت من المجتمع الدولي التدخل

العسكري أيضاً لأسباب - تم ذكرها من قبل- وللحفاظ على أمنها خاصة أنها تمر بمرحلة من التغيير السياسي.

على الرغم من تأخر مصر في إعلان موقفها من الثورة الليبية منذ بدايتها، وذلك لأسباب أتت الدراسة على ذكرها، إلا أن الموقف المصري سرعان ما تبدل، فمصر الآن تتحرك وبشكل فعلي على الأرض الليبية، فقد سبق أن قصفت بطائراتها الأراضي الليبية بحجة ضرب تنظيم "داعش" الذي أعدم العمال المصريين، وتعتبر الآن من أكثر وأكبر الداعمين لخليفة حفتر وبشتى المجالات، أما بقية دول الجوار الليبي فلديها ما يكفيها من المشاكل الداخلية، لذا فجل ما يهمها في هذه المرحلة هو الحفاظ على أوضاعها الداخلية من خلال ضمان الحدود مع ليبيا؛ لمنع التنظيمات المتطرفة من الدخول والتغلغل فيها، من هنا نجد الرعاية المغربية لحوار الفرقاء في مدينة الصخيرات، في محاولة لمساعدة الليبيين على التوافق لإعادة بناء الدولة الليبية.

مما سبق نلاحظ كيف أثر التباين في المصالح الدولية والإقليمية على زيادة حدة الصراع بين النخب، وبالتالي فشل هذه النخب في التوافق على شكل الدولة الليبية، وإفراز حكومة مدنية ديمقراطية تبسط نفوذها على كافة الأرض الليبية، فتبدل المصالح والتحالفات الدولية أدى إلى تبدل هذه المواقف، وبالتالي انعكس على النخب والقوى الليبية المختلفة، فبعض الدول تحول موقفها من المراقب إلى الداعم كمصر، وبعضها تحول لدعم حفتر بعدما كان يدعم الإسلاميين في طرابلس كالسودان، وانعكست الخلافات والتحالفات الجديدة في منطقة الخليج على الأوضاع في ليبيا، فقطر ومعها تركيا تدعم حكومة طرابلس، وأصبحت الإمارات تدعم حكومة طبرق وخليفة حفتر.

الخاتمة

فيما يتعلق بالوضع الليبي الحالي نجد أن المفهوم التقليدي لنظام وستفاليا قد نسف من أساسه؛ فلم يعد ما يجري في ليبيا شأنًا داخلياً، حيث نجد الكثير من الدول التي تعتبر ما يجري في ليبيا يهدد استقرارها الداخلي، لما يشكله الوضع الليبي من تهديد لأراضيها، وهنا نتحدث تحديداً عن دول الجوار الليبي، إضافة إلى الدول الأوروبية لما تستشعره من تهديد مباشر لها من خلال موجات الهجرة غير الشرعية والحركات الإرهابية التي أصبحت على الطرف الآخر من البحر المتوسط، وعليه - ومن أجل فهم دوافع التدخل الخارجي في ليبيا- تقسم الدول الفاعلة انطلاقاً من مصالحها إلى ثلاثة مستويات، كالتالي:

1. الدول التي تنطلق من مصالحها الحيوية والمرتبطة أساساً بالنفط، وهنا نذكر الدول الأوروبية وأمريكا، وشركاتها النفطية التي تبحث عن الاستثمار في مجال الطاقة.
2. الدول التي كانت مواقفها انعكاساً لمخاوفها الأمنية وهذا ينطبق على دول الجوار الليبي مثل المغرب وتونس وتشاد والجزائر ومصر، حيث تتخوف من انتقال الأزمة أو انتقال الحركات الإرهابية إلى أراضيها، إضافة لدول الجوار الأوروبي التي تعاني من الهجرة غير الشرعية وتنامي الحركات الإرهابية.
3. هناك بعض الدول التي تحركت انطلاقاً من مخاوفها من انتشار الإسلام السياسي، مثل السعودية والإمارات ومصر.

تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الكثير من الصعوبات والعوائق، يمكن إجمالها في سبعة تحديات، هي:

أولاً: الثقافة السياسية، والتي نتجت عن التنشئة السياسية المشوهة والموروثة عن النظام السياسي السابق، هذه الثقافة أدت إلى تخلف الوعي السياسي وميول تخوينية وإقصائية لدى النخب السياسية.

ثانياً: مؤسسات الدولة الضعيفة، أنتج إدارة انتقالية سيئة لمؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وولد التشكيك في شرعية هذه المؤسسات، ترافق هذا كله مع الوهن الذي أصاب المؤسسة العسكرية، والذي أدى إلى عجز الدولة بمؤسساتها الانتقالية عن السيطرة على الأمن.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي المتردي والذي شكل دافعاً لتنافس النخب على الموارد الاقتصادية أدى إلى الصراعات المسلحة فيما بينها، ولكون ليبيا دولة ريعية تعتمد بشكل أساسي على النفط، انتشر الفساد الإداري والمالي من خلال الإدارة السيئة لهذه الموارد، واستحوذت جهات معينة على هذه الموارد.

رابعاً: العوامل الاجتماعية حيث إن هناك انقسامات طبقية وإثنية ودينية وقبلية حادة وعميقة في المجتمع الليبي، انعكست على عملية التوافق على شكل الدولة الليبية من حيث عروبتها ودور الإسلام في التشريع، كل ذلك أدى إلى تمزق النسيج الاجتماعي وظهور التطرف الديني.

خامساً: هشاشة المجتمع المدني: كان المجتمع المدني في ليبيا - كما أسلفا في الدراسة - شبه ميت، فلم يكن هناك مجتمع مدني قوي وفاعل، حيث كانت الدولة تهيمن عليه ويتبعها تمويلياً.

سادساً: فشل القوى والنخب السياسية في التوافق على قواعد اللعبة السياسية ورسم السياسة العامة للدولة، وذلك يعود إلى عدة عوامل أساسية، منها حداثة التجربة الحزبية في ليبيا، حيث كانت الأحزاب محرمة في عهد القذافي، وانقسام النخب السياسية الذي تجلّى في عمليات التخوين المتبادل وقانون العزل السياسي، إضافة لمواقف هذه النخب المتضاربة من آلية بناء الجيش والشرطة ودمج المسلحين في هذه التشكيلات وتوحيد السلاح.

سابعاً: التدخل الخارجي وهو المحور الأساسي لدراستنا حيث تعتبر ليبيا حالة خاصة بالنسبة للنظام الدولي، من حيث موقعها الجغرافي المطل على أوروبا، والدول المجاورة ذات الكثافة السكانية والأزمات الاقتصادية الخانقة، ولما تتمتع به ليبيا من ثروات معدنية ونفطية كبيرة، كل هذه العوامل دفعت الدول الغربية للتدخل في مجريات الثورة منذ بدايتها، فقد أصدر مجلس الأمن

الدولي بتاريخ 17 مارس/آذار 2011 قراره رقم 1973، الذي أعطى الضوء الأخضر للتدخل الدولي في ليبيا.

من خلال تتبع مجريات التدخل الدولي في ليبيا بعد قرار مجلس الأمن، نلاحظ التعامل البطيء والمدرّوس خاصة من قبل حلف شمال الأطلسي، والذي يعزى إلى رغبة القوى الخارجية في تدجين الثوار من خلال إيقائهم في حاجة دائمة للمساعدة، والرغبة في عدم انهيار الدولة ودخولها في نفق مظلم كما حدث في أفغانستان والعراق، أما بعد نجاح الثوار في إنهاء حكم القذافي، فقد تغير الموقف الدولي، وكان كالتالي:

■ ضعف الجهود الدولية الفاعلة، خاصة الأمم المتحدة والنيرو وكل الدول التي شاركت عسكرياً، حيث لم تبذل الجهد المطلوب للمساعدة في عملية جمع السلاح ووضع الآليات المناسبة لدمج الثوار المسلحين في التشكيلات العسكرية أو المؤسسات المدنية، كما لم تساعد في إعادة بناء الجيش الليبي والأجهزة الأمنية.

■ استمرار بعض الجهات الإقليمية والدولية بالتدخل في ليبيا، عبر مساعدة ودعم بعض القوى على حساب غيرها، ما حول ليبيا إلى ساحة صراع بين هذه القوى المتنافسة، فعلى سبيل المثال تدعم قطر وتركيا المليشيات والقيادات الإسلامية التي تسيطر على طرابلس، مثل عبد الحكيم بلحاج والمفتي الصادق الغرياني والداعية علي الصلابي وسرايا الدفاع عن بنغازي، في حين تدعم الإمارات ومصر الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر والحكومة المؤقتة برئاسة عبد النني، فقد نشرت تقارير تتحدث عن الدعم الإماراتي لحفتر بالعتاد والسلاح، أما فيما يتعلق بموقف الدول الغربية وخاصة أوروبا، فجل ما يهملها عدا ضمان مصالحها التجارية في ليبيا، هو المخاطر الأمنية المتصلة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب، لذا فهي تسعى لتعزيز قوة حكومة الوفاق الوطني التي تم التوافق عليها في الصخيرات والمدعومة من قبل الأمم المتحدة، حيث تدعو لتدريب الجيش والشرطة وتعزيز نفوذهما على الأرض بهدف احتواء الجماعات المسلحة المتطرفة وحماية الحدود.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- اشتوي. بهلول، ثمن الحرية ليبيا والسنوات العجاف، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
- بوطالب. محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2012.
- صبرا. حسن، جماهيرية الرعب، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- الصواني. يوسف، لاريمونت. ريكاردو رينيه، الربيع العربي.. الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
- عبد الرحمن. يعقوب محمد، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. أبو ظبي. 2004.
- لاخر. فولفرام، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
- محي الدين. شيماء، تداول والاستقرار السياسي في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المكتب العربي للمعارف، 2015.
- مزرا. علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.
- المعجم الوسيط. 2004.

المغربي، زاهي والحصادي، نجيب، التحول الديمقراطي في ليبيا.. تحديات ومآلات وفرص، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016.

قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، ملف وثائقي، الأمانة العامة أمانة شؤون مجلس الجامعة، جامعة الدول العربية

الرسائل الجامعية

حجال. صادق، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية/دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.

المجلات

الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن، العدد الثالث عشر، مارس/آذار/2017.

الشيخ. محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، آراء ومناقشات.

الصواني. يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير/كانون ثاني 2011.

المراجع الالكترونية

إبراهيم، حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات.

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/>

إبراهيم، حسنين. معوقات التحول الديمقراطي في بلاد الربيع العربي. الديمقراطية 2014،

<http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/1045.aspx>

اتحاد الجمهوريات.. الوحدة العربية من فشل إلى فشل، <http://www.tahrirnews.com>

أثر التدخلات الخارجية على الأوضاع في ليبيا، برنامج الواقع العربي،
<http://www.aljazeera.net>، 2014/9/2

الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، <http://studies.aljazeera.net>

الأزمة الليبية.. عودة للدور الروسي في شمال إفريقيا، مركز البديل للتخطيط والدراسات
الاستراتيجية، <https://elbadil-pss.org>

أسباب ومآلات الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا، برنامج الواقع العربي، الجزيرة نت.
<http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/8/27>

أسوشيتد برس: تحالف عسكري مصري - خليجي للتدخل في ليبيا،
<http://www.assabahnews.tn>

إفريقيا والثورة الليبية.. مواقف متباينة، <http://www.aljazeera.net>

الإمارات تغرق ليبيا بالسلح رغم الحظر الأممي، <https://www.noonpost.org>

إميجن. عبيد، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا،
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573>.
htm

انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، <http://essahraa.net/node/6349>

أيوب. خليل سامي، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية،
<http://www.ahewar.org>

برقة وطرابلس وفزان.. لكل إقليم في ليبيا تاريخه، <http://www.alarabiya.net>

بسيكري. السنوسي، الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات،

<http://studies.aljazeera.net>

بن عنتر. عبد النور، المواقف الدولية من الثورة الليبية، <http://studies.aljazeera.net>

التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net>

تأثير القبالية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير/شباط

2011، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية الإلكترونية

<http://www.afrigatenews.net/content>

تاريخ الصدام بين القذافي والغرب،

<http://www.elbadil.info/2013/index.php/g5/14079-2016-10-19-17-49->

24.html

تجميد أرصدة القذافي وخمسة من أبنائه وحظر سفرهم مع شخصيات أخرى،

<https://www.alarabiya.net/articles/2011/02/26/139385.html>

التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، <http://www.voltairenet.org>

التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

<https://www.dohainstitute.org>

تسلسل أحداث الثورة الليبية، موقع الجزيرة الإلكتروني، <http://www.aljazeera.net>

توريث السلطة على الطريقة العربية، موقع الأهرام،

[http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-](http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syassy/News/144662.aspx)

Syassy/News/144662.aspx

الجزائر والأزمة الليبية، <http://www.aljazeera.net>

الجزيرة نت.القرار الأممي 1973 بشأن ليبيا، <http://www.aljazeera.net>

حايمزاده.باتريك، في قلب ليبيا القذافي، جان كلود لاتيس، باريس،

<http://www.aljazeera.net>

حداد. سعيد، أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي؟ موقع أدباء الشام،

<http://www.alwasatnews.com>

حنفي علي. خالد، دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود،

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm>

خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا، نون بوست، <http://www.noonpost.org>

الخرندار. سامي، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية. الجزيرة نت.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0F3A3346-A14E>

خلفية التدخل: مصادر التوتر على الحدود المصرية-الليبية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،

<http://carnegie-mec.org>

دراسة صادرة عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.. بعنوان التداعيات النفسية لتحولات

مابعد الثورات العربية وأسبابها، 2015،

<http://www.rcssmideast.org/Article/3231/>

الدكتاتور المعمار ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،

<http://anhri.net/reports/libya>

دور الإمارات ومصر في تعقيد الأزمة الليبية، برنامج عين الجزيرة،

<http://www.aljazeera.net/programs/aljazeeralens/2017/6/20>

دوغان، ذو الفقار، هفوات سياسيّة في ليبيا تؤدّي إلى تعرّث اقتصاد تركيا، -<https://www.al-monitor.com>

دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، <http://studies.aljazeera.net>

دياب. أحمد، خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية، <http://www.alhayat.com>

روسيا في ليبيا، <https://www.alaraby.co.uk>

زايد، أحمد. التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية. الأهرام. 2015،

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2027.aspx>

الزغبيني، عبد السلام، الصحافة الليبية بين عهدين، المنارة،

http://almanaramedia.blogspot.com/2011/07/blog-post_29.html

السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،

<http://www.anhri.net/libya/lw/pr040700.shtml>

سلاح فرنسي وغنائم بيد ثوار ليبيا، <http://www.aljazeera.net>

السودان وليبيا تاريخ من التدخلات، <https://www.noonpost.org>

سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات... المستقبل والتحديات، مركز

الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/ar/events/2014/02/2014220114816409847>.

html

الشلوي. هشام، تذبذب موقف فرنسا حيال ليبيا، نون بوست، <https://www.noonpost.org>

الشلوي. هشام، سياسيات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا، <http://www.aljazeera.net>

شهر يونيو/حزيران وجريمة القتل الجماعي، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،

<http://www.anhri.net/libya/llhr/2007/pr0624.shtml>

الشيخ. عبدالعظيم، إفريقيا والثورة الليبية.. مواقف متباينة، <http://www.aljazeera.net>

صورية. زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، مركز الصحراء

للدراستات والاستشارات، <http://essahraa.net/node/6349>

الطاهر. العزب الطيب، هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا؟ <http://www.ahram.org>

عبدالله. كامل، تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات. من فبراير/شباط 2011 إلى

فبراير/شباط 2014، معهد العربية للدراسات، <http://studies.alarabiya.net/files>

العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي، <http://rouyaturkiyyah.com>

علام. مصطفى شفيق، ليبيا الإقليمية من الشخصية إلى المؤسسة، مجلة البيان،

<http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=1408>

على الأمم المتحدة التحرك بناء على قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن ليبيا، ينبغي على الجمعية

العامة تجميد حقوق عضوية ليبيا، الموقع الرسمي لمجلس حقوق الإنسان،

<https://www.hrw.org/ar/news/2011/02/25/242056>

على الرغم من التقدم الظاهري نحو اتفاق لتقاسم السلطة، لا تزال الأجهزة الحاكمة في ليبيا

تواجه مشكلات الحياد وحسن التمثيل، ما يعطل قدرتها على الحكم بفعالية. مركز كارنيغي

للشرق الأوسط، <http://carnegieendowment.org>

عمر، أبو الحسن. دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي دول الربيع العربي وإشكالياته

في ظل المتغيرات الحالية. الحوار المتمدد، 2014،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43130>

عمليات تنظيم «داعش» ضد حقول النفط في ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية،

<http://www.afrigatenews.net>

فاروق. حسين، السودان وليبيا الثورة.. التوجه الإسلامي نقطة الانطلاق،

<http://main.islammessage.com>

فن الموت.. من تركيا إلى ليبيا، <https://www.skynewsarabia.com>

القبائل الليبية، <http://www.aljazeera.net>

القبليّة والجهويّة ومستقبل ليبيا السياسي، برنامج في العمق، الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net>

القذافي والثورة الليبية... خيارات الصمود والسقوط، <http://www.sis.gov.eg>

قراءة في دور السعودية في ليبيا، <http://alwaght.com>

القرار الأممي رقم 1973 بشأن ليبيا، قرارات مجلس الأمن،

<https://unsmil.unmissions.org>

قرار مجلس الأمن 1970، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، <https://unsmil.unmissions.org>

قرارات مجلس الأمن العام 2011، موقع الأمم المتحدة،

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2011.shtml>

قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،

<http://carnegie-mec.org>

الكتاب الأخضر، <http://mawdoo3.com>

كيف تتوزع القوى المسلحة الأساسية في ليبيا؟ قناة الميادين الإخبارية،

<http://www.almayadeen.net>

لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا وتتخوف من احتجاجات البحرين واليمن،

<http://www.dw.com>

لماذا فشل اتحاد المغرب العربي؟، نون بوست، <http://www.noonpost.org>

ليبيا الأولى إفريقياً والخامسة عربياً في ترتيب مؤشر التنمية البشرية، موقع بانا برس،

<http://www.panapress.com>

ليبيا والسعودية خفايا التوتر التاريخي، <https://www.alarabiya.net>

ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، الجزيرة نت. <http://www.aljazeera.net>

ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، عربي BBC، <http://www.bbc.com>

ليبيا.. دور قطر في إسقاط نظام العقيد القذافي، بوابة إفريقيا الإخبارية،

<http://www.afrigatenews.net>

ما الذي تفعله الإمارات في ليبيا؟، <https://www.sasapost.com>

ماذا جنت دول الخليج العربي من الصراع الدائر في ليبيا؟، <https://www.sasapost.com>

مجلس الوزراء العرب يؤيد حظراً جوياً على ليبيا، <http://archive.arabic.cnn.com>

محمد. بهاء الدين، العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟

www.poplas.org/uploads/member.

مركز المزمأة للدراسات والبحوث، "دراسة: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق"،

<http://almezmaah.com/2014>، 2014/1/20

المرهون. عبد الجليل زيد، الجيش الليبي وبنيته التنظيمية والتسليحية، صحيفة الرياض،

<http://www.alriyadh.com>

مفهوم التحول الديمقراطي، جريدة الرأي الإلكترونية،

<http://alrai.com/article/27564.html>

مفهوم التحول الديمقراطي، موقع السياسي دوت كوم

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=2175

منشأوي. إبراهيم، سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟، <https://kitabab.com>

مهدي. محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد
البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة،

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm>

المهير. خالد، الصواعق والقذائف وتوازن الرعب بليبيا، <http://www.aljazeera.net>

مواقف دول جوار ليبيا: حسابات الحاضر وهواجس الماضي،

<http://www.afrigatenews.net>

موقع الأمم المتحدة. قرارات مجلس الأمن العام 2011،

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2011.shtml>

الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

<https://www.dohainstitute.org>

موقف الجزائر من الأزمة الليبية راجع لخوفها من تداعياتها عليها، <http://www.dw.com>

موقف الجزائر من الثورة الليبية، برنامج حديث الثورة،

<http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetic/2011/9/3>

موقف جمهورية جنوب إفريقيا من الصراع السياسي في ليبيا، <http://studies.aljazeera.net>

موقف دول الجوار من التدخل العسكري في ليبيا، <https://www.sasapost.com>

ميكائيل. براء، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة،

<http://studies.aljazeera.net>

النظام السياسي في ليبيا، موقع الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

النور. خالد التيجاني، العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل،

<http://studies.aljazeera.net>

هري. فريدريك، لماذا فشل انتقال ليبيا إلى الديمقراطية، عن واشنطن بوست،

<http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=20456>

هري. فريدريك، لماذا فشل انتقال ليبيا إلى الديمقراطية؟، عن واشنطن بوست، إيوان ليبيا،

<http://ewanlibya.ly>

واشنطن تجمد أصول القذافي وأربعة من أبنائه، موقع فرانس 24 الإخباري،

<http://www.france24.com/ar/20110226-us-obama-libya-gaddafi-sanctions>

وما خفي أعظم.. من أخلاق القادة العرب!، <https://www.alarabiya.net>

ويري، فريدريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق ما بين السياسة وإعادة بناء الأمن،

مركز كارينغي للشرق الأوسط، <http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-K>

pub-56943

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of International intervention of the
Fragmentation and the Failed of Democratic
Transtion in Libya after the Revolution**

**By
Iman Mahmoud Ahmed "Barham Zeid"**

**Supervised By
Dr. Raed Neirat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2018

The Impact of International intervention of the Fragmentation and the Failed of Democratic Transtion in Libya after the Revolution

By

Iman Mahmoud Ahmed "Barham Zeid"

Supervised By

Dr. Raed Neirat

Abstract

This study targeted to explain the external interference in the state fragmentation as well as failing the democratic transformation process at Libya after revolution due to one of the most important reasons behind breaking the 17th Feb revolution down at Libya. We see the reflections of the external interference in the Libyan affairs by dividing the local powers and the fighting intensified between them. The current conflicts at Libya found a danger being in the geographical division of Libya to many power centers that we can call it province at the new Libya, which tells the continuity offailingof the democratic transformationand collapse of the state during the foreign power practice to steal the Libyan wealth.

The study presented many questions related to effect of the external interference on the failing the democratic transformationand the state fragmentation in Libya. In order to answer these questions, the study presented a thesis which is that the external interference of the Libyan revolution had the big influence on its track and military, and the variance in the interests of international powers led to rise conflict severity between elites and the fragmentation of the revolution powers, and the appearance of influence areas of Warlords which led to the state fragmentation and failing the democratic transformation process. The study was built in

accordance with two methods: descriptive analytical method to describe the phenomenon of democratic transformation track tumble at Libya and to diagnose them by carefully describing the track of this transformation. The most important stations that have been a barrier to moving forward towards the formation of a democratic system, and the case study methodology to identify the Libyan situation in a detailed and accurate manner through the collection of data and information on the situation, and the knowledge of the interrelated factors causing the phenomenon, which is an exceptional situation difficult to judge without going into the most accurate details to reach clear results.

The study has been divided into four main sections, the first section dealt with the study introduction and theoretical framework while the second section dealt with the causes of the Libyan revolution. The study discussed by discussion and analyzing the nature of the challenges facing the revolution in Libya through the specificity of the Libyan situation and the nature of the tracks taken by the revolution to overcome these challenges, by discussing the specificity of the Libyan political system and the relationship formed under the former system between geography and wealth, wealth and governance and state institution, and how all these relations painted the revolution within its strategies and functions. And it discussed in its third section the patterns of external interference in the Libyan revolution, whether Arab-regional or international, and the influence of this on the Libyan revolution track as well the relation with the revolutionary forces. In addition to how these relations affected each other.

And the influence of this on the state fragmentation and the emergence of the emirates of war according to areas of influence and geographical distribution derived from external support, the fourth section is unique in clarifying the conclusion and the results, the study concluded that the divergence of international and regional interests has exacerbated the conflict between the Libyan elites .Consequently, these elites failed to corresponds on the shape of the Libyan state and to produce a democratic civilian government that would extend its influence over all of Libya.